

جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تطورات سعر الصرف وانعكاساته على

ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة

1990-2016

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص : إدارة مالية

الأستاذة المشرفة:

إعداد الطالبتين:

معسكري سمرة

● بوثلجة ايمان

● قبرعجوز اسماء

نوقشت و أجزيت علنا بتاريخ .....

السنة الجامعية: 2017 - 2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي  
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ  
وَالَّذِي جَعَلَ الْمَوْتَ  
وَالْحَيَاةَ وَالَّذِي  
يُعِيدُ النَّاسَ  
وَالَّذِي يُعَلِّمُ  
بِالْقُرْآنِ وَالَّذِي  
يُعَلِّمُ بِالْقُرْآنِ  
وَالَّذِي يُعَلِّمُ  
بِالْقُرْآنِ

قال الله تعالى :

يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا

مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا

الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا

تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١﴾

( المجادلة: 11 )

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
42	آلية تحديد سعر الصرف بين الدولار والدينار الجزائري	01-01
60	مكونات ميزان المدفوعات	01-02
91	ديناميكيات تصحيح الميزان الجاري-المنحني ج-	02-02
96	علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات	03- 02
127	دراسة الاستقرارية لكل من CH و BP بطريقة PAC و AC	01-03

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
57	هيكل ميزان المدفوعات	01-02
62	القيود في ميزان المدفوعات	02-02
69	الميزان الاساسي	03-02
109	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري	01-03
111	تطور رصيد حساب راس المال الجزائري	02-03
113	تطور الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات الجزائري	03-03
128	نتائج اختبار ADF	04-03
130	اختبار سببية Engel - Granger	05-03
131	نتائج اختبار ديكي فولر للبواقي E	06-03

# فهرس

شكر

إهداء

فهرس

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

مقدمة ..... أ-ز

## الفصل الأول: التأصيل الفكري لسعر الصرف

تمهيد: .....	2
المبحث الأول: مدخل إلى سعر الصرف .....	3
المطلب الأول: ماهية سعر الصرف .....	3
المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف .....	6
المطلب الثالث: سياسات سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه .....	9
أولاً: سياسات سعر الصرف .....	9
ثانياً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف .....	13
المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف .....	17
المطلب الأول: نظرية تعادل القدرة الشرائية .....	17

19	المطلب الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة.....
22	المطلب الثالث: النظريات الأخرى المفسرة لسعر الصرف.....
26	المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي.....
26	المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف الأجنبي و المتعاملون فيه.....
26	أولا: مفهوم سوق الصرف الأجنبي.....
27	ثانيا: المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي.....
29	المطلب الثاني: أنواع سوق الصرف الأجنبي و وظائفه.....
29	أولا: أنواع سوق الصرف الأجنبي.....
33	ثانيا: وظائف سوق الصرف الأجنبي.....
36	المطلب الثالث: أنظمة أسعار الصرف و محدداته.....
36	أولا: أنظمة أسعار الصرف.....
41	ثانيا: محددات أسعار الصرف.....
44	خلاصة الفصل.....

## الفصل الثاني: ميزان المدفوعات

46	تمهيد:.....
47	المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.....
47	المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات.....

53	المطلب الثاني:مكونات ميزان المدفوعات و التفسير الاقتصادي لأرصده
53	أولاً: مكونات ميزان المدفوعات
60	ثانياً:التفسير الاقتصادي لأرصده
61	المطلب الثالث:القيود في ميزان المدفوعات
65	المبحث الثاني:التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات
65	المطلب الأول:توازن ميزان المدفوعات و أنواعه
71	المطلب الثاني:اختلال ميزان المدفوعات
76	المطلب الثالث:أسباب اختلال ميزان المدفوعات
80	المبحث الثالث:آليات وسياسات التسوية في ميزان المدفوعات
80	المطلب الأول:آليات التسوية التلقائية في ميزان المدفوعات
89	المطلب الثاني: سياسات التسوية التلقائية في ميزان المدفوعات
93	المطلب الثالث:المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات وعلاقته بسعر الصرف
93	أولاً:المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات
95	ثانياً:علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات
97	خلاصة الفصل

## الفصل الثالث: تطورات أسعار الصرف و انعكاساته على ميزان المدفوعات الجزائري

تمهيد.....	99
المبحث الأول: تطور أنظمة أسعار الصرف في الجزائر .....	100
المطلب الأول: أنظمة الصرف المطبقة في الجزائر قبل حدوث أزمة 1986.....	100
المطلب الثاني: أنظمة الصرف المطبقة في الجزائر بعد حدوث أزمة 1986.....	101
المطلب الثالث: مرحلة تعديل الدينار الجزائري.....	102
المبحث الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري .....	108
المطلب الأول: تطور الميزان التجاري الجزائري 1990 – 2016.....	108
المطلب الثاني: تطور حساب رأس المال الجزائري 1990-2016.....	110
المطلب الثالث: تطور الرصيد الإجمالي 1990-2016.....	113
المبحث الثالث: اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري .....	115
المطلب الأول: الاقتصاد القياسي.....	115
المطلب الثاني: دراسة السلاسل الزمنية و بعض الاختبارات الإحصائية .....	118
المطلب الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري .....	125
خلاصة الفصل.....	135
خاتمة.....	137
المراجع و المصادر .....	142



# مقدمة

أدى الانفتاح الاقتصادي بين الدول إلى ارتفاع معدلات التبادل التجاري وتعدد العملات المتداولة إلى ضرورة وجود آلية واضحة يتم من خلالها تقييم كل عملة من العملات المتداولة مقابل العملات الأخرى، و يطلق على هذه الآلية تسمية سعر الصرف .

يلعب سعر الصرف دورا مهما في الاقتصاد ،لذلك وجب الاهتمام به و السعي للحكم على تطوره و إعطائه نوعا من الاستقرار ليصبح قادر على المنافسة .

لذا يظهر هذا السعر مختلفا اختلافا كليا في مضمونه عن المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وهو بهذا يجسد أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات ، أي انه النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية أو العكس .

تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسات الاقتصادية الكلية، وذلك لكونها تشكل إلى جانب السياسات الأخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي من الصدمات الداخلية و الخارجية ، و تختلف درجة تأثير سياسة سعر الصرف في الاقتصاد على مدى استقرار السعر .

إن نتيجة لكثرة المبادلات بين مختلف اقتصاديات العالم تقوم كل دولة بتحصيل مقبوضاتها و القيام بالمدفوعات في إطار علاقتها الخارجية، حيث يتعين عليها أداء واجباتها و تسديد التزاماتها في تاريخ معين إزاء الدول التي تتعامل معها، ومن هنا عليها أن تعد بيانا يسمى ميزان المدفوعات.

يعتبر ميزان المدفوعات بمثابة الحساب الذي يسجل قيم الحقوق و الديون الناشئة بين بلد معين و العالم الخارجي وذلك نتيجة المبادلات و المعاملات التي تنشأ بين المقيمين في هذا البلد و نظرائهم بالخارج خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

إن تقلبات الصرف الغير متحكم بها تتضمن قد كبير من المخاطر على مجمل معاملات المصدرين و المستوردين في الأسواق المحلية و الخارجية ، وبالتالي توجب على الدول وضع سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية و العمل على وضع سياسة الرقابة على الصرف الوطني احد أهم السياسات التي ينعكس أثرها مباشرة على إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

إن تناول العلاقة المحتملة بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات يعد أمرا حتميا نظرا لأهمية هاذين المتغيرين كما أن سعر الصرف يعد الحلقة الرئيسية للوصول بين الاقتصاديات المختلفة و احد أهم الوسائل المباشرة لتوجيه الدولة لمعاملاتها الخارجية في سبيل الوصول لتحقيق التوازن الخارجي المنشود.

إن الجزائر و باعتبارها دولة نفطية تعتمد أساسا على أسعار البترول في بناء سياستها الاقتصادية الأمر الذي جعلها تشهد العديد من الأزمات الاقتصادية المتتالية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط حتم عليها إجراء إصلاحات اقتصادية من شأنها أن تنهض بالاقتصاد الجزائري ، حيث أن الجزائر عانت من نتائج سلبية للاختلالات الخارجية المتتالية ، كما شهدت تطورات عديدة في سعر صرف عملتها .

### 1- إشكالية الدراسة:

مما سبق ذكره تتجلى لنا معالم الإشكالية التي سوف نحاول الإجابة عليها من خلال البحث، والتي يمكن صياغتها في إشكالية جوهرية على النحو التالي:

#### - إلى أي مدى يؤثر سعر الصرف في ميزان المدفوعات الجزائري ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهو سعر الصرف ، ما أنواعه ، و ماهي أهم النظريات المفسرة له ؟

- ما هو ميزان المدفوعات، ما هي أسباب اختلاله و ما هي آليات تصحيحه ؟

-هل هناك علاقة توازنية طويلة المدى بين تغيرات سعر الصرف و ميزان المدفوعات؟

### 2-فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث قمنا بتحديد مجموعة من الفرضيات التي نسعى لاختبارها وهي على النحو التالي:

- يتأثر سعر الصرف بجملة من المتغيرات الاقتصادية و غير الاقتصادية و على أساس هذه المتغيرات تجتهد السلطة النقدية لكل بلد في اختيار نظام صرف ملائم.
- سعر الصرف آلية هامة لموازنة ميزان المدفوعات .
- تدخل الدولة مكمل لآليات السوق من اجل تصحيح اختلالات الحاصلة في ميزان المدفوعات .
- التغير في سعر الصرف يؤثر بشكل فعال على ميزان المدفوعات .

### 3- أسباب اختيار الموضوع:

- الاهتمام بالدراسات ذات الطابع القياسي.
- يعتبر من المواضيع الحيوية و المهمة في مظهرها المعقدة في تحليلها و دراستها.
- تنمية المعرفة العلمية الذاتية فيما يخص الموضوع.
- الاهتمام المتزايد بأسعار الصرف و ميزان المدفوعات.

### 4- أهمية الدراسة:

يحتل موضوع تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات أهمية كبيرة كونه مؤشر رئيسي في اقتصاد كل دولة ، وتكمن أهميته في إعطاء صورة واضحة لنتائج تطورات سعر الصرف و انعكاساته على ميزان المدفوعات .

### 5- الهدف من الدراسة:

لا شك أن أي بحث علمي يسعى لتحقيق أهداف معينة سواء في الجانب النظري أو التطبيقي ، وفيما يخص هذه الدراسة حول تطورات أسعار الصرف و انعكاساته على ميزان المدفوعات الجزائري فهي تهدف لتحقيق مجموعة من الأهداف لعل أهمها:

- محاولة معرفة مدى استجابة سعر الصرف لحركات ميزان المدفوعات.

- محاولة معرفة أهم مراحل تطور أنظمة الصرف في الجزائر.
- محاولة معرفة أهم مكونات ميزان المدفوعات الجزائري.
- محاولة معرفة العلاقة بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات.

### 6- أدوات الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على العديد من أدوات البحث العلمي من خلال الكتب، المجلات، الرسائل الجامعية، و برنامج *evIEWS9.0*.

### 7- حدود الدراسة:

تتمثل حدود دراسة هذا الموضوع فيما يلي:

- حدود مكانية: دراسة تطورات أسعار الصرف و انعكاساته على ميزان المدفوعات الجزائري.
- حدود زمنية: الفترة الممتدة من 1990 - 2016.

### 8- منهج الدراسة.

لقد اقتضت طبيعة البحث و خصوصيته الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي فيما يتعلق بالمفاهيم الأساسية و تحليل مكونات ميزان المدفوعات الجزائري .

وعلى الأسلوب القياسي لمعرفة درجة الترابط بين التقلبات التي يشهدها سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

### 9- صعوبات الدراسة:

- من ناحية الجانب النظري وخاصة فيما يتعلق بمراجع ميزان المدفوعات الجزائري ، وأيضا الكتب المتناولة لسعر الصرف في الجزائر محدودة من حيث العدد ، وبالتالي لا يجد الباحث نفسه أمام مراجع عديدة و متنوعة تسمح له بأن يجعل بحثه أكثر تعمقا .

- أما من ناحية الجانب التطبيقي واجهتنا صعوبة الحصول على الإحصائيات المتعلقة بميزان المدفوعات الجزائري.

### 10- الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع سعر الصرف من المواضيع التي أقدم على دراستها العديد من الباحثين نظرا لأهميته في الاقتصاد ، ومن بين الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة نذكر :

**عبد الجليل هجيرة:** اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري "دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير تخصص مالية دولية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان- 2011-2012، حاولت الباحثة الإجابة على الإشكالية الرئيسية :ماهو اثر تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للوحدة النقدية الأوروبية (الاورو) و بالنسبة للدولار الأمريكي على الميزان التجاري في الجزائر؟ وقد توصلت الباحثة إلى أن انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة الاورو يشكل أصعب تحدي تواجهه الجزائر خاصة وأنها مرتبطة تجاريا بالدول الأوروبية.

**دوحة سلمى:** اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر" رسالة دكتوراه تخصص تجارة دولية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،-جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2014- 2015 ، وقد حاولت الباحثة الإجابة على الإشكالية الرئيسية مفادها: ما هو اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وما هي سبل علاجها في الجزائر ؟ وقد توصلت الباحثة على أن سعر صرف الدينار الجزائري و سياساته لم يكن الهدف منها القضاء على الاختلال الخارجي ، وإنما التوصل إلى تحقيق قابلية التحويل الكلية للدينار و الاتجاه نحو تحرير سعر الصرف .

**بغداد زيان:** تغيرات سعر صرف اليورو والدولار و أثرهما على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير تخصص مالية دولية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة وهران 2012-2013، وقد حاول الباحث الإجابة على الإشكالية الرئيسية : ما مدى تأثير التقلبات أو التغيرات الحاصلة بين الدولار و اليورو على التجارة الخارجية الجزائرية؟

وقد توصل الباحث إلى أن قوة عملة أي بلد تأتي من قوة اقتصاد البلد محل الدراسة وخاصة القوة التنافسية و الفاعلية الاقتصادية في الاقتصاد الدولي .

واهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

نلاحظ من خلال تصفح مختلف الدراسات السابقة حول موضوع تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات أن هذا الموضوع جدير بالاهتمام وهو ما يعبر عنه توالي الدراسات حوله و ما مدى تأثيره في الاقتصاد ،إلا أن الاختلاف بين هذه الدراسات و دراسة موضوعنا هو التركيز على ميزان المدفوعات بشكل عام و ذلك بتحديد أهم السياسات المنتهجة في تصحيح الاختلالات الحاصلة فيه ، إضافة إلى اختلاف آخر يكمن في الأسلوب المستخدم في الدراسة القياسية وهو استخدام نموذج التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ على عكس الدراسات السابقة التي استخدمت نموذج المربعات الصغرى

### 11- تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث رئيسية، المبحث الأول يتعلق بمفاهيم عامة حول سعر الصرف، والمبحث الثاني أهم النظريات المفسرة له بالإضافة إلى المبحث الثالث هو سوق الصرف الأجنبي.

تم تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاثة مباحث رئيسية، المبحث الأول يتعلق بمهية ميزان المدفوعات، المبحث الثاني توازن و اختلال ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى المبحث الثالث هو آليات وسياسات التسوية في ميزان المدفوعات.

تم تخصيص الفصل الثالث لدراسة تطور أنظمة الصرف في الجزائر واهم مكونات ميزان المدفوعات الجزائري وتحليلها، كما تم الاعتماد على الطريقة القياسية لمعرفة اثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري.

أما الخاتمة فتتضمن ملخصاً لأهم ما جاء في البحث و النتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى التوصيات المقترحة.

و رجاءنا أن يكون التوفيق قد حالفنا في اختيار الموضوع و معالجته.

# الفصل الأول



### تمهيد:

في ظل التطور المستمر للاقتصاد العالمي أصبح موضوع سعر الصرف احد أهم المواضيع الأساسية التي تقوم عليها معظم المعاملات الاقتصادية الدولية وفق عمليات التصدير والاستيراد لمختلف السلع و الخدمات ورؤوس الأموال، وبذلك فإن أي دولة وبحكم علاقتها التجارية مع العالم الخارجي تحتاج إلى النقد الأجنبي الذي يحدث في سوق صرف العملات ،حيث يزيد من فعالية هذا السعر الذي تتميز به أسواق الصرف نتيجة لتعرضها لقوى العرض والطلب ،ولذلك تحتاج الدول إليه لتسوية التزاماتها الدولية المختلفة ،حيث تكون بأمس الحاجة إلى ديناميكية معينة لتسهيل عمليات التبادل.

إن سعر الصرف في عالمنا المعاصر تبرز في كيفية تحديده و معرفة تغيراته المستقبلية و لقد تباينت الآراء و النظريات في تفسيره و تحديد مؤثراته على المدى القصير و الطويل، أي مخاطر كبيرة و صعب تجنبها و من هنا كانت أهمية دراسة سعر الصرف في هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

- المبحث الأول:عموميات حول سعر الصرف.

- المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

- المبحث الثالث:أسواق الصرف الأجنبي.

## المبحث الأول: مدخل إلى سعر الصرف.

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية، إذ يعكس العلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الدولية، كما يعبر عن المكانة الاقتصادية للدول و يتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقا لقوى العرض و الطلب عليه في سوق الصرف ، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمتها دون أن نستطيع إعطاء تفسير دقيق و محدد لهذا التغير وذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم و أسعار الفائدة التي قد تتسبب في خسائر كبيرة للصرف.

## المطلب الأول: ماهية سعر الصرف .

يعتبر سعر الصرف الوسيلة الأساسية لتسوية المدفوعات الدولية، فهو يحدد العلاقة بين أسعار السلع والخدمات المحلية، وأسعار السلع والخدمات الأجنبية، ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى تعريف سعر الصرف وذكر أهميته وأنواعه.

### أولا: تعريف سعر الصرف:

هناك عدة تعاريف لسعر الصرف نذكر منها :

- يعرف سعر الصرف على انه العملية التي يتم بمقتضاها استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية.<sup>1</sup>
- هو سعر الوحدة من العملة الأجنبية بوحدات العملة المحلية.<sup>2</sup>
- كما يمكن تعريفه على انه عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> فيلح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2004، ص.57

<sup>2</sup> نعمة الله نجيب إبراهيم ، النظرية الاقتصادية للاقتصاد التحليلي الجمعي، مؤسسة شباب الجامعة ، ط1، الإسكندرية، 2013، ص277.

<sup>3</sup> محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية ، ط1، الإسكندرية، 2004، ص331.

- سعر الصرف هو عدد الوحدات النقدية التي تبدها وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية، فهو يمثل أداة ربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات.<sup>1</sup>

وعليه نستخلص مما سبق بان سعر الصرف هو السعر الذي يتم بموجبه تحويل العملة المحلية بعملة أجنبية و العكس، أي تحويل العملة الأجنبية بعملة محلية.  
كما يتم تسعير العملات بطريقتين هما :

1- التسعير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية والتي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، هذه الطريقة قليلة الاستعمال و أهم الدول التي تستعملها هي بريطانيا العظمى في المركز المالي في لندن.

2- التسعير غير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، هذه الطريقة كثيرة الاستعمال حيث أن معظم الدول في العالم تستعملها بما فيها الجزائر.<sup>2</sup>

ثانيا : أهمية سعر الصرف .

يلعب سعر الصرف دورا هاما في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي يقوم بها أي بلد سواء كان ذلك النشاط تجاري أو استثماري، وتكمن أهميته فيما يلي:<sup>3</sup>

- يعد سعر الصرف المركزي المحوري في السياسة النقدية، حيث يمكن أي يستخدم كهدف أو كأداة أو ببساطة كمؤشر، واستخدام سعر الصرف كهدف اتجاه العملات الأخرى قد يكون عاملا لتخفيض التضخم، وهذا ما يتلاءم مع الهدف النهائي للسياسة النقدية.

---

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الديوان الوطني للمطبوعات، ط1، بن عكنون الجزائر، 2003، ص103.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية ، ط7، بن عكنون الجزائر، 2010، ص96.

<sup>3</sup> لخلو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت ،لبنان، 2010، ص120.

— كون أن سعر الصرف يمثل التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه فانه يمكن أن يستخدم كمؤشر على تنافسية البلد، و بالتالي على ميزان المدفوعات .

— يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية إلى ارتفاع قيمة السلع المنتجة محليا و الموجهة للتصدير، وانخفاض أسعار الواردات، ويحدث العكس عند انخفاض قيمة العملة الوطنية، حيث تزداد تنافسية السلع المنتجة محليا وترتفع أسعار السلع المستوردة .

ثالثا: وظائف سعر الصرف.

لسعر الصرف وظائف متعددة تكمن فيما يلي:<sup>1</sup>

أ. **الوظيفة القياسية:** يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس و مقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية، و بالتالي يمثل سعر صرف المنتجين حلقة وصل بين الأسعار المحلية و العالمية.

ب. **الوظيفة التطورية:** يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات مناطق معينة إلى مناطق أخرى من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، كما يمكن أن تؤدي إلى استغناء أو تعطيل بعض الفروع الصناعية أو الاستعانة عنها بالواردات التي تكون أسعارها اقل من الأسعار المحلية، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي و الجغرافي للتجارة الخارجية للدول .

ج- **الوظيفة التوزيعية:** يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم، وان تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة "أي تغير في سعر صرفها" يؤثر على حجم الاحتياطي الموجود كالرصيد لدى البنوك المركزية في دول أخرى.

<sup>1</sup> محمد العربي سأكّر ، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر و التوزيع ، ط1، القاهرة، 2006، ص97.

## المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف.

يأخذ سعر الصرف أشكالاً تتضح من خلالها القدرة التنافسية بين الدول، إضافة إلى أخذه بعين الاعتبار إلى مختلف التدابير الحكومية، مثل التعريفات الجمركية أو الرسوم و الحوافز و الإعانات المالية التي لها علاقة بالعملات الدولية ، وعلى هذا يمكن تحديد الأشكال التالية لسعر الصرف .

### أولاً: سعر الصرف الاسمي (الجاري):

يمكن تعريف سعر الصرف الاسمي على انه مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر.<sup>1</sup>

إذ هو عبارة عن سعر الصرف بين عملتين دون الأخذ بعين الاعتبار مدى القدرة الشرائية من سلع وخدمات لهاتين العملتين بين البلدين ، حيث أن هذا الأخير يتحدد يومياً في أسواق الصرف، متعرضاً لذلك إما لتحسن أو تدهور قيمته، و يستجيب لمجموعة من المحددات كتطور الأسعار الوطنية و الدولية، معدلات الفائدة و العوامل النقدية، كما تتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر من الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي (مؤشر سعر الصرف)، و هذا المؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم المعاملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة، و ذلك مع إعطاء كل عملة من العملات وزناً مرجحاً، أي أهمية نسبية بالتوازي مع دور الدولة في العلاقات النقدية و التجارة الدولية.

و ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى نوعين:

1- **سعر الصرف الرسمي:** وهو السعر المعمول به في المبادلات الجارية الرسمية، و يستند على أسعار معلنة بالفعل رسمية، و يتم التعامل عليها وفقاً لما هو معلن بالفعل ، كلما كان هذا السعر عادلاً كلما كان السوق متوازناً توازناً فعالاً.

2- **سعر الصرف الموازي:** وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية (السوداء) وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة وفي نفس البلد.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية، مرجع سابق الذكر، ص: 163.

### ثانيا : سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، و بالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.

وهو السعر الذي يأخذ بعين الاعتبار الأسعار في بلدين، فإذا كان مستوى الأسعار العام في بلد ما هو  $p$ ، وفي البلد الأجنبي  $p^*$ ، وكان  $E$  هو سعر الصرف الاسمي، فإن سعر الصرف الحقيقي يعرف كالتالي

$$\varepsilon = EP^*/P$$

حيث  $\varepsilon$  يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.<sup>2</sup>

### ثالثا : سعر الصرف الفعلي:

سعر الصرف الفعلي هو عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة، وعليه فمن أجل تقييم تطور قيمة العملة دوليا نقوم بحساب سعر الصرف الفعلي، حيث يعتبر هذا الأخير المتوسط الهندسي المقدر لأسعار الصرف اتجاه شركائه التجاريين الرئيسيين، حيث أن سعر الصرف الفعلي يقوم بدراسة تطور قيمة العملة دوليا، ولهذا فلا بد من التمييز بين سعر الصرف الفعلي للصادرات و سعر الصرف الفعلي للواردات:

1- سعر الصرف الفعلي للصادرات  $EERX$ : هو عدد وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما تبلغ قيمته دولارا واحدا من الصادرات، مع الأخذ بعين الاعتبار رسوم التصدير و الإعانات المالية الرسوم الإضافية و أسعار الصرف الخاصة بعوامل الإنتاج المتضمنة في الصادرات.

2- سعر الصرف الفعلي للواردات  $EERM$ : هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولارا واحدا من الواردات، مع الأخذ بعين الاعتبار التعريفات الجمركية و الرسوم الإضافية والفوائد على ودائع الاستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر في سعر الواردات.

ترمي نسبة سعر الصرف الفعلي للصادرات  $EERX$  إلى سعر الصرف الفعلي للواردات  $EERM$  إلى التعبير عن تغيير الأسعار النسبية بين ما هو قابل للتصدير وما تقابل للاستيراد، ومن الممكن النظر إلى سعر

<sup>1</sup> بغداد زيان ، تغيرات سعر صرف اليورو و الدولار وأثرهما على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية ، مذكرة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران ، 2012، 2013، ص16 .

<sup>2</sup> حلو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، مرجع سابق الذكر، ص120 .

الصرف على انه مؤشر عن مدى ربحية الصادرات بالنسبة للإنتاج المنافس للواردات، فإن كان هذا المؤشر اقل من الواحد فان هذا يمثل انحياز ضد الصادرات ،و يعرف بعض الكتاب الاقتصاديين سياسة استبدالاً المستوردات على أنها السياسة التي تؤدي فيها نظام التجارة الخارجية إلى العلاقة

التالية:  $EERX < EERM$

يمكن لعملة ما أن تتدهور مقابل عملات كما أنها تتحسن مقابل عملات أخرى، حيث أن تطور سعر الصرف الفعلي يزودنا بقياس التطور الكلي لهذه العملة مقابل العملات الأخرى.<sup>1</sup>

**رابعا: سعر الصرف المتقاطع.**

يمكن تعريفه على أنه سعر عملة مقابل عملة أخرى، من خلال علاقة كل من هاتين العملتين بعملة ثالثة مشتركة<sup>2</sup>، إذ عرفنا سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار و سعر الجنيه الإسترليني مقابل الدولار فإنه من الممكن معرفة سعر الدينار مقابل الجنيه الإسترليني أي سعر تقاطع الدينار مقابل الجنيه و كذلك يمكن معرفة سعر تقاطع الجنيه مقابل الدينار.<sup>3</sup>

**خامسا: سعر الصرف التوازني.**

هو السعر الذي يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي.<sup>4</sup> و يعتبر سعر الصرف الحقيقي أفضل معيار و محدد لسعر الصرف التوازني الذي هو الآخر يتوقف على متغيرات نقدية، وهي ليست على نفس الدرجة من حيث تأثيرها على سعر الصرف التوازني نذكر منها:<sup>5</sup>

- معدل نمو الدخل القومي.

1 محمود حميدات، مدخل لتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 1، بن عكنون الجزائر، 1996، ص76.

2 ماهر كنج شكري، مروان عوض الله، المالية الدولية ، العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين النظرية و التطبيق، دار حامد للنشر و التوزيع ، ط1، عمان ،الأردن ،2004، ص248.

3 حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة، دار الزهراء الشرق، بدون سنة نشر، ص40.

4 مسعود مجيطة، دروس في المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط1، الجزائر ،2013، ص82.

5 حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة ، مرجع سابق الذكر ، ص41.

-معدل التغير النسبي في المعروض النقدي.

-معدل التغير في سعر الفائدة.

-اتجاه الطلب على النقود.

### المطلب الثالث: سياسات سعر الصرف و العوامل المؤثرة فيه.

يعتبر سعر الصرف جزءا من السياسة الاقتصادية التي تسمح بتحقيق التشغيل الكامل و النمو و استقرار الأسعار و التوازن الخارجي، حيث يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل اقتصادية، وسعر الصرف ما هو إلا مؤشر يستجيب بقوة للمؤشرات الاقتصادية الكلية .

أولا: سياسات سعر الصرف.

1\_ مفهوم سياسات سعر الصرف: هي مجموعة من الإجراءات و التدابير التي تتخذها السلطات النقدية للدولة في مجال الصرف بغية تحقيق أهداف معينة.

2- أهداف سياسات سعر الصرف: لسياسات سعر الصرف عدة أهداف نذكر منها :<sup>1</sup>

- مقاومة التضخم: إن تحسن سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض مستوى التضخم ،بالإضافة إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات، كما أن إنخفاض تكاليف الاستيراد في المدى القصير لها تأثير على مستويات التضخم من خلال ترشيد أداة الإنتاج في المدى القصير، و بالتالي الحصول على عوائد الإنتاجية وهذا يؤدي إلى رفع جودة المنتجات ، و هو ما يحسن من تنافسية الاقتصاد.
- تخصيص الموارد : لسعر الصرف الحقيقي دور هام في رفع تنافسية الاقتصاد وهو ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية، بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلة للتصدير، ومنه التقليل من السلع المستوردة بحيث يصبح إنتاجها محليا وهو ما يعرف بإحلال الواردات، كما ينعكس أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها إلى استعمال عنصر العمل و رأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات التنافسية.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الديوان الوطني للطبوعات ، ط1، بن عكنون ، الجزائر، 2003 ،ص131.



- توزيع الدخل: يلعب سعر الصرف دورا كبيرا في توزيع الدخل بين مختلف الفئات والقطاعات، فعند ارتفاع القدرة التنافسية للقطاعات التقليدية نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي ما يجعله أكثر ربحية، وبالتالي زيادة عوائد أصحاب الأموال و انخفاض القدرة الشرائية للعمال.
- تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة سعر الصرف من اجل تشجيع الصناعات الوطنية، فقد قام البنك الفدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض عام للعملة، مما شجع الصادرات. وفي المرحلة الثانية قام البنك بالاعتماد على سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطة النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية و تشجيع الصادرات .

### 3- أنواع سياسات الصرف

**أولاً: سياسة تعديل سعر صرف العملة:** تجري بعض الدول عمليات رفع أو خفض لسعر صرفها، من اجل تحقيق أهداف معينة من خلال مايلي:<sup>1</sup>

1- عملية التخفيض في قيمة العملة: لجوء السلطة النقدية إلى تخفيض قيمة عملتها مقارنة مع العملات الأجنبية، حيث تصبح تساوي عددا اقل من قبل هذه العملات و بالتالي هو تصرف إداري تقرره السلطة النقدية بناء على سياسة مقصودة.

**أ-أسباب اللجوء إلى التخفيض:**

-معالجة العجز في ميزان المدفوعات: و يقصد بالعجز أنالتزامات البلد اتجاه العالم الخارجي أكبر من حقوقه ، و هو بدوره ينتقل إلى الميزان التجاري نتيجة قلة الصادرات بسبب ارتفاع أسعارها، و زيادة الواردات نتيجة انخفاض الأسعار في الخارج.

-ارتباط العملة بمنطقة نقدية معينة: يقصد بها ارتباط العملة المحلية بدول العملات القوية كمنطقة الاوروأوالدولار، حيث أنأي تغير في قيمة العملة في المنطقة النقدية ينعكس على عملات كل البلدان المرتبطة بالمنطقة .

<sup>1</sup>محمد الناصر حميداتو، أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، مرجع سابق الذكر، ص: 287.

ب - شروط نجاح عملية التخفيض: لكي تتحقق أهداف التخفيض في قيمة العملة لابد من توفر مجموعة من الشروط و هي:

-وجود طلب خارجي على السلع و الخدمات الوطنية.

-وجود طاقة إنتاجية عالية لمواجهة الطلب الخارجي .

-عدم ارتفاع أسعار السلع و الخدمات المحلية بالنسبة للبلد الذي يقوم بعملية التخفيض.

-عدم قيام البلدان المنافسة بتخفيض قيمة عملاتها بما قد يعيق الأهداف الموجودة .

-استجابة السلع المصدرة لعمليات الجودة و المعايير الصحية و الأمنية.

**2-عملية الرفع من قيمة العملة:** تهدف هذه العملية إلى تخفيض الفائض التجاري، فالفائض المستمر في ميزان المدفوعات لمدة طويلة قد يشكل للدولة عدة مساوئ باعتباره يؤدي إلى تدفق السيولة التي تعتبر من العوامل المؤدية إلى التضخم،بالإضافة إلى ذلك فالخطورة تزداد عندما تقود للمضاربة في أسواق الصرف إلى جذب رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

\* أسباب الرفع من قيمة العملة:تمثل أهم الأسباب و الدوافع التي تؤدي إلى رفع قيمة العملة فيما يلي:

-الفائض في الميزان التجاري وبالتالي العمل على التخلص من هذا الفائض لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

-مواجهة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية، كما قامت فرنسا بالرفع من قيمة عملتها لمواجهة ارتفاع أسعار النفط في السبعينات.

-تدعيم العملات الأجنبية الأخرى مثلما قامت ألمانيا و اليابان من رفع قيمة عملتها عندما رفضت أمريكا تخفيض عملتها لأسباب تتعلق بسمعتها.

**4-أدوات سياسات سعر الصرف:** لتنفيذ هذه السياسة وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات و الوسائل أهمها:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق الذكر، ص134.

- تعديل سعر صرف العملة: لما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها، لما تتدخل في ضل نظام سعر الصرف الثابت، أما عندما تتدخل في ضل نظام سعر الصرف العائم فتعمل بالتأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة.
- استخدام احتياطات الصرف: في ضل نظام أسعار الصرف الثابتة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار قيمة عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية.
- وفي ضل نظام الصرف العائم تقوم السلطات النقدية بتخفيض التقلبات الحادة في سعر عملتها، إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي للآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة .
- استخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة.\*
- مراقبة الصرف: تقي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع مشتريات و مبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال .
- إقامة سعر صرف متعدد: يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق و توجيه السياسة التجارية لخدمة الأغراض المحددة، حيث يتم الاعتماد فيه على نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعيرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالي فيه، ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية، أو واردات القطاع المراد دعمه وترقيته، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير والواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي .

### ثانيا: العوامل المؤثرة في سعر الصرف .

تنقسم هذه العوامل إلى قسمين، عوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية:

#### 1-عوامل اقتصادية (أساسية):

---

\*في النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك اضعف من المارك الألماني عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية.

إن ارتفاع و انخفاض سعر عملة معينة في السوق تحكمه عوامل العرض والطلب لهذه العملة، أما هذه المجموعة فتؤثر على زيادة ونقصان عرض وطلب العملات الأجنبية، و بالتالي على أسعارها.

- الاستيراد و التصدير:

عندما يتم تصدير السلعة لأسواق الخارجية يتم استلام قيمة هذه الصادرات إما بالعملة الأجنبية أو بالعملة المحلية، فإذا كان بالعملة الأجنبية وهي الأكثر شيوعاً خاصة في الدول النامية سيقوم المصدر ببيع هذه العملة الأجنبية التي استلمها لقيمة صادراته من السلع مقابل العملة الوطنية، مما يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى رفع سعرها، وفي حالة أخرى حتى لو استلم البائع (المصدر) قيمة الصادرات بعملته الوطنية فحتى يتمكن المستورد من الحصول على العملة الوطنية للمصدر لا بد أن يبيع مقابلها عملة أجنبية فهذا أيضاً بدوره يزيد من الطلب على العملة المحلية و بالتالي ارتفاع سعرها.

- النفقات السياحية:

تعتبر هذه النفقات إحدى بنود ميزان المدفوعات تحت حساب العمليات الجارية، حساب التجارة غير المنظورة، فتدفقات السياح الأجانب في بلد ما تكون بالعملة الوطنية لتلك البلد من خلال بيعهم للعملة الأجنبية مقابل الحصول على العملة الوطنية، فهذا يزيد من الطلب على العملة و بالتالي يؤدي إلى ارتفاعها في أسواق العملات الأجنبية، و يحدث العكس عندما يقوم مواطنو بلد ما بالإنفاق في بلد آخر فعليهم شراء عملة تلك البلد التي يزورونها بعملتهم الوطنية.<sup>1</sup>

- كمية النقود: لقد أشار الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان (M.Friedman)\*، أن حركات الأسعار تعكس بشكل أساسي التغيرات المهمة في كمية النقود ، وان هناك علاقة وثيقة بين تغيرات كمية الوحدة الواحدة من الناتج وحركات الأسعار، وقد أشار إلى أن ما يفسر صحة هذه العلاقة وجود عاملين هما :

<sup>1</sup> توفيق عبد الرحيم، يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية التعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2010، ص 79.

\*-ميلتون فريدمان هو الاقتصادي الأمريكي الذي عرف بأعماله في الاقتصاد الكلي و الجزئي والتاريخ الاقتصادي والإحصاء، فاز بجائزة نوبل في الاقتصاد عام 1976، لإنجازاته في تحليل الاستهلاك، و التاريخ النقدي ونظريته في شرح سياسات التوازن.

-تغيرات الإنتاج التي تعد متغيرا مستقلا، ففي حالة ثبات كمية النقود و تضاعف حجم الإنتاج فان الأسعار ستميل إلى الانخفاض.

-تغيرات كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها نسبة لإدخولهم والتي تتوقف على:

- مستوى الدخل الحقيقي للفرد لذلك فإنها تزداد كلما زاد الدخل الحقيقي و العكس صحيح.

- تكلفة الاحتفاظ بالنقود و التي تتحدد بسعر الفائدة على الموجودات الأخرى.

-ميزان المدفوعات: يعد التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف كونه حلقة وصل، التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي.<sup>1</sup>

- عوامل غير اقتصادية (فنية):

-تغير معدلات التضخم: يؤثر التضخم في النشاط التجاري العالمي الذي يؤثر في طلب و عرض تلك العملات، فالأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم تعمل على تقليل استيراد الأجانب لسلع ذلك البلد، وبالتالي يقلل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف مقابل تزايد عرض هذه العملة، مما يعني أن لحالة التضخم أثر على تغير سعر صرف العملات المختلفة.

-التغير في معدلات الفائدة: التغير في معدلات الفائدة من الناحية النسبية يؤثر على الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية التي تمتلك تأثيرا في طلب العملات و عرضها، فالبلدان التي تتمتع بمعدلات فائدة مرتفعة (حقيقية) سوف تجذب رأس المال الأجنبي، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي.

-المستويات النسبية للدخل: العامل الثالث الذي يمتلك تأثيرا في أسعار الصرف هو الدخل، كونه يؤثر في مقدار الطلب على المستوردات، وبالتالي يؤثر على أسعار الصرف.

-التدخلات الحكومية: وتحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي تعديل سعر العملة حينما لا يكون ملائما لسياسته المالية و الاقتصادية، وبالتالي الحد أو التقليل من التدهور في سعر صرفها، بالإضافة إلى هذا تتأثر أسعار صرف العملات بعوامل أخرى كالعوامل السياسية و العسكرية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع ط1، عمان، 2011، ص69.

-التوقعات: تعتبر توقعات سوق أسعار الصرف المستقبلية عامل مهم في التأثير، باعتبارها تتأثر بأخبار، التي تشير إلبالتأثيرات المستقبلية، فإن الإخبار عن وجود موجة تضخم في أي دولة قد يدفع بتجار العملة إلى بيعها لتوقعهم انخفاض قيمته في المستقبل.

-نشاط البنوك المركزية: وذلك عندما تتدخل في السوق بيعا و شراءا لدعم قيمة العملة أو لخفضها.

-مدى الاستقرار السياسي: يتأثر سعر الصرف بالاضطرابات السياسية، فمن منطلق المقولة التي تقول رأس المال جبان، فإن أياضطرابسيؤثر على تدفقات رأس المال من وإلى الدولة.

- ناتج حسابات العمليات الجارية في ميزان المدفوعات: أي وضع الصادرات و الواردات من السلع والخدمات، فإذا تحقق فائض في الميزان الجاري يرتفع الطلب على العملة و بذلك يرتفع سعر صرفها، ويحدث العكس في حالة حدوث عجز حيث ينخفض سعر الصرف.

- ناتج حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات : ويقصدبها مقدار الاستثمارات التي تدخل أو تخرج من الدولة.<sup>2</sup>

-ظروف السوق: إن السوق يتأثر بما يجري من أحداث و نقل الأخبار و تقارير و معلومات، يؤثر على أسعار العملات و مدى تجاوبه بما يجري من أحداث و أوضاع معينة.فالتقارير و التصريحات والإشاعات ولكن بدرجات مختلفة معتمدة على درجة قوة تجاوبها أحيانا و درجة ضعفها أحياناأخرى، فكثيرا ما تجد المتعاملين في نفس السوق لهم آراء ووجهات نظر مختلفة و متضادة حول نفس الموضوع، فقد يتحدد رأي بعضهم مثلا وفق اتجاه الأسعار طويلة الأجل و المبني على المؤشرات الأساسية في حين يتحدد رأي بعض الأخر وفقا لاتجاه الأسعار قصيرة الأجل، و المبني على ردود فعل السوق السريعة و ظروفه الفنية.

- خبرة المتعاملين و أوضاعهم: تلعب مهارة و خبرة و معرفة المتعاملين في سوق العملات الأجنبية بأحوال السوق دورا كبيرا في تحديد اتجاه العملات ،وعلى ضوء دقة هذا الاتجاه يقومون باتخاذ القرارات اللازمة بشأن

<sup>1</sup> محمد العربي سأكرا، محاضرات في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق الذكر، ص 97.

<sup>2</sup> لخلو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، مرجع سابق الذكر، ص 126 .

الأسعار و تعديلها وإبقائها على ما هي عليه، وكذلك تتأثر بالأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم المختلفة.<sup>1</sup>

- الكميات المتعامل بها و درجة السيولة المطلوبة: حجم الكميات المتعامل بها و سرعة دورانها يلعبان دورا كبيرا في التأثير على سعر العملة، و كذلك سياسة المتعاملين فيما يتعلق بشدة الحاجة إلى السيولة بشكل عام، أو بحاجتها إلى السيولة المؤقتة في أوضاع المحاسبة و الميزانيات.

- مدى الحاجة للعملة المطلوبة مدى التنوع في العمليات: تتناسب شدة الحاجة للعملة مع السعر بشكل عكسي، وذلك لأنه يصعب الحصول على العملة بأفضل سعر إذا ما كان هناك حاجة ملحة لها، كما أن التنوع في عدد العمليات المطلوبة و اكتشاف أساليب جديدة لتنفيذها أو الاستمرار في هذه الأساليب كله يؤثر على أسعار العملات .

- التغيرات في الأسواق المالية و الأسواق الأخرى غير سوق العملات :أي تغيرات تطرأ في الأسواق المالية و غيرها تؤثر على أسعار العملات الأجنبية من خلال تأثيرها على العرض و الطلب لهذه العملات ، فارتفاع أسعار أسهم في سوق الأسهم، أو ارتفاع أسعار أو مردود أدوات الاستثمار في السوق التنفيذي، سيؤدي إلى مزيد من الطلب على هذه العملات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> توفيق عبد الرحيم، يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملة الأجنبية، مرجع سابق الذكر، ص76.

<sup>2</sup> عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، مرجع سابق الذكر، ص61.

## المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

بالرغم من أن سعر الصرف يتحدد من خلال عملية التقاء العرض و الطلب على العملات، إلا أنه يتأثر بمختلف المتغيرات الاقتصادية والمالية المتمثلة في معدلات التضخم و معدلات الفائدة وأرصدة ميزان المدفوعات ، وهناك عوامل أخرى مثل الإعلام و التوقعات الاقتصادية و السياسية ، و التي بإمكانها أن تتأثر بشكل أو بآخر في تحديد سعر الصرف، و هناك العديد من النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير الاختلاف في أسعار الصرف بين الدول.

### المطلب الأول: نظرية تعادل القدرة الشرائية.

تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل (Gustav Cassel) \* الذي كان أول من قدم بحثاً منسقاً حول العلاقة بين القدرة الشرائية وتحويل العملات في كتابه النقود والصرف سنة 1914، أين حاول تحديد أسعار صرف جديدة في المدى الطويل من أجل إعادة العلاقات التجارية بين الدول إلى وضعها الطبيعي.<sup>1</sup>

يرى Gustav أن سعر العملة يتحدد وفق قدرتها الشرائية في السوق المحلي، مقارنة بقدرتها في السوق الخارجي، وبالتالي فإن سعر الصرف بين عملتين يتعادل عندما تكون القدرة الشرائية متساوية في كلا البلدين، وعليه ففي حالة ارتفاع الأسعار المحلية في بلد ما (التضخم)، يجب تخفيض سعر الصرف من أجل المحافظة على تعادل القدرة الشرائية.<sup>2</sup>

وهذا يعني أنه إذا كانت الدولة تعرف معدل تضخم أعلى من ذلك السائد في الدولة E، فإن الدولة D تسعى إلى رفع وارداتها من منتجات الدولة E، لأن الأسعار هناك تكون أقل ارتفاعاً، و في نفس الوقت تنخفض صادرات الدولة D، لأن أسعار منتجاتها تكون أكثر ارتفاعاً، و هذا ما يؤدي إلى ظهور عجز

\* جوستاف كاسل هو اقتصادي سويدي أسهم في تطوير النظريات الاقتصادية، اشتهر بنظريته المعروفة بنظرية تكافؤ القدرة الشرائية.

<sup>1</sup> بوادي سليمة ، محاولة نمذجة سلوك سعر صرف الدولار و الاورو، دراسة قياسية ، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر3، 2000-2001، ص 43.

<sup>2</sup> لعراب سارة، اثر مخاطر الصرف على المؤسسة الاقتصادية و طرق تغطيتها دراسة حالة شركة حمود بوعلام، لسنة 2012 مذكرة الماجستير في مالية المؤسسات ، جامعة الجزائر3، 2013-2014، ص 26.



تجاري للدولة D، وبالتالي تلجا هذه الأخيرة إلى تخفيض عملتها مقارنة بعملة الدولة E، لتحقيق قيمة تعاد الجديدة.

ومنه فان :

هذه النظرية ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير، كما أن العملات قليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية اقل استجابة لنظرية تعادل القدرة الشرائية.<sup>1</sup>

**الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل القدرة الشرائية:** هذه النظرية تطرح بعض القضايا العالقة منها:<sup>2</sup>

- اختلاف أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتمدة، أسعار الاستهلاك، أسعار الإنتاج، أسعار الصادرات و الواردات.

- إنظرية تعادل القدرة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات.

- وجود بعض السلع والخدمات التي لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة اعتبارات، و من ثم لا توجد وسيلة لإقامة تعادل القدرة الشرائية فيما بين أسعارها.

- هناك عوامل أخرى مؤثرة في تحديد أسعار الصرف مثل تغيرات أذواق المستهلكين وظهور المنتجات البديلة.

- مشكلة تمييز المتغير التابع من المتغير المستقل، هذه النظرية تفرض أن مستوى الأسعار هو المتغير المستقل،

وان سعر الصرف هو المتغير التابع، إلا انه يمكن أن يؤثر التغير في أسعار الصرف على مستوى الأسعار.

يتوقف نجاح نظرية تعادل القدرة الشرائية على:

- سيادة حرية التجارة الدولية ذلك أن وجود القيود من شأنه تسوية الأسعار.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق الذكر، ص 118 .

<sup>2</sup> نفس المرجع أعلاه، ص 120.

-سيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى وعدم إخضاع ذلك إلى نظم المراقبة.

### المطلب الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة.

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكنة تحقيقها في السوق المحلي، عند توظيفهما للأموال في دول أين معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الأجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي:<sup>1</sup>

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم  $M$  في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على  $M(1 + i_D)$  حيث  $i_D$  معدل الفائدة، يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملة صعبة أجنبية بسعر السوق العاجل نقدا، وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة  $i_E$ ، وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول على مبلغ بالعملة المحلية.

و يمكن أن نعبر عن ذلك رياضيا:

حيث أن:

CC: سعر الصرف الآني.

CT: سعر الصرف الأجل.

$i_E$ : معدل الفائدة الخارجي الاسمي.

$i_D$ : معدل الفائدة الداخلي الاسمي.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق الذكر، ص 174.

بطرح 1 من طرفي المعادلة أعلاه نحصل على:

و إذا كانت  $i_E$  صغيرة جدا يمكننا كتابة المعادلة كما يلي :

- تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف  
\*تقوم هذه النظرية على مجموعة من الافتراضات تتمثل فيما يلي:  
-تعتبر الأصول المالية المحلية و الأجنبية متكافئة في المخاطرة و أجل الاستحقاق.  
-لا توجد رقابة على حركة رؤوس الأموال أو تكاليف المعاملات.  
-إن سعر الصرف الحالي و أسعار الفائدة قصيرة الأجل متغيرات مستقلة.  
-إن سعر الصرف الآجل هو الذي يتغير نتيجة تدفق رؤوس الأموال وليس السعر الحالي.  
-معدل زيادة عوائد أسعار الفائدة المحلية عن العوائد على الاستثمار الأجنبي، لا تشمل على مكاسب أو خسائر رأس مالية ناتجة عن عملية التبادل التجاري.  
-يتساوى معدل زيادة عوائد أسعار الفائدة المحلية عن عوائد الاستثمار الأجنبي مع الفرق بين أسعار الصرف الحالية و الداخلة، ولذلك فإن مكاسب أو خسائر رؤوس الأموال الناتجة عن التبادل التجاري تمثل بنسبة مئوية من سعر الصرف الحالي.  
وتنقسم نظرية تعادل أسعار الفائدة إلى قسمين:

#### 1- نظرية تعادل أسعار الفائدة المغطاة:

إن القيام بتوظيف الأموال بالعملة الأجنبية يتضمن خطر تغير سعر الصرف، فإذا كان احد المستثمرين المحليين في حالة سواء بين توظيف أمواله بالعملة المحلية أو توظيفها بالعملة الأجنبية، عندما يتعادل العائد ويكون خاليا من المخاطرة.<sup>1</sup>

### 2- نظرية تعادل أسعار الفائدة الغير مغطاة:

الاستثمار فبطبيعته يتكون من العائد، وعلى أساسه يتخذ أصحاب رأس المال قراره بالاستثمار أو عدمه نظرا لحجم هذا العائد، ولكن هذا العائد من الاستثمار لا يكون دون ثمن و إنما هناك مخاطر تقوم جنبا إلى جنب مع العائد، وفي الأسواق نجد حالة طردية بين العوائد و المخاطرة، فكلما ارتفع العائد كلما ارتفعت المخاطر و العكس صحيح، وفي هذا الصنف من نظرية تعادل أسعار الفائدة نجد علاقة بين تغير سعر الصرف المتوقع و الفروقات لأسعار الفائدة في الأسواق، حيث أن عملية تحرك الأصول المالية على أساس فروقات أسعار الفائدة والتي من خلالها تعكس أسعار الصرف تكون دون تغطية المخاطر .

-الانتقادات الموجهة لنظرية أسعار الفائدة :رغم الإيجابيات التي تتميز بها هذه النظرية إلا أنها تعرضت لبعض الانتقادات منها:<sup>2</sup>

- إن معدل الفائدة لا يمثل عاملا مهما لتوجيه طريقة و سلوك المحكمين.
- يمكن أنتؤدي عملية المضاربة إلى تذبذب أسعار الصرف.
- تفرض هذه النظرية أن الأسواق المالية العالمية هي مثالية.
- إمكانية وجود حواجز تعيق تحركات رؤوس الأموال كالرقابة على الصرف الأجنبي.

### المطلب الثالث: النظريات الأخرى المفسرة لسعر الصرف.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق الذكر، ص 175 .  
<sup>2</sup> لعراب سارة، أثر مخاطر الصرف على المؤسسة الاقتصادية و طرق تغطيتها دراسة حالة شركة حمود بوعلام ، مرجع سابق الذكر، ص 29.

أولاً: نظرية كفاءة السوق.

يعرف السوق الكفاءة على أنه ذلك السوق الذي تظهر فيه كل المعلومات المتاحة من خلال الأسعار، و هذا يمكن المتعاملون في السوق من الوصول إلى المعلومات سواء كانت معلومات اقتصادية حالية أو ماضية، مثل إعلان فائض أو عجز ميزان المدفوعات، العجز الموازي، معدل التضخم..... الخ. في السوق الكفاءة:

- كل المعلومات الجديدة نجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية و الآجلة.

- تكاليف المعلومات ضعيفة .

- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج التالية :

- لا يمكن لأي مضارب أن يحقق مكاسب باستمرار.

- التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر على السعر الآني (نقدا) و المستقبلي.

إلأن هناك جدال قائم حول كفاءة أسواق الصرف الحالية نسبيا.<sup>1</sup>

ثانيا: نظرية الأرصدة (حالة ميزان المدفوعات)

هذه النظرية ترى سعر صرف العملة يتحدد على أساس رصيد الدولة في ميزان مدفوعاتها، فإذا كان الرصيد موجبا أي فائض في ميزان المدفوعات، فهذا يعني زيادة الطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، وإذا كان الرصيد سالبا أي عجز في ميزان المدفوعات، فهذا يعني زيادة عرض العملة المحلية مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها الخارجية، أي انخفاض سعر صرفها، و بالتالي فإن فائض أو عجز ميزان المدفوعات في هذه النظرية هو السبب في تراجع أو تحسن سعر الصرف للعملة المحلية.<sup>2</sup>

- إذن تتلخص هذه النظرية فيما يلي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق الذكر، ص 123.

<sup>2</sup> فيلح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سابق الذكر، ص 87 .

<sup>3</sup> لعراب سارة، اثر مخاطر الصرف على المؤسسة الاقتصادية و طرق تغطيتها، مرجع سابق الذكر، ص 231.

-بمأن ميزان المدفوعات و فقراته المختلفة هي المصادر الأساسية لطلب البلد على العملات الأجنبية، ومن ثم عرضه للعملة الوطنية، فان وضع ميزان المدفوعات يعد العامل الحاسم في تحديد سعر الصرف للعملة الوطنية.

-يتحدد سعر الصرف كما يتحدد أي سعر آخر طبقا لقوى العرض و الطلب على العملة المحلية و الطلب الخارجي عليها.

**الانتقادات الموجهة لنظرية الأرصدة:** تتمثل الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية فيما يلي:

-هذه النظرية لا تأخذ بعين الاعتبار الأرقام القياسية للأسعار النسبية كمحدد هام لتفسير حركة التجارة في الأجل الطويل.

-هناك تأثير متبادل بين ميزان المدفوعات و سعر الصرف، حيث تؤثر كل من الصادرات و الواردات بشكل عام في وضع سعر صرف العملة، كذلك رفع القيمة الخارجية للعملة أو تخفيضها يؤثر بشكل واضح في الصادرات و الواردات.

-يجب أن يكون ميزان المدفوعات متوازنا وهو يمارس التأثير في أسعار العملة، أما إذا كان تصور النظرية هو أن ميزان المدفوعات يمكن أن يمارس تأثيره في أسعار الصرف من خلال العمليات الاقتصادية، فان ذلك يستدعي استبعاد معظم فقرات رأس المال قصيرة الأجل، و باعتبار هذه الفقرة موازنة تقوم بها الدولة لتجنب الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، فإن هذا غير ممكن لان حساب رأس المال جزء لا يتجزأ من حساب ميزان المدفوعات.

-من الصعب التوصل إلى تحديد وضع ميزان المدفوعات الذي يحدد سعر الصرف، هل هو توازن حسابي أم توازن اقتصادي ، فالتوازن الحسابي يتحدد عندما تتساوى إيرادات البلد من الصرف الأجنبي مع مدفوعاته خلال فترة معينة، أي انه ينصرف إلى حسابات حقوق البلد و ديونه جميعا، لذلك فليس له مدلول في بنائه النظري، على أساس القيد المزدوج فانه قد يخفي وراءه اختلالا في النشاط الاقتصادي لذلك البلد.

**ثالثا- النظرية الكمية:**

يتلخص أساس هذه النظرية في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية، و بالتالي نقص الصادات و زيادة الواردات، لان سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بسعر السلع المحلية بعد ارتفاع أسعارها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية لتسديد قيم الواردات ، و بالتالي ارتفاع سعر الصرف لتلك العملة و تدهور سعر صرف العملة الوطنية، و يحدث العكس في حالة نقص كمية النقود حيث نقل تكلفة الصادات فيزداد الطلب عليها و هذا يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية (لتسديد قيمة الصادات)، و بالتالي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة المحلية، ومنه يمكن أن نقول أن تغيرات الكتلة النقدية تؤثر في أسعار الصرف.

هذه النظرية لا تخلو من النقائص كون أن المبالغة في العرض النقدي يؤدي إلى التضخم المحلي، وهو المتسبب الرئيسي في إحداث اختلال على مستوى ميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

### رابعا- النظرية الإنتاجية:

تتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة دولة ما تتحدد على أساس كفاءة و مقدرة جهازها الإنتاجي و زيادة الإنتاجية و ارتفاع مستويات المعيشة.

ويرى أصحاب هذه النظرية أنه من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي و الاستقرار النقدي للدولة يجب أن يسير سعر الصرف في نفس إتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة، باعتبار أن لحجم و كفاءة الجهاز الإنتاجي اثر بالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية، بحيث كلما ازدادت إنتاجية القطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد الوطني ازدادت حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار، ومنه زيادة الطلب على العملة المحلية، و بالتالي تحسين سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، و يحدث العكس تماما في حالة انخفاض القدرة التنافسية و منه انخفاض الطلب على العملة المحلية و بالتالي انخفاض قيمتها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> لخلو موسى بخاري، سياسة الصرف الاجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية، مرجع سابق الذكر، ص 87.

<sup>2</sup> فيلح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سابق الذكر، ص 87.

### المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي.

إن أهم المشكلات التي تواجه العمليات الاقتصادية التي تربط بين الدول المختلفة، هي مشكلة العلاقة بين العملة الوطنية و العملة الأجنبية الأخرى، فكل عملية تبادل السلع و الخدمات و الموجودات المالية لا بد أن يسبقها أو يرافقها تبادل عملات الدول الداخلة في هذه المعاملات، و بالتالي ينشأ ما يسمى بسوق الصرف .

**المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف الأجنبي، و المتعاملون فيه.**

أولاً-تعريف سوق الصرف الأجنبي :



يقصد بسوق الصرف عموماً السوق الذي تباع فيه وتشتري منه العملات الوطنية لدول مختلفة.<sup>1</sup> حيث يعرف سوق الصرف الأجنبي بأنه المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة، إلا أنه ليس محدد بمكان معين باعتباره شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف، وذلك في كل البنوك المنتشرة عبر مختلف أنحاء العالم، بالإضافة إلى اللقاءات الفعلية بين وكلاء الصرف في أماكن خاصة بهم.<sup>2</sup> يعبر سوق الصرف الأجنبي عن الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية.<sup>3</sup> وفي الواقع أن سوق الصرف الأجنبي تقترب أكثر من أي مثال آخر للنموذج الاقتصادي للمنافسة الكاملة، فهذه السوق هي أكثر الأسواق إتحاد في العالم وتوفر لديها وسائل اتصال فورية بين المراكز الرئيسية، ويتم التعامل في هذه السوق عن طريق أجهزة الهاتف و الفاكس، أو بواسطة أجهزة إلكترونية.<sup>4</sup>

**ثانياً - خصائص سوق الصرف الأجنبي:** يتميز هذا السوق بالخصائص التالية:<sup>5</sup>

- ارتفاع درجة مخاطر الاستثمار فيه.
- يتعامل فيه بواسطة أدوات اتصال حديثة.
- يتأثر هذا السوق بعوامل اقتصادية وسياسية لحالة ميزان المدفوعات كالقروض الدولية، المساعدات الخارجية، السياسات الضريبية، أسعار الفائدة إلى عوامل فنية، كالظروف السوق النقدي و ظروف المتعاملين فيه العرض والطلب على العملات الأجنبية في أسواق المال و أخرى في سوق النقد.

**ثالثاً- أطراف التعامل في سوق الصرف الأجنبي :**

يتم التعامل في سوق الصرف الأجنبي من خلال خمسة أطراف رئيسية وهم:<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2006، ص104.

<sup>2</sup> لخلو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية للباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت لبنان، 2010، ص122.

<sup>3</sup> دومينيك سلفادور، نظريات ومساائل في الاقتصاد الدولي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1998، ص146.

<sup>4</sup> بوادي سليمة، محاولة نمذجة سلوك سعر صرف الدولار و الاورو، مرجع سابق الذكر، ص7.

<sup>5</sup> هيل عجمي، جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر، ط1، عمان الأردن، 2013، ص93.

-مستخدمي العملة الأجنبية المصدرين و المستوردين .

-البنوك التجارية.

-سماسة الصرف الأجنبي.

- البنك المركزي.

-المؤسسات المالية الغير بنكية.

ويمكن إيضاح دور كل منهم في سوق الصرف الأجنبي:

1- المستخدمون الرئيسيون للعملات الأجنبية: وهم المتعاملون في مجال التجارة الخارجية المستوردين

والمصدرين للسلع و الخدمات المختلفة والمضاربين في سوق الصرف الأجنبي.

2- البنوك التجارية: فالمتعاملون في سوق الصرف الأجنبي لا يقومون بشراء أو عرض العملات الأجنبية في

الأسواق مباشرة، ولكن يتم ذلك من خلال البنوك التجارية، تلعب البنوك التجارية دور الوسيط بين

جانب العرض و جانب الطلب للعملات الأجنبية، فبدون البنوك تصبح عمليات تداول العملات الأجنبية

أمر في غاية الصعوبة، حيث يضطر العارضين للعملات الأجنبية (المصدرين) إلى البحث عن طالبي العملة

الأجنبية (المستوردين) و العكس صحيح، وتستلزم هذه العمليات وقتا طويلا و مجهودا كما هو الحال في

عمليات التبادل عن طريق المقايضة. و تقوم البنوك بالتعامل مباشرة مع العملاء أو مع بنوك أخرى، ففي

بعض الأوقات نجد أن البنوك لديها فائض أو عجز في بعض المعاملات وفقا لطلبات العملاء، ولذلك تقوم

البنوك بتسوية حالات العجز أو الفائض مع غيرها من البنوك الأخرى. وقد تتعامل البنوك مع بعضها

البعض من خلال سماسة الصرف الأجنبي، ولذلك فان من أهم أطراف التعامل في سوق الصرف الأجنبي

سماسة الصرف الأجنبي.

3- سماسة الصرف الأجنبي: يتولى سماسة الصرف الأجنبي إجراء عمليات تبادل العملات الأجنبية التي تتم

بكميات كبيرة بين البنوك التجارية، فالبنك التجاري من خلال السماسرة يمكنه الحصول على أفضل سعر

للعلة الأجنبية وتكاليف منخفضة، وعادة ما يكون هناك سماسة معتمدين أو مرخصين في الأسواق

<sup>1</sup>إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2008، ص286.

المالية، يمكن من خلالها للبنوك التجارية أن تسوي رصيدها من العملات الأجنبية، وتسمى العمليات التي تتم بين البنوك و السماسرة بسوق الجملة تميزا عن العمليات التي تتم بين البنوك و عملائها و التي يطلق عليها سوق التجزئة، حيث يقوم هذا الصنف من المتدخلين في سوق الصرف الأجنبي باقتناء عملات بناء على أوامر عملائه، ومن ثم لا يقوم بالتدخل في سوق الصرف لحسابه الخاص، حيث يكونوا هم صناع السوق بأنفسهم كالبنوك .

**4- البنك المركزي:** هو الطرف الأخير الذي له دور في سوق الصرف الأجنبي، فإذا ظهر فائض عرض أو فائض طلب في سوق الصرف الأجنبي بعد قيام سماسرة الصرف الأجنبي بتسوية المعاملات بين البنوك التجارية، حيث يقوم البنك المركزي كطرف أخير في هذه التعاملات بشراء فائض العرض وإضافته إلى رصيده، ولذلك يزيد احتياطاته من العملة الأجنبية، أو يقوم ببيع عملات أجنبية إذا كان هناك عجز في العملة الأجنبية من خلال السحب من احتياطاته من العملات الأجنبية . كما تقوم البنوك المركزية في بعض الحالات بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي للمحافظة على سعر مرغوب فيه لعملتها المحلية اتجاه أسعار العملات الأجنبية، عن طريق عمليات البيع و شراء العملات الأجنبية.

**5- المؤسسات المالية الغير بنكية:** ساهم تحرير الأسواق المالية دورا كبيرا لهذه الأسواق، حيث أصبحت تزاخم البنوك التجارية من خلال الخدمات التي تقدمها للصالح العام، والمؤسسات باختلاف مجالها ولعل تدخل هذه المؤسسات في سوق الصرف هو دور من أهم الأدوار وهذه المؤسسات هي عديدة الأشكال منها صناديق التخطيط، صناديق التأمين و التقاعد، وغالبا ما تتدخل هذه المؤسسات في السوق لأجل المضاربة على العملات أكثر من تدخلها للاستثمار و الاكتفاء بخدمة زبائنها.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أنواع سوق الصرف الأجنبي ووظائفه:

#### أولا: أنواع سوق الصرف الأجنبي

تتنوع أسواق الصرف الأجنبي حسب السعر المتعامل به والمتفق عليه وهناك نوعان:

<sup>1</sup>سي محمد كمال، صباغ رفيقة، المالية الدولية والأزمات المالية، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2017،

### 1- سوق الصرف الآني (exchange market spot):

إن العملية التي تتم طبقا للسعر الآني تتضمن دفع واستلام الصرف الأجنبي خلال يوم أو يومين بعد عقد المعاملة، وأسعار العمليات الآنية تعد هي الأسعار الأساسية التي تحسب على أساسها أسعار العملات الآجلة وتستخدم سوق الصرف الني كأساس للتسويات الدولية .

### 2- سوق الصرف الآجل (forword exchange rates) :

هو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء عملات محددة مستقبلا أيا لشراء والبيع الأجل، واستحقاق العقود الآجلة يكون في فترات تكاد تكون نمطية وهي لمدة شهر، شهرين، أو ثلاثة أشهر، ويمكن أن تطول العقود أكثر من ذلك، و عادة ما يتم التدخل في السوق الأجل لثلاثة أغراض (التغطية و المراجعة و المضاربة).<sup>1</sup>

### 3- العمليات التي تتم في سوق الصرف الأجنبي:

تتعرض الأسعار في الأسواق لقوى عديدة، مما يتسبب في عدم استقرارها ، الشيء الذي يؤدي إلى الإقدام على مجموعة من العمليات منها ما يكون للاستفادة من هذه التقلبات وأخرى للحماية منها ، وتتمثل هذه العمليات في:

1- المضاربة: هي عملية شراء السلع أو الأصول لغرض إعادة بيعها في تاريخ لاحق ، و الهدف الرئيسي وراء ذلك هو تحقيق الربح المتوقع الناجم عن التغير في الأسعار، ويسمى المضارب الذي يتوقع ارتفاع في العملة بمضارب الصعود وهو المضارب الذي يتخذ رأي اكر تفاعلا بالسوق فيما يخص مستقبل تلك العملة ، أما المضارب الذي يتخذ الرأي العكسي فيدعى بمضارب الهبوط.

2- التحكيم أو الراجحة : يقصد بعملية التحكيم شراء عملة في سوق يكون فيه سعرها منخفض نسبيا ليعاد بيعها في سوق أخرى للاستفادة من تفاوت الأسعار في الأسواق المختلفة ، وبهذا يظهر دور الراجحة في مراجعة أسعار العملات لتتساوى أو تتقارب في كافة الأسواق.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية، نظرية وتطبيقات، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص34.

<sup>2</sup> كامل بكري، الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص178.

يمكن حصر أوجه الاختلاف بين عمليات المضاربة و عمليات التحكيم أو المراجعة في ثلاثة نقاط أساسية:

- الوقت : فبينما يحاول المحكم أو المراجع الاستفادة من الاختلاف القائم في أسعار صرف العملات بين أسواق الصرف المختلفة في وقت واحد، نجد أن المضارب يحرص نشاطه في سوق واحد، و لكن مع اختلاف الوقت بين السوق الآني و السوق الآجلة .

- درجة التأكد : يقوم المحكم بعمليات البيع و الشراء على أساس سعر معلن و محدد في أسواق الصرف المختلفة، أما المضارب فانه يتوقع اتجاهها معيناً لأسعار الصرف و يأمل أن تتحقق توقعاته في هذا المجال .

- تعدد الأسواق : تقتضي عمليات التحكيم أو المراجعة التعامل في أكثر من سوق واحد للصرف، أما عمليات المضاربة فيمكن أن تتم في سوق واحد للصرف .

\*التحكيم في سعر الفائدة: تتم عملية التحكيم أو المراجعة في حالة اختلاف أسعار الفائدة على ودائع البنوك الآجلة بين أسواق النقد المختلفة، وليبان ذلك نفترض وجود مستثمر يسعى إلى زيادة العائد على الاستثمارات النقدية المماثلة من خلال إيداعها لأمواله في صورة ودائع آجلة لدى البنوك . فإذا كان سعر الفائدة لدى البنوك في بلاد المستثمر 10% لمدة عام ، وكان سعر الفائدة على الودائع 15% لمدة عام في البنوك الأجنبية، فان المستثمر سوف يحاول إيداع مدخراته في السوق الأجنبية لأنه و بعد سنة سيقوم نفس المستثمر بإعادة تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية، ففي هذه الحالة سوف يتعرض لمخاطر صرف العملات الأجنبية و المحلية في هذه الحالة يستفيد المستثمر من ارتفاع سعر الفائدة، وإذا حدث العكس فانه بالطبع سيتعرض لخطر انخفاض سعر الفائدة .<sup>1</sup>

3- تقدم أسواق الصرف الأجل وسيلة للحماية من المخاطر الكامنة في تقلبات الأسعار، حيث تقوم على توقعات المدفوعات أو التحصيلات، تنشأ من النشاطات التجارية أو المالية المستقبلية، لذلك يتعرض

<sup>1</sup> سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الثاني، الدر المصرية اللبنانية ، ط2 القاهرة، 1994 ،

المتعاملون إلى خطر تغير السعر العاجل، ويمكن إزالة هذا الخطر عن طريق البيع أو الشراء لأجل حصيلة الصرف الأجنبي المتوقعة للتغطية، ومن أهم هذه أساليب التغطية نذكر:<sup>1</sup>

- العقود المستقبلية:

هي عقود تعهد بالشراء أو البيع لوضعيات طويلة الأجل تتجاوز السنة ويكون هذا التزام في سوق منظم من خلال المزايدة العلنية كأسواق البورصات و العقود المستقبلية تأخذ شكل الاتفاق على الشراء أو البيع في سوق الصرف في المستقبل من خلال عقد موحد بين طرفين و تاريخ الاستحقاق.

- عقود خيارات الصرف :

هي عقود تعطي لحاملها الحق في شراء و بيع كمية معينة من العملات المتداولة في سوق الصرف بسعر محدد يسمى سعر الممارسة أو سعر التنفيذ، وفي تاريخ متفق عليه يسمى بتاريخ الاستحقاق . وهناك خياران في عقود خيار الصرف:<sup>2</sup>

- خيار الشراء(call): يمنح لصاحبه الحق وليس الإلزام في شراء حجم معين من العملات بسعر متفق عليه مسبقاً، ويصنف إما بالشراء الفعلي أو فسخ العقد فاقدًا بذلك العلاوة التي تم دفعها في بادئ الأمر  
- خيار البيع (put): يمنح لصاحبه الحق في شراء حجم معين من العملات بسعر متفق عليه مقدماً، ويصنف العقد بإحدى الوسيلتين إما بالبيع الفعلي أو فسخ العقد فاقدًا بذلك العلاوة التي تم دفعها في بادئ الأمر ليبيت السمسرة.

و يتعرض سوق الصرف الأجنبي لقوى العرض و الطلب وهي:<sup>3</sup>

قوى العرض على سعر الصرف: وهي كافة البنود الواردة في جانب الدائن من طرف ميزان المدفوعات.  
\*الصادرات السلعية أو الصادرات المنظورة .

<sup>1</sup> عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2014-) 1999، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016، ص29.

<sup>2</sup> متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية، دار الفكر للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص303.

<sup>3</sup> سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق الذكر، ص32.

\*الصادرات الخدمائية أو الصادرات الغير المنظورة.

\*تحويلات من جانب واحد للدخال.

\*واردات رؤوس الأموال قصيرة و طويلة الأجل.

\*صادرات الذهب الأغراض نقدية.

\*قوى الطلب على الصرف الأجنبي: إن الطلب على الصرف الأجنبي ينشأ من جميع العمليات الواردة في

الجانب المدين من ميزان المدفوعات ومن بين مصادر الطلب الكلي على الصرف الأجنبي وهي:

\*واردات السلع أو واردات المنظورة.

\*واردات الخدمات أو واردات الغير منظورة.

\*التحويلات من جانب واحد للخارج.

\*صادرات رؤوس الأموال قصيرة و طويلة الأجل.

\*واردات الذهب الأغراض نقدية.

ثانيا: وظائف سوق الصرف الأجنبي: لسوق الصرف الأجنبي وظائف نذكر منها:<sup>1</sup>

### 1-القيام بوظيفة تسوية المدفوعات الدولية :

يقوم سوق الصرف الأجنبي بوظيفة تسوية و تسهيل المدفوعات الدولية الناجمة عن المعاملات الجارية و

الرأسمالية لتسوية الحقوق الدائنة و المدينة في أن واحد، حيث يقوم هذا السوق بوظيفة نقل القوة الشرائية

بين الدول المدينة و الدائنة في المجال الدولي، من خلال تحويلها من عملة إلى أخرى عن طريق تسوية

الحسابات الدولية المترتبة على المبادلات التجارية و هناك عدة طرق:

### -الحوالات التلغرافية.

التي تمثل شبك يرسله البنك الوطني لتلغرافيا إلى عميله في الخارج لتسديد دينه .

<sup>1</sup> هيل عجمي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، مرجع سابق الذكر، ص105.

**-الحوالات المصرفية:**

التي تمثل شيك مسحوبا على البنك لحساب الدائن الأجنبي التي تكون واجبة الدفع آنيا أو مستحقة الدفع لأجل معين .

**-الكيميالات:** وهي أيضا مستحقة الوفاء آنيا أو لأجل محدد.

وتقوم هذه الوسائل بوظيفة نقل القوة الشرائية بين الدول المصدرة و المستوردة، و لذلك يحصل المصدر الوطني على قيمة صادراته بالعملة الوطنية من المستورد الأجنبي من خلال مقاصة تجرى بين البنوك على أساس ثنائي أو على أساس متعدد الأطراف .

**2-تحقيق التوازن في سوق الصرف الأجنبي:**

يقوم سوق الصرف الأجنبي بوظيفة تحقيق التوازن بين أسعار صرف العملات الوطنية في أماكن مختلفة، في حالة انعدام الربح من بيع و شراء العملات في الأسواق النقدية، و يتحقق ذلك من خلال شراء العملات في المكان الذي تكون فيه رخيصة نسبيا و إعادة بيعها في المكان الذي تكون فيه مرتفعة الثمن، و تستلزم عملية التوازن القابلية للتحويل بين العملات المختلفة ،وإلا فإن وجود القيود المفروضة على الصرف الأجنبي تجعل من الاختلاف بين أسعار صرف العملات الوطنية قائما .

**3-القيام بعمليات الصرف في السوق الآجلة:**

تخلق التقلبات في العملات الوطنية مخاطر للأشخاص الدائنين و المدينين في أن واحد، و يمكن تجنب تلك المخاطر من خلال "عمليات التغطية" في سوق الصرف الآجلة، فإذا كان الشخص مدينا بمبلغ معين للأجانب و يتوقع أن يرتفع سعر العملة الأجنبية التي يتم دفع دينه بها فإنه يتفق في هذه الحالة مع أحد المصارف الأجنبية على شراء العملة الأجنبية في المستقبل بسعر يتفق عليه في الحال لتأمين نفسه ضد الارتفاع المتوقع في قيمة العملة ،أو يقوم المستورد بإيداع قيمة وارداته في الخارج بما يعادل ثمن تلك الواردات، و كذلك في حالة المصدر إذا كان يتوقع أن سعر العملة التي يستلم بها إيراداته منخفض فإنه يستطيع تأمين نفسه ضد مخاطر الانخفاض المتوقع في المستقبل من خلال اتفاقهم مع أحد المصارف الأجنبية ،بأن يقدم له قيمة إيراداته بسعر صرف يتفق عليه الطرفان، و هكذا تقوم هذه العملية على إنفاق بيع و شراء الصرف



الأجنبي، يسلم في المستقبل بناء على سعر يتفق عليه في الحال و ليس على تسليم الصرف الأجنبي أو دفع قيمته بالعملة الوطنية في الحال.

**ثالثاً-أهداف سوق الصرف الأجنبي:** من بين أهداف سوق الصرف الأجنبي نذكر:<sup>1</sup>

- 1-الحفاظ على قيمة العملة و مكافحة التضخم من خلال الحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية.
- 2-تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية "الموجهة للتصدير"، وهذا ما يساعد على اتساع قاعدة السلع القابلة للتجارة الدولية، و بالتالي يقلل عدد السلع التي يتم إستردادها.
- 3-توزيع الدخل: من خلال توزيعه بين الفئات أو بين القطاعات، فعند ارتفاع التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، و يعود هذا الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال، في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال و عند انخفاض القدرة التنافسية فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض ربحية المؤسسات، و ارتفاع القدرة الشرائية للأجور .

4-تنمية الصناعة المحلية : يمكن للبنك المركزي أن يعتمد على سياسة تخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية.

**رابعاً- أوضاع المتعاملون في سوق العملات:**

يعتبر التعامل في سوق العملات الأجنبية من أكثر التعاملات خطورة، وذلك بسبب اختلاف أسعار العملات من وقت لآخر، و لذلك نجد أن المتعاملون في السوق يكون لهم أحد الأوضاع التالية:

**1-الوضع المتوازن:**

ويكون هذا الوضع عندما تكون المشتريات و المبيعات المتعامل بها من أي عملة في نهاية كل يوم عمل متساوية، كأن نقوم ببيع خمسة ملايين دينار جزائري و شراء خمسة ملايين دينار في نهاية اليوم.

<sup>1</sup> موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008، ص83.

## 2-الوضع الطويل:

ويسمى هذا الوضع بوضع المشتري، وهو عندما يكون ما تم شراؤه من عملة معينة أكثر مما تم بيعه من نفس العملة، بمعنى أن تزيد الموجودات المتعامل بها من عملة معينة عن المطلوبات من نفس العملة.

## 3-الوضع القصير:

و يسمى هذا الوضع بوضع البائع، وهو عندما يكون ما تم بيعه من عملة معينة أكثر مما تم شراؤه من نفس العملة، أي بمعنى أن تزيد المطلوبات المتعامل بها من عملة معينة عن الموجودات المتعامل بها من نفس العملة .

و عندما نتحدث عن أوضاع المتعاملون في سوق العملات الأجنبية فإننا نتحدث عن العملات المشمولة بالتعامل وهذا يعني أن هناك فجوة في التعامل قد يترتب عليها بعض المخاطر:

### \*الفجوة السالبة:

وتكون عندما يكون أجل البيع أقصر من أجل الشراء لنفس المبلغ

مثال :

أن يبيع المتعامل مليون دولار لأجل أسبوع، و يشتري مليون دولار لأجل عشرة أيام، و تظهر مخاطر هذه الفجوة لأن تغطيتها ستتم عن طريق الاقتراض لفترة (ثلاثة أيام )، و بالتالي يتعرض المتعامل لدفع سعر الفائدة على الأموال المقترضة .

### \*الفجوة الموجبة:

هناك يكون أجل شراء المبلغ أقصر من أجل البيع لنفس المبلغ، مثال أن يشتري المتعامل مليون دولار لأجل أسبوع و يبيع لأجل عشرة أيام.<sup>1</sup>

المطلب الثالث: أنظمة أسعار الصرف ومحدداته.

أولاً: أنظمة أسعار الصرف:

<sup>1</sup> موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي، مرجع سابق الذكر، ص 84.

يقصد بنظام سعر الصرف الأجنبي بأنه مجموعة القواعد التي تتبعها دولة معينة في تحديد سعر الصرف من خلال تلاقي قوى العرض و الطلب على العملة ويمكن التمييز بين النظم كما يلي:

### 1- نظام سعر الصرف الثابت:

يعرف نظام سعر الصرف الثابت على أنه التدخل الحكومي المستمر في سوق العملات للحفاظ على استقرار العملة دون ارتفاع السعر أو انخفاضه عن المستوى المحدد، ولكن استمرار مثل هذا النظام تشكل صعوبة بالغة، حيث يتطلب هذا النظام استمرارية وجود احتياطات كاف من العملات الأجنبية تمكن البنك المركزي من التدخل بائعا و مشتريا للعملات كلما لزم الأمر .

ونظرا لمحدودية الاحتياطات و نفاذها فلا يمكن أن يستمر هذا النظام عند السعر المحدد لذا نرى أن الدول التي تطبق النظام الثابت تغيره من حين لآخر و ذلك لإعطائه نوعا من المرونة.<sup>1</sup>

**مزايا نظام سعر الصرف الثابت:** يتسم سعر الصرف الثابت بعدة مزايا منها:

- يتسم بالاستمرارية ، إذ أنه يساعد الفعاليات الاقتصادية على التخطيط و التسعير، و بالتالي يساعد على تطوير الاستثمارات و التجارة الدولية.

- يضع سعر الصرف الثابت قيودا أو محددات على السياسة النقدية الداخلية ، فإذا كان وضع هذه السياسة يخرج عن نطاق سياسة الدولة المربوطة بها .

**عيوب نظام سعر الصرف الثابت:** رغم المزايا التي يتسم بها نظام سعر الصرف الثابت إلا انه يترتب عليه بعض العيوب منها :

- إذ لم يحظ سعر الصرف الثابت بالمصداقية الكاملة فانه يمكن أن يكون عرضة لمضاربة ، و هذا يترتب عليه نتائج وخيمة على الاستقرار النقدي وعلى الاحتياطات من العملة الأجنبية.

- ليس بمقدور الحكومة أو البنك المركزي الادعاء بمعرفة السعر التوازني للعملة أكثر من السوق.

<sup>1</sup> خالد واصف، مبادئ الاقتصاد الدولي بين النظرية والتطبيق، دار ألوائل لنشر والتوزيع، ط، 10، الأردن، عمان، 2009، ص

-عدم فعالية السياسة النقدية لأن الهدف الأول هو الإبقاء على سعر الصرف الثابت، يتطلب من البنك المركزي الجاهزية بالاستمرار للتدخل.

-يتطلب حجم كاف من احتياطات العملة الأجنبية التابعة للسياسة النقدية لدول أخرى .

### ثانيا-نظام سعر الصرف المعوم

أما بالنسبة لنظام تعويم أسعار الصرف و الذي وضع موضع التنفيذ الفعلي في مارس سنة 1973 فهو ينصرف إلى قيام كل دولة باختيار الترتيبات الخاصة بنظام الصرف الأجنبي الذي يلاءم ظروفها ،و تتخذ هذه الترتيبات عدة صور منها:<sup>1</sup>

-ربط قيمة العملة الوطنية بعملة أجنبية معينة كالدولار.

-ربط قيمة العملة الوطنية بسلة العملات الأجنبية أو حقوق السحب الخاصة.

ويعمل نظام تعويم أسعار الصرف على ضمان مرونة السياسة النقدية و خفض الاحتياطات النقدية من هذا فإن مدى إمكانية تطبيق هذا النظام بصورة مطلقة في الدول النامية نجد أنه يتطلب توافر عدة شروط من أهمها :

-ارتفاع مرونة الطلب السعرية على الصادرات .

- توافر درجة عالية من المرونة في الجهاز الإنتاجي خاصة في الأنشطة الموجهة للتصدير.

**مزايا نظام سعر الصرف المعوم:** يتسم نظام سعر الصرف المعوم بالمزايا التالية:

-يقدر سعر الصرف بعوامل السوق ،و بالتالي فهو الأنسب في توزيعاً مثل للموارد.

-لن يكون هناك فرصة للمضاربين لعمل الأرباح على حساب البنك المركزي.

- يكون فعال للتعامل مع الصدمات الخارجية.

- إن الطلب و العرض على العملة المحلية يكون متوازن في السوق ، لا يكون البنك المركزي ملزم بالتدخل بشكل عام، لتتأثر المحملات الاقتصادية بالتدفقات الخارجية.

- المرونة الكبيرة في مواجهة الاختلالات الاقتصادية الداخلية و الخارجية.

<sup>1</sup>حلو موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مرجع سابق الذكر، ص ص: 445-446.

عيوب نظام سعر الصرف المعوم: من بين العيوب نذكر:

- نادرا ما تعمل قوى السوق بشكل كامل، حيث هناك مخاطر من سوء التقييم حيث لا يكون سعر الصرف بمستوى لتبرره الأوضاع الاقتصادية.

- إن مسار سعر الصرف المستقبلي يميزه الغموض، و بالتالي يؤدي إلى خلق مصاعب لعملية التخطيط للنشاط الاقتصادي، و يمكن تفادي ذلك من خلال التحوط.

- الاستجابة لعمليات المضاربة أو الاعتبارات الأخرى الطارئة.<sup>1</sup>

ثالثا- نظام سعر الصرف المرن:

يقصد بنظام سعر الصرف المرن ترك سعر العملة يتحدد في السوق وفقا لقوى العرض والطلب كأية سلعة أخرى، وعليه لا تكون محددة ومعرفة بعملة دولية أو بمعيار دولي كالذهب.

إن نظام الصرف المرن يعطي الحرية لصانعي السياسات اختيار الملائم منها للاقتصاد المحلي، فإذا كان هدف السلطات النقدية مراقبة وحماية رصيد الاحتياطات الأجنبية في النظام الثابت فان مهمتها في النظام المرن هو توفير الحجم الأزم من النقود الذي يفي بمتطلبات النشاط الاقتصادي.<sup>2</sup>

مزايا نظام الصرف المرن: إن المنافع المحققة من نظام الصرف المرن جعلت منه نظاما مرغوبا ومن أهم مزاياه هي الآتي:<sup>3</sup>

- حماية النظام النقدي الداخلي ضد الصدمات الخارجية، ويوفر مرونة أكبر على مستوى السياسات لمواجهة هذه الصدمات.

- لا يكون البنك المركزي مضطرا لامتلاك حجم كبير من احتياطات الصرف لغرض التعديل (الدفاع عن العملة)، مادام هذا التعديل يتم آليا من خلال التغير الذي يطرأ على سعر العملة في سوق الصرف استجابة لتغير هيكل الطلب على العملات الأجنبية وعرضها.

<sup>1</sup> لخلو موسى بخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مرجع سابق الذكر، صص 445-446.

<sup>2</sup> عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظريات وتطبيقات)، دار صفاء

للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011، ص91

<sup>3</sup> الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، ص210.

-يسمح نظام الصرف المرن فضاء يضمن استقلالية السياسة النقدية بشكل يزيد من قدرتها على تحقيق الأهداف الداخلية، كما يعمل ذلك على زيادة قدرات وإمكانيات السلطات النقدية في مجال ضمان التوازنات الداخلية .

-بما أن سعر الصرف يتحدد في هذا النظام وفقا لتفاعل العرض والطلب، وبالتالي يعكس ظروف السوق، فإن الكثيرين يعتبرون هذا النظام أكثر كفاءة ليس فقط على مستوى التعديل في ميزان المدفوعات ولكن أيضا على مستوى ضمان التخصيص الأمثل للموارد سواء على مستوى الاقتصاد الوطني أو على المستوى العالمي .

**مساوئ نظام الصرف المرن:** هذا النظام كغيره من الأنظمة لا يخلو من عيوب ومساوئ نذكر منها:<sup>1</sup>

- يعتبر سعر الصرف في ظل نظام الصرف المرن عرضة لتقلبات واسعة نظرا لحرية شراء وبيع العملات على أساس أسعار تعكس وضع السوق، ويمكن أن يؤدي هذا التقلب إلى ضعف الثقة في العملة .

-يؤدي التقلب الظرفي أو الهيكلي في سعر الصرف إلى إحداث نوع من عدم الاستقرار في الأسعار بشكل يعرقل التطور المنتظم للتجارة الخارجية بين الدول .

-تكون حركة رأس المال قصيرة الأجل في هذا النظام أكثر قوة بسبب المضاربة التي تتبع التقلبات في أسعار الصرف في مختلف المعاملات المالية الدولية، ويمكن الاستفادة من فروق الصرف التي تنشأ من هذه المعاملات.

### رابعا-نظام الرقابة على سعر الصرف:

ظهر هذا النظام كوسيلة لحماية القيمة الخارجية للعملة ومكافحة الآثار المترتبة عن عمليات المضاربة وهروب رؤوس الأموال قصيرة الأجل، فهو بمثابة الإشراف الحكومي المنظم على سوق الصرف الأجنبي وفي ظل الرقابة على الصرف لا يتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي يتوازن عنده عرض الصرف و طلبه إلا من خلال عدة قواعده هي:

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، ص211.

- عدم السماح بحرية تحويل عملتها إلى عملات أجنبية إلا بشروط تضعها الدولة.
  - إخضاع تصدير و استيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة .
  - إمكانية وجود أكثر من سوق وسعر واحد لنفس العملة وفي نفس البلد وفي نفس الوقت.
- 1-أهداف الرقابة على الصرف الأجنبي:** تلجأ الدولة إلى إتباع نظام الرقابة على الصرف لتحقيق أهداف عديدة نذكر منها:<sup>1</sup>

- حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية.
- منع تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج.
- رقابة وحماية الاقتصاد الوطني من موجات الكساد الخارجية.
- الحصول على موارد مالية لخزينة الدولة .
- إعادة توازن ميزان المدفوعات.

### 2-تحديد سعر الصرف الأجنبي في ظل نظام الرقابة على الصرف الأجنبي

- يكون البنك المركزي للدولة هو المخترع الوحيد للعملات الأجنبية حيث يقوم بإشراف على سوق الصرف.
- 1- السيطرة ومراقبة خروج ودخول العملات الأجنبية و استخدام كافة الصلاحيات لمصادر النقد الأجنبي الذي بحوزة الأفراد.
- يقوم هذا النظام بإلغاء سوق الصرف ولا يحتاجه بالمفهوم المتعارف عليه، و الذي يتيح بيع و شراء العملات الأجنبية لأن هذه العمليات من صلاحيات البنك المركزي.
- لا يوجد سعر صرف واحد فمن الممكن استخدام نظام سعر الصرف المتعدد للتمييز بين السلع المستوردة.

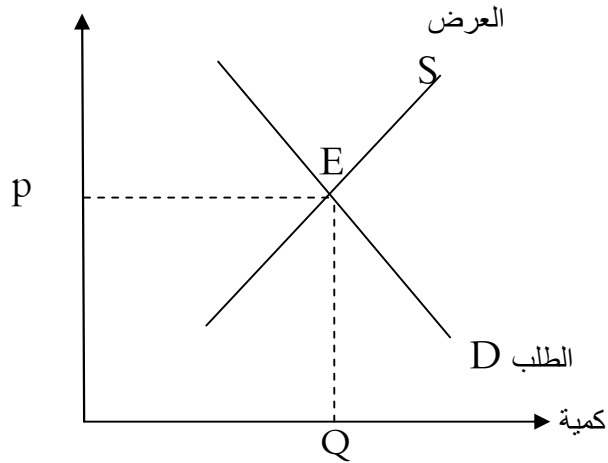
<sup>1</sup> نوزاد عبد الرحمان، منجد عبد اللطيف الحتاني، مقدمة في المالية الدولية، والمناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص: 141.

ثانيا -محددات أسعار الصرف.

### 1-التحديد الواقعي لسعر الصرف :

في هذه الحالة يتحدد سعر الصرف كأى سعر اخر من خلال تفاعل قوى الطلب و العرض على العملة، بما في ذلك جميع العوامل المؤثرة فيه. مثل المضاربة و مستوى أسعار الفائدة و سعر الخصم و غيرها، فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة و بقية العملات الأخرى و يتغير السعر في سوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض و الطلب بعيدا عن التدخلات الحكومية، تحت نظام مرن أى بسعر صرف معوم و عليه فإن العرض و الطلب هما المحددان الأساسيان لسعر العملة، حيث هناك علاقة عكسية بين قيمة العملة الأجنبية و الكمية المطلوبة منها، وهناك علاقة طردية بين قيمة هذه العملة و الكمية المعروضة<sup>1</sup>.

الشكل(01-01) :آليةتحديد سعر الصرف بين الدولار و الدينار الجزائري.



\*المنحنى D يمثل جانب الطلبويأتي من جانب البلد المستورد (و يندرج ضمن جانب المدين في ميزان المدفوعات).

ووفقا لقانون الطلب هناك علاقة عكسية بين قيمة العملة الأجنبية و الكمية المطلوبة منها.

<sup>1</sup> محمد عربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي ، مرجع سابق الذكر، ص 100

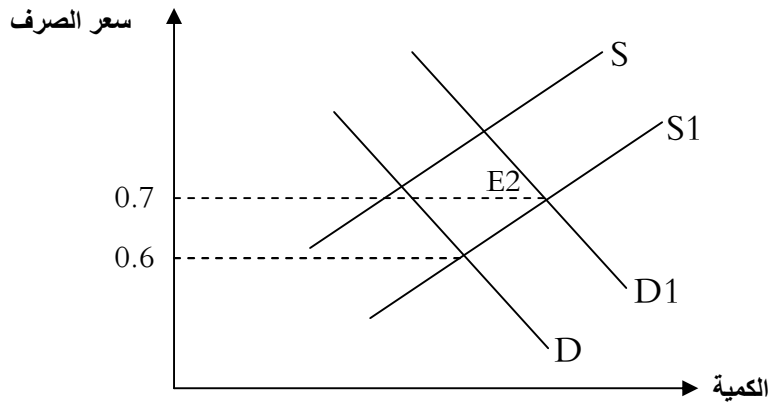


## الفصل الأول : التأسيس الفكري لسعر الصرف

\*المنحنى S يمثل جانب العرض، و يأتي من جانب البلد المصدر (و يندرج ضمن الجانب الدائن في ميزان المدفوعات) و طبقا لقانون العرض هناك علاقة طردية بين قيمة العملة الأجنبية و الكمية المعروضة منها .  
و يعتبر سعر الصرف المحدد في النقطة E أي تقاطع منحنى العرض و الطلب عند سعر التوازن و هذا معناه أن كمية الطلب على الدولارات تساوي كمية عرضها.

### 2-تدخل السلطة النقدية في تحديد سعر الصرف:

ويعتبر سعر الصرف الثابت المحدد قانونا من طرف الحكومات، حيث تتدخل السلطة النقدية بتحديد القيمة الخارجية لعملةها الوطنية خلال فترات متفاوتة لكي تحافظ على قيمة العملة و استقرار سعرها، دون ارتفاع أو انخفاض على المستوى المحدد، متصدية بذلك قوى السوق و تأثيرها. ولقد تم بموجب نظام سعر صرف الثابت ربط العملات بالذهب الذي يمكن تحويله إلى دولار، فلنفرض أن الجزائر قررت تثبيت سعر صرف الدولار مقابل الدينار ب 0,7 ونتيجة لذلك قررت و. م. أ زيادة الاستثمارات في الجزائر، و بالتالي زيادة عرض الدولار و انتقال منحنى العرض إلى اليمين من S إلى S1 وهذا ما يوضحه الشكل التالي:



فهذا العمل سيؤدي انخفاض قيمة الدولار إلى 0,6 مثلا، و لأن الحكومة قررت تثبيت هذا السعر فإنها ستحاول منع انخفاض الدولار إلى المستوى 0,6، و بالتالي تلجأ إلى شراء كميات من الدولار مقابل الدينار

و بالتالي زيادة الطلب على الدولار فينتقل المنحنى للأعلى من D إلى D1 وبذلك ثبات السعر عند 0,7 و العكس صحيح عند شراء السلع الأمريكية .

ولكن استمرار استخدام نظام تثبيت سعر الصرف يشكل صعوبة بالغة، حيث يتطلب هذا النظام استمرارية وجود احتياطي من العملات الأجنبية، تمكن البنك المركزي من التدخل بائعا و مشتريا للعملات كلما لزم الأمر، و نظرا لمحدودية الاحتياطات و نفاذها فلا يمكن أن يستمر هذا النظام عند سعر محدد، لذا نرى أن الدول التي تطبق النظام الثابت تغيره من حين لآخر و ذلك لإعطائه نوعا من المرونة.<sup>1</sup>

### خلاصة الفصل:

يعطى لسعر الصرف أهمية بالغة في مجال المعاملات الاقتصادية الدولية، فهو يمثل انعكاسا للعلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الوطنية ورمزا لكل دولة، ويبين درجة قوتها ومركزها المالي و الاقتصادي. تلعب سياسة سعر الصرف دورا هاما في التأثير على المتغيرات الاقتصادية، الشيء الذي يفرض على السلطات النقدية اختيار نظام سعر الصرف الملائم و الأحسن الذي يتلاءم مع الوضعية الاقتصادية للبلد، من اجل تنشيط المبادلات التجارية الخارجية وتوسيع الأسواق الدولية، وما له من اثر على ميزان المدفوعات.

<sup>1</sup> محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق الذكر، ص 101.

# الفصل الثاني

تمهيد

تعتبر معظم الاقتصاديات في العالم اقتصاديات مفتوحة لأنها تفتح على التجارة الدولية، باعتبارها تقوم على تبادل مختلف المعاملات الاقتصادية التي تتم وفق عمليات الشراء والبيع بكل جوانبها السلعية، الخدمية و الاستثمارية، ذلك لحاجة بعضها لهذه الموارد. وفي المقابل فإن هذا الانتقال للموارد من دولة لأخرى ينجم عنه تيار من التدفقات النقدية تسمى المدفوعات الدولية. ونتيجة لكثرة العلاقات الاقتصادية الدولية توجب على الدول تسويتها من خلال إعداد بيان تسجل فيه ما لها من حقوق لدى الغير وما عليها من التزامات، وهذا البيان يسمى ميزان المدفوعات.

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار ميزان المدفوعات وسيلة هامة تعطي الصورة الواضحة و الفعالة لمعرفة الوضعية الاقتصادية لأي دولة وكذلك معرفة الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني.

على ضوء هذا سنقوم بدراسة ميزان المدفوعات من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.
- المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.
- المبحث الثالث: آليات وسياسات التسوية في ميزان المدفوعات.

## المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.

عندما تتعامل الدول مع بعضها البعض في إطار دولي يمكن النظر إليها كدولة واحدة، تمثل وحدة اقتصادية يكون لها سجل يعكس تصرفاتها الاقتصادية، وهذا السجل يسمى بميزان المدفوعات. حيث يقوم بتوضيح المكانة الاقتصادية للبلد والمحيط الدولي من خلال تحديد حجم و مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية، وبالتالي يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي.

### المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات.

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية و أداة للتحليل الاقتصادي من أجل معرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير.

#### أولاً: تعريف ميزان المدفوعات.

##### أ. من وجهة نظر الاقتصاديين:

- يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل للعمليات التجارية لأي دولة مع العالم الخارجي في مجال السلع والخدمات والمعاملات في الأصول المالية.<sup>1</sup>
- هو تقرير يأخذ في الحسبان قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه.<sup>2</sup>
- هو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات، وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي الداخلية والخارجية من البلد خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة.<sup>3</sup>
- هو سجل حالي منظم، يتم فيه تسجيل المعاملات التي تتم بين المقيمين في دولة ما وبين المقيمين في دول العالم الآخر خلال فترة زمنية معينة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> خالد الواصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دارالوائل للنشر و التوزيع، ط9، عمان، 2008، ص372.

<sup>2</sup> عبد الرحمان يسري احمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007، ص199.

<sup>3</sup> جمال الدين برقوق، مصطفى يوسف، الاقتصاد الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2016، ص89.

<sup>4</sup> محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص326.

- هو السجل العاكس و كذلك الموضح لمدى التطور الاقتصادي و العلاقات الاقتصادية لدولة ما في زمن معلوم مع الدول و الأطراف الأجنبية.<sup>1</sup>

ب- من وجهة نظر صندوق النقد الدولي:

هو سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها على بقية الدول الأخرى ،أو بسبب هجرة الأفراد، كذلك التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي و حقوق سحب خاصة من الصندوق، وحقوقها و التزاماتها تجاه بقية دول العالم.<sup>2</sup>

ج- من وجهة نظر الإحصائيين:

هو بيان إحصائي مصنف لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة (أفراد، شركات، هيئات حكومية)، والمقيمين في بقية الدول الأخرى ،وذلك خلال فترة عادة ما تكون السنة.<sup>3</sup> ومن التعاريف السابقة نستنتج بأن ميزان المدفوعات هو السجل الذي يتم فيه تسجيل كافة المبادلات الخارجية بين المقيمين و غير المقيمين لأي بلد في مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. وينبغي أن يكون واضحاً من خلال تعريف ميزان المدفوعات ما يلي:

**1- مفهوم المعاملات الاقتصادية:** هي تلك المعاملات التي يترتب عليها نقل الحق على سلعة أو

خدمة، أو نقل الحق على صك مالي من شخص مقيم في البلد إلى شخص غير مقيم والعكس. وينقسم ميزان المدفوعات إلى جانبين:

أ- **جانب دائن (crédit):** وهو الجانب الذي تقيد فيه المعاملات التي تأتي للبلد بإيرادات من العالم الخارجي، وهو ما يطلق عليه أيضا جانب الإيرادات أو جانب المتحصلات.

ب- **جانب مدين (débit):** وهو الجانب الذي تقيد فيه المعاملات التي تقتضي قيام البلد بمدفوعات للعالم الخارجي، وهو ما يطلق عليه جانب المدفوعات أو جانب المصروفات.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمد احمد الدوري، التجارة الخارجية، دار شموع الثقافة للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2007، ص97.

<sup>2</sup> هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية و التطبيقات، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010، ص199.

<sup>3</sup> شقيزي نوري موسى و آخرون ، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، ط1، عمان، 2012، ص188.

## 2- تحديد مفهومي "المقيم" و "غير المقيم"

تطلق صفة المقيم على كافة الوكلاء المتواجدين في المجال الوطني الذين يمارسون ضمنه نشاطا اقتصاديا منتظما، وذلك أن الأشخاص الذين يقيمون عرضا على أرض الدولة كالسائحين الأجانب فلا يعتبرون مقيمين.

والمقيمون هم الذين يزاولون نشاطاً منتظماً في الداخل بالإضافة إلى فروع الشركات الأجنبية، أما رجال الأعمال الذين يعيشون في الخارج أطول من فترة زمنية معينة (تحددها قوانين دولهم) فيعتبرون كمقيمين في الدولة الأجنبية ، و في المقابل فإن موظفي السفارات والقنصليات والبعثات العسكرية المرسلين من قبل حكومة بلد ما إلى الخارج، فرغم وجودهم في الخارج لا يعتبرون مقيمين في الدولة التي يتواجدون فيها لأنهم يخضعون لتوجيه ورقابة الدولة التي أوفدتهم.

## 3- الفترة الزمنية: لا توجد قاعدة ثابتة في تحديد بداية الفترة الزمنية التي تكون في الغالب سنة، فمثلا

و.م.أ فتعد تقديرات ميزان مدفوعاتها كل ثلاثة أشهر و ذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة حقيقة الوضع الاقتصادي بدلا من الانتظار حتى نهاية السنة.<sup>2</sup>

## - مصادر الحصول على المعلومات لإعداد ميزان المدفوعات:

\* إدارة الجمارك: تصدر بيانات مفصلة أو جزئية عن تصدير و استيراد السلع المرتبة.

\* مصلحة الضرائب: تعدم إحصاءات عن عائدات رأس المال المستثمر في الخارج.

\* البنك المركزي: حيث تظهر التغيرات التي تطرأ على الأصول الدولية، العملات الأجنبية، الذهب النقدي، وحقوق السحب.

\* دوائر الدولة المختصة بدخول وخروج الأشخاص.<sup>3</sup>

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات.

<sup>1</sup> محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني للدراسات و التوثيق، ط1، بيروت، 2010، ص154.

<sup>2</sup> محمود يونس، عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت العربية، الإسكندرية، ص380.

<sup>3</sup> مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، 2015، ص407.

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد، بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني و ذلك من خلال أنه:<sup>1</sup>

### 1- يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة:

إن هيكل المعاملات المعروضة يعكس قوة الاقتصاد و درجة المنافسة و مدى الاستجابة للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي كون أن الميزان يعكس حجم الاستثمارات، حجم التوظيف، مستوى الأسعار، التكاليف، المستوى العلمي التكنولوجي.

### 2- يقيس الوضع الخارجي للدولة:

حيث أن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي وهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة.

1- ضرورة معرفة حجم وهيكل وقيمة المعاملات الاقتصادية والتي سوف تعكس واقع الاقتصاد الوطني والمشاكل التي يعاني منها محليا و دوليا(و بالتالي فهو يقيس الموقف الدولي للبلد).

2- إن هذه المعاملات تقيس الموقف الدولي للبلد (درجة اندماج البلد مع الاقتصاد الدولي) .

### 3- يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة:

إن ميزان المدفوعات أداة هامة للسلطات الاقتصادية لغرض تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية مثل: التجارة الخارجية من الناحية الجغرافية والسلعية، فعند تصحيح السياسات المالية والنقدية يجب الاطلاع على ميزان المدفوعات حتى يتم معالجة الثغرات الموجودة في الاقتصاد والذي تعكسها عناصر ميزان المدفوعات.

### 4- يظهر القوة المحددة لسعر الصرف:

إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع

<sup>1</sup> دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011، ص76.



سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية.

**ثالثا: وظائف ميزان المدفوعات.** يقوم ميزان المدفوعات بتقديم الوظائف التالية:<sup>1</sup>

1- تقديم معلومات مهمة على درجة التي يرتبط بها اقتصاد الدولة مع اقتصاديات الدول الأخرى في العالم.

2- مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية في توجيه جميع الأمور المهمة في الدول نتيجة الارتباط بين ميزان المدفوعات و الإجراءات المالية والنقدية في الدولة.

3- تعتبر البيانات الواردة في ميزان المدفوعات أداة التقييم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاديات العالمية.

**رابعا: أهداف ميزان المدفوعات:**

- يستخدم ميزان المدفوعات لقياس أثر المعاملات الاقتصادية الأجنبية على الدخل القومي.
- توفير إحصاءات التجارة الخارجية وقياس تدفق الموارد بين دولة و أخرى.
- يوفر معلومات اقتصادية متنوعة أمام الأطراف المعنية بذلك الحكومية منها وغير الحكومية عن حالة الوضع الاقتصادي لأي دولة المالي و التجاري والنقدي، وما لها من حقوق وما عليها من التزامات إزاء الدول الأجنبية.<sup>2</sup>
- يعكس مدى تطور وقوة اقتصاد أي دولة في الزمن المعلوم، وكذلك بمدى القوة التنافسية لذلك الاقتصاد المعني إزاء الأطراف الدولية الأخرى.
- تقديم معلومات عن المدفوعات و المقبوضات الأخرى بالصرف الأجنبي.
- يكون مؤشرا لاتخاذ وسائل تصحيحية من الجهات المعنية لإعادة التوازن.
- مؤشرات الاقتصادية المختلفة تعتبر أساسية في أي سياسة اقتصادية تتخذ في أي دولة معينة بذلك، سواء كان في المجال التجاري أو المالي أو النقدي.

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى و آخرون ، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، مرجع سابق الذكر، ص188.

<sup>2</sup> جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2014، ص161.

- مؤشرات الاقتصادية المتنوعة تعتبر أداة أساسية لإمكانية تخطيط العلاقات الاقتصادية لأي دولة معينة مع الدول الأجنبية من أجل تطويرها بصورة متوازنة في مجالاتها الاقتصادية.<sup>1</sup>

خامساً: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات: هناك عوامل مؤثرة في ميزان المدفوعات نذكر منها:<sup>2</sup>

**1- التضخم:** يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبياً أعلى من أسعار العالمية، فتتخفف الصادرات وتزداد الواردات نظراً لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً.

**2- معدل نمو الناتج المحلي:** تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات.

**3- الاختلاف في أسعار الفائدة:** يؤدي التغيير في سعر الفائدة أثر على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل بهدف استثمارها في تلك السندات ذات العائد المرتفع وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة منها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعريين.

**4- سعر الصرف:** تبدي التغيرات في سعر الصرف أثراً على ميزان المدفوعات، ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

<sup>1</sup> محمد احمد الدوري، التجارة الخارجية، مرجع سابق الذكر، ص 97 .

<sup>2</sup> بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط1، لبنان، 2003، ص 64.

### المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات والتفسير الاقتصادي لأرصده:

إن تعدد المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي يمكن حصرها وتسجيلها بصورة مفصلة في ميزان المدفوعات، مما أدى إلى تقسيم هذا الميزان إلى عدة أقسام مستقلة يضع كل منها نوعاً متميزاً من المعاملات الاقتصادية.

أولاً: مكونات ميزان المدفوعات: يتكون ميزان المدفوعات من عدة حسابات نذكر منها :

1- الحساب الجاري: يخصص هذا الحساب لتسجيل المعاملات الجارية أو التي تتم بصورة دورية من السلع والخدمات والتحويلات بدون مقابل (الهبات والإعانات) خلال فترة إعداد الميزان ويتم تقسيم هذا الحساب إلى :

#### أ- الميزان التجاري: "تجارة السلع المنظورة":

يتم خلال هذا الحساب تسجيل قيمة المعاملات في السلع المادية سواء كانت صادرات أو واردات، ويعتبر هذا الحساب من أكثر الحسابات أهمية في المعاملات الدولية حيث تسجل فيه الصادرات من السلع المادية (أرز - بصل - أجهزة كهربائية... إلخ)، بقيد دائن (+) حيث يترتب على عمليات التصدير زيادة تدفق العملة الأجنبية إلى داخل الدولة، ويتم تسجيل الواردات من السلع (سيارات - معدات - قمح) بقيد مدين (-) حيث يترتب على عمليات الاستيراد خروج العملة الأجنبية من الدولة.

#### ب- ميزان الخدمات، (التجارة غير المنظورة):

يسجل في ميزان التجارة غير المنظورة أو "الخدمات" قيمة المشتريات والمبيعات مثل الدخول من السلع الغير المنظورة بالإضافة إلى أرباح الاستثمارات وفوائد القروض أو المدفوعات عن السياحة والتعليم والبعثات الدبلوماسية، التأمين، الشحن، النقل... إلخ.

#### ج- حساب التحويلات من جانب واحد:

في هذا الحساب يتم تسجيل قيمة الهدايا الممنوحة من الأجانب أو المقدمة إليهم أو بعد إعداد حساب التحويلات من جانب واحد يتم إعداد رصيد الحساب إذا كان موافقاً لمصلحة دولة (+)، أو إذا كان غير موافق (-)، و في النهاية يتم تصفية الحساب الجاري عن الثلاث حسابات السابقة لبيان موقف الحساب الجاري للدولة فإذا زاد الجانب الدائن عن الثلاث حسابات السابقة عن الجانب المدين يحقق

الحساب الجاري فائض والعكس صحيح و يعني الفائض في ميزان المعاملات الجارية أن الدولة تصدر سلعاً و خدمات أكثر مما تستورده بعد خصم الهدايا والمنح من الأجانب و إليهم.

و يعتبر الحساب الجاري أهم حسابات ميزان المدفوعات نظراً لوزنه النسبي فهو أكبر حسابات ميزان المدفوعات كما أنه يوضح حقيقة إمكانيات الإنتاج في الدولة.<sup>1</sup>  
وقد تكون هذه التدفقات قصيرة الأجل، وقد قسمها صندوق النقد الدولي إلى بندين.

**1- هبات خاصة:** وتشمل تحويلات الأفراد والمنظمات (دينية، ثقافية، خيرية) النقدي منها والعيني، كذلك تحويلات خاصة بالمواريث والوصايا والزواج وتضاف إلى ذلك تحويلات المهاجرين عندما يغير إقامته، يحول بذلك ملكيته وجميع ثروته من مقيم إلى غير مقيم، و يقابل هذا بقيد موازن في هذا البند دائن بالنسبة للمهاجر إلى الدولة ومدين بالنسبة للمهاجرين من الدولة وعادة ما يقتصر على عنصرين من ثروة المهاجرين النقد و الودائع المصرفية.

**2-هبات عامة:** و تتضمن التعويضات و يعتبرها الصندوق هبات إجبارية وكذلك الهدايا على أنواعها، سلع، خدمات، صكوك مالية.<sup>2</sup>

**2- حسب رأس المال:** يقسم حساب رأس المال إلى قسمين:

**أ-حساب رأس المال طويل الأجل:** تتعلق معاملات رأس المال طويلة الأجل بمعاملات الديون أو الحقوق بين الدولة التي تستحق بعد فترة زمنية أطول من سنة وتشمل الاستثمار المباشر، ويتخذ صورة الفروع التي تؤسسها المشروعات في الدول الأخرى والمشروعات التي تقيمها في هذه الدول وتكون تابعة لها أي خاضعة لسيطرتها، وأخيراً العقارات التجارية في دولة ما التي تنقل ملكيتها إلى مقيم في دولة أخرى، وتفيد هذه الاستثمارات في ميزان المدفوعات في الجانب المدين باعتبارها تصدير لرأس المال طويل الأجل، ويقابلها قيد في جانب الدائن في حساب رأس المال قصير الأجل. أما قيمة ما يحققه غير المقيمين من

<sup>1</sup>إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2008، ص269.

<sup>2</sup>عادل احمد حشيش، أسامة محمد ألفوزي وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998، ص128.

استثمار مباشر في الدولة فإنها تقيد في الجانب الدائن وذلك باعتباره استيراداً لرأس المال ويقابلها قيد في الجانب المدين في حساب رأس المال قصير الأجل .

ويتخذ حسب رأس المال طويل الأجل أيضاً صورة أوراق مالية وهي أسهم وسندات يملكها مقيمون بالدولة لدى دولة أجنبية وتفيد في الجانب المدين باعتبارها تصدير لرأس المال، ويقابلها قيد في الجانب الدائن في حساب رأس المال قصير الأجل، أمّا قيمة ما يشتره غير المقيمين من أسهم وسندات وطنية فتفيد في الجانب الدائن في حساب رأس المال قصير الأجل، أمّا قيمة ما يشتره غير المقيمين من أسهم وسندات وطنية فتفيد في الجانب الدائن باعتبارها استيراداً لرأس المال ويقابلها قيد في الجانب المدين لرأس المال قصير الأجل.

كذلك يشمل حساب رأس المال طويل الأجل صورة قروض طويلة الأجل وتفيد هذه القروض التي يمنحها غير المقيمين للدولة في الجانب الدائن باعتبارها استيراداً لرأس المال يقابلها قيد في الجانب المدين لحساب رأس قصير الأجل والعكس يقيد ما يمنحه المقيمون للخارج في الجانب المدين باعتبارها تصدير لرأس المال يقابلها قيد في الجانب الدائن لحساب رأس المال قصير الأجل.

يشمل حساب رأس المال طويل الأجل صورة رؤوس أموال أخرى تتمثل في نصيب الدولة في المنظمات المالية الدولية وفي ملكية العلامات التجارية و براءات الاختراع، تفيد قيمة ما يحققه المقيمون من نصيب في الاستثمارات المذكورة في الخارج في الجانب المدين من حساب رأس المال طويل الأجل باعتبارها تصدير لرأس المال، ويقابلها قيد في الجانب الدائن في حساب رأس المال قصير الأجل، أمّا قيمة ما يحققه غير المقيمين من نصيب في المشروعات أو غيرها من الاستثمارات المذكورة فتفيد في الجانب الدائن باعتبارها استيراداً لرأس المال ويقابلها قيد في الجانب المدين من حساب رأس المال قصير الأجل.<sup>1</sup>

**ب- حساب رأس مال قصيرة الأجل:** تشمل المعاملات التي يتم فيها التعامل خلال فترة زمنية أقل من سنة، تتمثل في العملات الأجنبية، كالودائع المصرفية، الأوراق المالية كميّلات تجارية، إعمادات مصرفية، و تتميز هذه الأموال بالسيولة الفائقة وكذلك سهولة حركتها بين البلدان، لذلك فهي إما أن

<sup>1</sup> - نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص 326 .

تكون حقاً أو التزاماً عليه. الأولى تكون حالة موجبة أو إيجابية، أما الحالة الثانية فتكون سالبة أي ديناً على تلك الدولة المعنية، ولكن مع ذلك فهناك تحركات تلقائية أو متنقلة لرؤوس أموال قصيرة الأجل لا ترتبط بالوضع العام لميزان المدفوعات تحدث نتيجة الأسباب التالية:

- التباين بين أسعار الفائدة المحلية والدولية و اختلاف العائد على الأوراق المالية.
- التغير في قيم العملات الأجنبية.

**3- حساب الذهب والاحتياطي النقدي الأجنبي:** ويشمل هذا الحساب التغيرات التي تطرأ على أرصدة الذهب والاحتياطيات الأجنبية لدى السلطات النقدية سواء بالزيادة أو النقصان، و البلد الذي يعاني من عجز في حسابه الجاري وميزان حساب رأس المال يواجه هذا العجز من خلال السحب على الاحتياطيات الأجنبية والذهبية لدى البنك المركزي، وبصورة متشابهة فإن القطر الذي يتمتع بفائض في ميزان مدفوعاته فإنه يلجأ إلى بناء احتياطيات جديدة من الذهب والعملات الأجنبية فالذهب شأنه شأن بقية السلع المصدرة يباع لغرض الحصول على العملات الأجنبية لتمويل العجز في ميزان المدفوعات، وتعد الاحتياطيات الدولية من الذهب والنقد الأجنبي مهمة جداً في ظل أسعار الصرف الثابتة، فالبلدان التي تعاني من مشاكل في ميزان المدفوعات تضطر إلى السحب من هذه الاحتياطيات للمحافظة على أسعار الصرف الثابتة لها، أما في ظل أسعار صرف المرنة فإن البلد يسمح بارتفاع و انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية. ويعكس هذا الحساب مركز العملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي، فإذا كان عرض العملة الوطنية يزيد عن الطلب عليها فإن البلد سوف يخسر جزءاً من احتياطياته المذكورة.

**4- حساب السهو و الخطأ:** يقوم ميزان المدفوعات على أساس القيد المزدوج، أي كل عملية تسجل في الجانب المدين و الجانب الدائن وبذلك فإن الميزان يكون دائماً متوازناً من الناحية المحاسبية، ولكن في بعض الحالات لا يحصل توازن نتيجة صعوبة الحصول على معلومات إحصائية دقيقة عن كل المعاملات الدولية التي تدخل و تخرج منها، وهكذا فإن حصول تباين بين أرصدة الدائنة و المدينة سواء حصول سهو في إدخال المعلومات أو خطأ في التقدير، لذلك يستوجب إدخال بند يدعى "بالموازنة" أو "حساب السهو

و الخطأ" يتم الاستعانة به لتحقيق التوازن الحسابي في ميزان المدفوعات، و أحيانا تدخل الحكومة وارداتها من الأسلحة والمعدات العسكرية ضمن فقرة السهو و الخطأ رغبة للحفاظ على أسرارها العسكرية.<sup>1</sup>

جدول رقم 02-01: هيكل ميزان المدفوعات.

ميزان المدفوعات		
مدین	دائن	أولاً: الحساب الجاري
		1: الميزان التجاري
	#	* تصدير السلع
#		* استيراد السلع
		2: ميزان الخدمات
		* تصدير
	#	1- خدمات التأمين
	#	2- خدمات الصيرفة
	#	3- خدمات السفر والسياحة
	#	4- مستلزمات دخول شركات الملاحة والنقل البري والجوي والبحري
	#	5- مستلزمات عوائد خدمات رأس مال المستثمر في الخارج مثل:
		* استلام فوائد القروض
		* استلام الأرباح على الاستثمار في الخارج
		6- خدمات أخرى
#		1- استيراد
#		2- خدمات التأمين

<sup>1</sup> أحمد محمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1995، ص 165 .

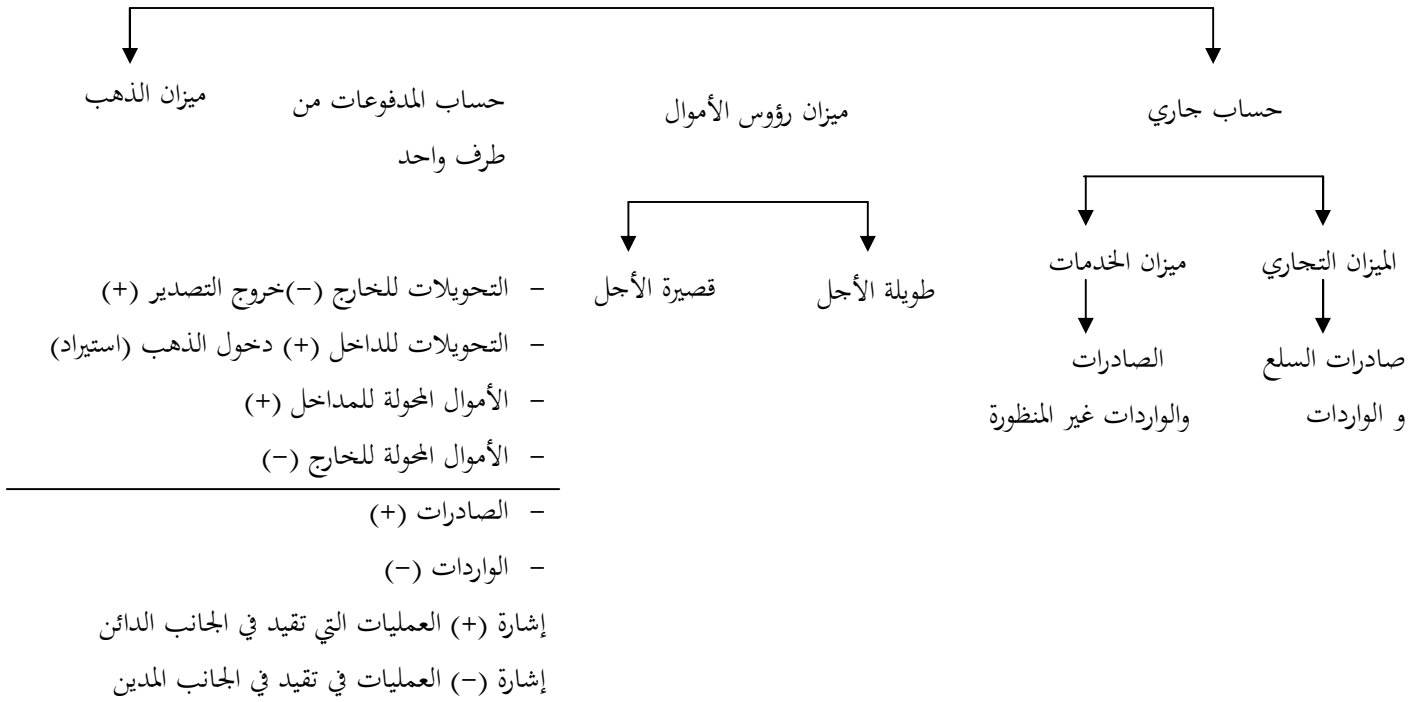
#		3- خدمات الصيرفة
#		4- خدمات السفر و السياحة
		5- مدفوعات دخول الشركات الملاحة والنقل البري والجوي والبحري الأجنبية
#		6- مدفوعات مستحقات خدمات رأس مال الأجنبي المستثمر في البلد مثل:
		* دفع فوائد القروض الخارجية
		* دفع الأرباح على الاستثمار الأجنبي
		7- خدمات أخرى
		ثانيا: حساب التحويلات أحادية جانب
		* الاستلام من الخارج (من غير المقيمين)
	#	1- هبات ومنح وعطايا ومساعدات رسمية
	#	2- هبات ومنح وعطايا ومساعدات غير رسمية
	#	3- تحويلات من العاملين في الخارج
		* دفع إلى الخارج (إلى غير المقيمين)
#		1- هبات ومنح وعطايا ومساعدات رسمية
#		2- هبات ومنح و عطايا ومساعدات غير رسمية
#		3- تحويلات من العاملين إلى الخارج
		ثالثا: حساب رأس مال
		أ- حساب رأس مال طويل الأجل
		1- القروض طويلة الأجل
	#	* المستلمة من الخارج (من غير المقيمين)



#		* المدفوعة إلى الخارج (إلى غير المقيمين)
		2- الاستثمار المباشر
	#	* الأجنبي الوافد إلى البلد
#		* الوطني المتجه إلى الخارج
		3- أقساط الدين المستحقة
	#	المستلمة من الخارج
#		المدفوعة إلى الخارج
		ب- حساب رأس المال قصير الأجل (الموجودات المصرفية السائلة)
		* صافي شراء و بيع الأسهم والسندات قصيرة الأجل (+، -)
		* حركة الودائع الجارية
		- أرصدة البنوك الوطنية من الودائع الأجنبية
#		- زيادة
	#	- نقصان
		- أرصدة البنوك الأجنبية من الودائع الوطنية
		- زيادة
	#	- نقصان
		رابعاً: ميزان الاحتياطات الرسمية من الذهب النقدي
		خامساً: فقرة السهو والخطأ

المصدر: هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي، تطبيقات ونظريات، إثناء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010، ص 203.

شكل رقم (01-02): أهم مكونات ميزان المدفوعات.



المصدر: دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ط1، 2011، ص 79.

ثانياً: التفسير الاقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات: هناك أرصدة أساسية لميزان المدفوعات

ولكل منها دلالتها الاقتصادية وهي:

1- الرصيد التجاري: وهو الفرق بين صادرات الدولة ووارداتها، ويعبر هذا الرصيد عن مكانة الدولة في

التقسيم الدولي للعمل، و بين درجة ارتباطها أو تبعيتها للخارج، وكذا درجة تنافسية صادراتها، كما

يعبر هذا الرصيد أيضا على القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ممثلة في الصادرات، ومدى قدرة

القاعدة الإنتاجية على الاستجابة لحاجات السكان ومدى الحاجة إلى تغطيتها بالواردات.

2- رصيد العمليات الجارية: هو مؤشر يدل على قدرة أو مدى حاجة الاقتصاد المعني بالأمر على

التمويل، حيث يعبر الرصيد الموجب للعمليات الجارية على أنّ الدولة لها قدرة على التمويل

باعتبارها استطاعت تكوين ادخار صافي من خلال تعاملها مع الخارج، أما الرصيد السالب لهذا

البند فيدل على الاحتياج للتمويل.

3- الرصيد الإجمالي: هو مجموع رصيد العمليات الجارية وتدفقات رؤوس الأموال، ويعبر عن التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف، باعتبار أن العمليات المسجلة في الجانب الدائن تمثل طلبا على العملة المحلية وبالتالي تحسن في قيمتها، والعمليات المسجلة في الجانب المدين عرضا للعملة المحلية وبالتالي تدهور في قيمتها.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: كيفية القيد في ميزان المدفوعات:

بالإضافة إلى باقي المستندات المحاسبة فإن هيكله ميزان مدفوعات تجيب على العديد من الأعراف والانتقادات التي قد تختلف تبعا لعاملي الزمان والمكان، و طبقا لما يجري سوف يتم في هذه الفقرة عرض نموذجين لموازن المدفوعات وكيفية قيد العمليات ضمن إطارهما.

#### أولا: مبادئ القيد في ميزان المدفوعات المعبر بمثابة ميزانية سنوية: "bilan"

إذا اعتبر ميزان المدفوعات كميزانية سنوية للتبادلات فيقتضي أن يتضمن الأصول و الخصوم، وبالتالي فإن القيود يجب أن تدرج ضمن الأصول والخصوم، حيث أن كل عمليات دخول و خروج العملات أصبح معيار أساسي في عملية القيد، فكل عملية ينجم عنها دخول للعملات الصعبة تدون في الأصول، وبالمقابل كل عملية تتبع خروج العملات الصعبة تدون في الخصوم طبقا لقاعدة القيد المتوافق عليها، ومن أجل التمييز بين الأصول والخصوم يجري استنادا إلى معيار أساسي هو العرض والطلب على النقد الأجنبي، فإذا كان نقد بلد ما مطلوب في سوق الصرف لتسديد عملية معينة، فإن قيمة هذه العملية تقيد في أصول ميزان مدفوعاته، و إذا كان نقد البلد معروضاً في سوق الصرف فإن قيمة العملية تسجل في الخصوم، و ينطبق معيار عرض و طلب القطع الأجنبية على كافة عمليات السلع و الخدمات وعائد رأس المال.

أما بشأن رأس المال فإن البلد لمصدر لرأس المال (أي البلد الدائن)، يدون قيمة رأس ماله المصدر في الخصوم، أما البلد المتلقي لرأس المال (البلد المدين) فإنه يقيد العملية في الأصول.

<sup>1</sup> خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام الثبيت و نظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، 2012، 2011، ص 9 .

وفيما يتعلق بالهبات والتعويضات و تحويلات المهاجرين، يلاحظ أن البلد المانح للتعويضات أو المساعدات مضطر أن يحصل على نقد البلد الذي يريد مساعدته ، وهذا يستوجب عليه عرض نقده في سوق الصرف من أجل الحصول على نقد البلد المتلقي للمساعدة ، و استناداً إلى ذلك يقيد البلد المانح لقيمة العملية في الخصوم، أما البلد الممنوح فيقيد ذلك في الأصول، وكذلك رؤوس الأموال سواء كانت طويلة أو قصيرة الأجل على حد سواء يجب أن تطبق نفس القاعدة المشار إليها.

وبالتالي يصبح ميزان المدفوعات متوازناً بحكم الضرورة، أي أن مجموع الأصول يساوي مجموع الخصوم، إذا أنه من الغير الصحيح التحدث بالمعنى الحقيقي والضيق عن العجز والفائض في ميزان المدفوعات الذي يتقرر على أساسه إذا كان البلد دائناً أو مديناً للخارج، هذا الرصيد يبين أثر السلطة النقدية التي تمتص الزيادة في الإيرادات عند تحقق الفائض ،والعكس تقوم بالاقتطاع من الاحتياطات النقدية لتسديد العجز، كما باستطاعتها اللجوء إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي للغاية نفسها.<sup>1</sup>

جدول رقم (02- 02): القيد في ميزان المدفوعات تحت باب الأصول والخصوم.

الأصول	الخصوم
* صادرات	* واردات
* خدمات مقبوضة (نقل، سياحة، مداخيل رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج، أتاوات مقبوضة على البراءات و الشهادات).	* خدمات مدفوعة (نقل، سياحة، مداخيل رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الداخل، أتاوات مدفوعة على البراءات و الشهادات).
* تحويل مدخرات العمال المهاجرين والهبات المقبوضة من الخارج (خاصة، حكومية).	* خروج مدخرات العمال الأجانب و الهبات المقدمة إلى الخارج (خاصة حكومية).
* استثمارات وقروض حكومية آتية من الخارج.	* استثمارات مقدمة في خارج و قروض حكومية ممنوحة.
* رؤوس الأموال قصيرة الأجل الغير مصرفية مقرضة بواسطة قطاع خاص غير مصرفي.	* رؤوس الأموال قصيرة الأجل الغير مصرفية متلقاة من قبل قطاع خاص غير مصرفي.

<sup>1</sup> مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2015، ص412.

<p>* زيادة أصول القطاع الخاص المصرفي. * زيادة احتياطات القطاع الرسمي (البنك المركزي+الخزينة) من الذهب و العملات الخاصة وحقوق السحب الخاصة.</p>	<p>* زيادة الالتزامات قصيرة الأجل للقطاع الخاص المصرفي. * زيادة مديونية القطاع الرسمي (البنك المركزي+الخزينة) اتجاه باقي البنوك، أو خفض احتياطياته من الذهب و العملات الصعبة وحقوق السحب الخاص</p>
--	--

ثانياً: مبادئ القيد في ميزان المدفوعات طبقاً لمحاسبة المزدوجة:

إذ ما ننظر إلى ميزان المدفوعات من الزاوية المحاسبية المزدوجة، فهو كناية عن حساب مشتمل للجانب الدائن و الجانب المدين، ففي الجانب الدائن تدون كل عمليات البيع، بما فيها بيع الأصول من قبل المقيمين إلى غير المقيمين، سواء كانت الأصول المباعة بضائع أو أسهم أو عملات... إلخ، أما في الجانب المدين فتدون كافة عمليات الشراء، بما فيها حيازة كافة نماذج الأصول التي يجريها المقيمين مع غير المقيمين، حيث كل عملية تجري بين المقيمين وغير المقيمين يترتب عليها قيد محاسبي في ميزان المدفوعات (تحت عمود دائن، أو تحت عمود مدين). ولكي يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات يقتضي إدراج قيد آخر مقابل وبذات القيمة (تحت عمود آخر) إذا كانت القيود لا تحتوي على خطأ فإن مجاميع الدائن والمدين ينبغي أن تكون متساوية، أما في حالة حدوث خطأ أو سهو تحول دون التوازن التام، لذلك فإن إضافة كافة قيود السهو و الخطأ تجعل ميزان المدفوعات مستنداً محاسبياً متوازناً.<sup>1</sup>

مثال: إذ افترضنا بأن مشروع مقيم قام بتصدير بضائع بقيمة (100) مليون دج، عملية التصدير هذه بمثابة بيع (تحويل) للأصول الحقيقية، وبالتالي يتوجب تسجيلها في الجانب الدائن تحت باب (الصادرات والواردات من البضائع)، في المقابل هذا البيع للسلع قد يترتب عليه تسديد يمكن أن يأخذ أشكال عدة، فإن كان هناك شراء مقابل للبضائع وبذات الوقت، فإن العملية تسجل في الجانب المدين تحت نفس الباب السابق (الصادرات والواردات من البضائع).

<sup>1</sup> محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 2010، ص171 .

الجدول التالي يوضح التبادل بالمقابل أي تسديد الصادرات بالواردات.<sup>1</sup>

البيان	الدائن	المدين
الصادرات من البضائع	100	
الواردات من البضائع		100

أما إذا كان تسديد ثمن البضائع المصدرة قد حصل على الفور و بالعملات الصعبة فإن مشروع المقيم سوف يتلقى ما يوازي (100) مليون دج بالعملات الصعبة ويضعها في حسابه المصرفي، على أثر ذلك فإن رصيد البلد بالعملات الصعبة سوف يزداد بقيمة (100) مليون دج، هذه الزيادة على الأصول تسجل في الجانب المدين تحت باب الأصول و الالتزامات بالعملات الصعبة حسب الجدول التالي:

البيان	دائن	مدين
الصادرات من البضائع	100	
الأصول بالعملات الصعبة		100

<sup>1</sup> مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، مرجع سابق الذكر، ص 417.

## المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.

يمكن القول أن حسابات ميزان المدفوعات في أية دولة في العالم هي دائما في حالة توازن من الناحية المحاسبية سواء كانت هذه الدولة غنية أم فقيرة.

إن التوازن والاختلال الذي نحكم به على ميزان المدفوعات لا بد أن يكون له وصف آخر غير وصفه المحاسبي و هكذا يوصف هذا التوازن والاختلال بأنه اقتصادي.

### المطلب الأول: توازن ميزان المدفوعات وأنواعه:

يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية دائما متوازنا نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المتبع عند تسجيل كل عملية وبالتالي فإن الاختلال المقصود به الذي يمس هذا الميزان هو الاختلال الاقتصادي، حيث أن التوازن الاقتصادي تفسره عمليات معينة (عمليات تلقائية وعمليات الموازنة) ومنه يظهر العجز أو الاختلال في ميزان المدفوعات.

### أولا: التوازن في ميزان المدفوعات:

- مفهوم توازن ميزان المدفوعات: يتحقق توازن ميزان المدفوعات بالمفهوم الاقتصادي عندما يتساوى مجموع الجانب الدائن للحساب الجاري وحساب رأس المال مع مجموع الجانب المدين فيها.<sup>1</sup>

- يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن اقتصادي إذا كان مجموع الحقوق والديون " في ميزان العمليات الجارية والعمليات الرأسمالية طويلة الأجل " متعادلا محاسبيا.<sup>2</sup>

- يقصد بالتوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات والذي يركز على العمليات التلقائية أو المستقلة وحدها دون غيرها، فيعرف توازن الميزان بأنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المستقلة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية و التطبيق، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، الطبعة 1، القاهرة، 2011، ص 238.

<sup>2</sup> محمود يونس، اقتصاديات دولية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص 180.

<sup>3</sup> زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 105.

- إن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات يتعلق بكيفية تحديد عناصر ميزان المدفوعات التي يمكن اتخاذها كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه.<sup>1</sup>

ثانياً: أنواع توازن ميزان المدفوعات: إن العلاقات الاقتصادية الدولية يجب أن تكون متوازنة، حيث من خلال ميزان المدفوعات يمكن معرفة إذا كانت هذه العلاقات متوازنة أو مختلة. ومنه يمكن تحديد أنواع توازن ميزان المدفوعات.

أ- التوازن الحسابي لميزان المدفوعات: يقصد بالتوازن المحاسبي في ميزان مدفوعات لأي دولة أن يتحقق التكافؤ والتعادل بين جملة إيراداتها من الصرف الأجنبي وجملة مدفوعاتها منه وبتعبير آخر تحدث المساواة الحسابية بين العناصر الدائنة والعناصر المدينة في ميزان المدفوعات بصورة إجمالية.

ب- التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات: هو الحقيقي أو الخارجي لميزان المدفوعات فهو الذي يتعلق ببعض حسابات ميزان المدفوعات، يتم بمقارنة القيمة الكلية لجانب المدين الخاصة بكل حساب على حدة فعند حدوث عدم توازن بين جانبي أي حساب يوصف الميزان بأنه مختل اقتصادياً أما إذا كان هناك تعادل بين جانبي الحساب يوصف الميزان بأنه متوازن اقتصادياً.<sup>2</sup>

- هو الذي يعتمد عليه الاقتصاديون في الحكم على وضعية الميزان والتوازن بالمفهوم الاقتصادي، لا يكون تحققه حتمياً، ولكن بتوافر الظروف الاقتصادية، السياسية والتجارية الملائمة بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانب الدائن والمدين للميزان. وإنما على حسابات فقط من الميزان ويمكن التمييز ما بين نوعين من العمليات تدخل في ميزان المدفوعات بحسب الهدف من إجراءها: النوع الأول هو عمليات التلقائية أو مستقلة، و النوع الثاني هو عمليات تعويضية أو موازنة.

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى، محمد عبد الرزاق الحنفي وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، مرجع سابق الذكر

ص 110

<sup>2</sup> مجدي محمود شهاب، سوزي عادي ناشر، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010،

ص 211 .



1- **العمليات التلقائية أو المستقلة:** يعرف كذلك بعمليات فوق الخط. وهي العمليات التي تجري لذاتها ( بالنظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات) وبغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان وذلك نظرا لما تحققه من ربح أو من إشباع لمن يقوم بها. ومثال ذلك تصدير السلع أو استيرادها وتقديم الخدمات أو الحصول عليها وتلقي استثمارات أجنبية أو القيام بها.<sup>1</sup> وهذه العمليات تنقسم إلى قسمين:<sup>2</sup>

أ- **العمليات المستقلة الدائنة:** وهي العمليات التي يترتب على حدوثها خروج نقد أجنبي إلى البلد كالصادرات ( سلعية أو غير سلعية )، استلامهبات ومنح تحويلات، استلام قروض طويلة الأجل... الخ.

ب- **العمليات المستقلة المدينة:** وهي العمليات التي يترتب على حدوثها خروج نقدا أجنبي من البلد كالاستيراد، دفع هبات ومنح تحويلات، دفع قروض طويلة الأجل.

2- **العمليات التعويضية أو الموازنة:** تعرف كذلك بعمليات تحت الخط، وهي العمليات التي لا تجرى لذاتها وإنما تجرى نظرا إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات، ومثال هذا استيراد الذهب أو تصديره. وهذه العمليات لم تكن لتجرى لو لم تكن هناك عمليات تلقائية أو مستقلة وهي لا تتحقق إلا من أجل تعويض وتسوية أو موازنة ما تم من عمليات تلقائية أو مستقلة وذلك لتحقيق التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي في ميزان المدفوعات.<sup>3</sup>

ومن خلال طبيعة المعاملات يتم الحكم على ميزان المدفوعات أنه في حالة توازن، حيث تصنف هذه المعاملات إلى تلقائية وتعويضية بعد أن تتم، وهناك طريقتين للتبويب: الأولى تسمى بالميزان الأساسي والثانية بميزان التسويات الرسمية.

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 99.

<sup>2</sup> هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق الذكر، ص 212.

<sup>3</sup> عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق الذكر، ص 100.

### 1- الميزان الأساسي:

هو ميزان يوضح موقف البلد في الأجل الطويل حيث يتعامل مع كل البنود المستقلة على أنها البنود التي يجعليها المقارنة بين الدائن منها والمدين ليقرر الموقف الاقتصادي لميزان المدفوعات لدولة ما.<sup>1</sup>

كما يعتمد هذا الأسلوب على التفرقة بين نوعين من المعاملات الاقتصادية وطبقا لهذا المعيار فإن الميزان الأساسي يتكون من كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي لها صفة دورية. والواقعة فوق الخط. وهذه المعاملات الاقتصادية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الصادرات المنظورة وغير المنظورة، والواردات المنظورة وغير المنظورة.
- التحويلات من جانب واحد.
- حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل.

أما المعاملات الاقتصادية التي ليست لها صفة دورية فهي:

- حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل.
- حركات الذهب النقدي.
- التغيرات في احتياطي الصرف الأجنبي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي، النظرية والسياسات، مرجع سابق الذكر، ص 133.

سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرفية اللبنانية للنشر والتوزيع ط1، 1991، ص ص 378<sup>2</sup>، 379.

جدول رقم (02-03): الميزان الاساسي.

الحساب	الدائن	المدين	الصافي
- ميزان التجارة ( التجارة المنظورة)	×	×	×
- ميزان التجارة غير المنظورة ( خدمات)	×	×	×
- ميزان المدفوعات من جانب واحد	×	×	×
- ميزان رأس مال طويل الأجل	×	×	×
الميزان الأساسي			

المصدر: متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي، النظرية والسياسيات، دار الفكر للنشر و التوزيع، ط1 2011،

ص133.

وأهمية استخدام هذا الميزان في تحليل ميزان المدفوعات تتمثل في وجود عجز في هذا الميزان يعطي رسالة لصانع القرار الاقتصادي بأن طريقة العلاج لن تكون إلا بزيادة هذه الصادرات أو تخفيض الواردات أو زيادة التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل، ومن ثم التأثير على الأسعار والتكاليف وأسعار الفائدة.

## 2- ميزان التسويات الرسمية:

يتحدد موقف ميزان المدفوعات طبقاً لميزان المعاملات الرسمية بإضافة كل من رأس مال قصير الأجل الخاص السائل إلى ميزان السيولة الصافية، فإذا كانت بنود ميزان المعاملات الرسمية الدائنة أكبر من البنود المدينة فإن هذه الطريقة تعتبر أن ميزان المدفوعات به فائض وبالمثل في حالة العجز أو التوازن و من ثمفني ظل ميزان المعاملات الرسمية يعتبر كل ميزان رأس مال قصير الأجل الرسمي والاحتياطي الرسمي والذهب النقدي هي بمثابة بنود الموازنة وليست بنود مستقلة، ويتم استخدامها في معالجة العجز أو

الفائض في ميزان المدفوعات.<sup>1</sup> ولكن يعاب على ميزان التسويات الرسمية أنه لا يفرق بين بعض المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل الرسمية التي ليس لها علاقة بالوفاء بأي التزامات دولية، مثل اتجاه السلطة النقدية إلى شراء العملات الدولية من أجل زيادة احتياطاتها.<sup>2</sup>

### 3- ميزان السيولة الصافية:

يتحدد موقف ميزان المدفوعات طبقاً لميزان السيولة الصافية بالميزان الأساسي بإضافة إلى ميزان رأس مال الخاص غير السائل وبند الخطأ والسهو، وبند رأس مال الخاص غير السائل هو عبارة عن تدفقات رأس مال الداخلة والخارجة المقيدة بمدة لا تزيد عن سنة، مثل القروض المقدمة من مؤسسة خاصة أجنبية لمدة 3 أشهر والتي لا يمكن المطالبة بسدادها قبل انقضاء مدة القرض. أما رأس مال الخاص السائل فهي تدفقات رأس مال الداخلة والخارجة التي تزيد عن سنة ولكنها غير محددة السداد كما هو الحال في تحركات العملات الأجنبية أو الودائع جارية التي يضعها المقيمون في بنوك الدول الأجنبية.<sup>3</sup>

### 4- ميزان المعاملات الرأسمالية:

وهو يسجل الحقوق والديون الناشئة عن انتقال الأنواع المختلفة لرؤوس الأموال بصفة عامة، مع التمييز بين المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل، وبين معاملات رأسمالية قصيرة الأجل. وتمثل المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل في شراء الأسهم والسندات الأجنبية، أو القيام بالاستثمارات مباشرة في الخارج، تقييد القروض الأجنبية وأقساط سدادها بالخارج وكذلك الاستثمارات التي يأتي الأجنبي لإقامتها برؤوس أموالهم، في جانب الدائن في حساب رأس مال لأنها تمثل أرصدة من العملات الأجنبية، تتدفق إلى داخل البلد والعكس بالنسبة للقروض الرأسمالية الوطنية إلى الأجنبي وأقساط سداد القروض الرأسمالية الأجنبية من جانب المواطنين أو الحكومة، كذلك الاستثمارات المباشرة التي يقوم بها المواطنون من

<sup>1</sup> السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، مرجع سابق الذكر، ص 133 ، 134.

<sup>2</sup> محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية للنشر، الإسكندرية، 2001، ص 299، 300.

<sup>3</sup> السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي، النظرية والسياسات، مرجع سابق الذكر، ص 133.

الأفراد أو الشركات في دول الأجنبية، فجميع هذه التدفقات الرأسمالية إلى خارج البلد تقيد في جانب المدين في حساب رأس مال.

والقسم الثاني من حساب العمليات الرأسمالية يخص حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، التي لا تتم بصفة تلقائية، فتحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى البلد تقيد في جانب الدائن، أما تلك التي تأخذ طريقها إلى خارج البلد فتقيد في جانب المدين.

ويراد برؤوس الأموال قصيرة الأجل، أدوات الائتمانية المستحقة الدفع لدى الطلب عليها و التي لا يتجاوز أجل استحقاقها سنة واحدة مثل الودائع الجارية، ودائع لأجل، وأذونات الخزينة والأوراق التجارية.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثاني: اختلال ميزان المدفوعات:

إنه من غير المرجح في عالم غير منتظم أن يغلب دائما التوازن الخارجي، وهذا التوازن قد يحدث وقد لا يحدث وبالتالي سوف يتحقق فائض أو عجز في ميزان المدفوعات، والخلل قد يكون في أقسام مختلفة للميزان.

### أولا: مفهوم الاختلال في ميزان المدفوعات:

من النادر أن يتوازن جانب الإيرادات والمدفوعات، فقد يكون هناك فائض في حالة زيادة الإيرادات عن المدفوعات، و يترتب على ذلك أن تكون الدولة في موقف الدائن لبعض الدول الأجنبية، وهذا يعني وجود فائض لديها من عملات تلك الدول وتستطيع هذه الدول ذات الفائض في ميزان المدفوعات إما أن تزيد من اقتناءها للسلع والخدمات الأجنبية وإما أن تعرض هذا الفائض لدول أخرى لمزاولة نشاط استثماري في الخارج.

كما يعني هذا الفائض أيضا أن الدولة المعنية به تعيش في مستوى معيشي أقل من ذلك الذي يمكنها أن تعيش فيه إن لم تتمتع بكل ثروتها، وزيادة الطلب على صادراتها قد يؤدي إلى رفع أسعار منتجاتها مما يؤدي إلى التضخم ما لم تقم الدولة بإجراءات مناسبة في هذا المجال حيث يدخل النشاط الاقتصادي حلقة توسعية تتضمن اختلالا. بين الأسعار والأجور فتضطرب العلاقات بين فئات المجتمع كما أن الفائض يمكن

<sup>1</sup>حروف منير، مطبوعة دروس أعدت للوفاء بمتطلبات المقياس المالية والتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، ص ص 34، 35.

الأعوان الاقتصاديون من اللجوء إلى الاستيراد لرفع دخولهم، ولا يمكن للأجانب من استغلال موارد الدولة ومجهودات عمالها فحسب بل من عملية استنزاف طاقتها وخيراتها الإنتاجية.

وقد تعاني الدولة من عجز في ميزان مدفوعاتها، ويترتب على ذلك زيادة في مديونيتها للعالم الخارجي، فتعيش في مستوى أكبر من إمكاناتها الحقيقية كما يترتب عن هذا العجز أيضا الإقبال على عملات الدول الدائنة وانخفاض الطلب على العملة المحلية واستمرار هذا الوضع يجعل مركز الدولة ضعيف في الاقتصاد الدولي فتنهار سمعتها الاقتصادية بين المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.<sup>1</sup>

**ثانيا: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات:** يمكن التمييز بين مجموعة من الأنواع للاختلال في ميزان المدفوعات وذلك حسب الأسباب التي أوجدت هذه الاختلالات.

### 1) الاختلال العارض أو العشوائي:

هو ذلك الاختلال الذي ينجم عن حدوث عارض لا يتفق مع طبيعة الأمور ولا يعبر عن القوى الاقتصادية الحقيقية للدولة كإصابة محصول زراعي مما يؤدي إلى وجود اختلال سالب (عجز) في الميزان التجاري بسبب انخفاض المتحصلات من العملات الأجنبية.

وقد يؤدي الاختلال العارض إلى حدوث اختلال موجب (فائض) مثل ما تحدثه الحروب من زيادة في الطلب على المواد الأولية مما يؤدي إلى زيادة صادرات الدول المنتجة لها وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري، الاختلال العارض سواء كان سالب أو موجب فإنه من الضروري أن يتلاشى دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الهيكل الاقتصادي للدولة أو في سياستها إذ أنه مؤقت ويزول بزوال السبب الذي أوجده.<sup>2</sup>

### 2) الاختلال الموسمي: يتوقف على المدة التي حدث فيها الاختلال ويمس خاصة الدول التي يقوم

النشاط الاقتصادي بها على المحاصيل الموسمية ففي مواسم تصدير المحاصيل الزراعية يتحقق لديها فائض أما في آخر العام فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز حيث لا يتطلب سياسة لمواجهة إذ من المحتمل أن تتعادل الإختلالات الموسمية على مدار السنة.

<sup>1</sup>http : //kadaking. Yool.Com. / t21- topic 29.01. 2018. 14 :30.

<sup>2</sup> شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي، مرجع سابق الذكر ، ص 214.

3) الاختلال الدوري: يمس هذا النوع من الاختلال الأنظمة الرأسمالية في فترات الرواج والكساد وينعكس أثرها على ميزان المدفوعات، فهو تارة يحقق فائض وتارة يحقق عجزاً وهذا الفائض أو العجز يطلق عليه الاختلال الدوري نسبة إلى الدورة الاقتصادية، مثل هذه التقلبات الدورية تختلف من دولة إلى أخرى من خلال التجارة الخارجية.

فالرواج الذي يحصل في إحدى الدول من شأنه زيادة وارداتها في الدول الأخرى و زيادة هذه الواردات يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوظيف في تلك الدول الأخرى المصدرة والعكس صحيح في حالة الكساد حيث تستهدف هذه الدولة انخفاض في طلبها على الواردات من العالم الخارجي.

غير أن فترات الرواج والكساد لا تحدث في وقت واحد في مختلف الدول، كما أنها لا تمر بنفس الدرجة فضلاً عن تفاوت درجة مرونة الصادرات والواردات، ولذلك آثار مختلفة على ميزان مدفوعات لكل دولة ومثل هذا النوع يمكن علاجه عن طريق إتباع السياسات النقدية والمالية المناسبة.<sup>1</sup>

4) الاختلال الاتجاهي: وهو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، وذلك أنه خلال الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات بزيادة كبيرة في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة وذلك بسبب الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيلة التي تحتاجها الدولة للنمو الاقتصادي.

وهذا الاختلال يعالج عن طريق حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل، على أن هذه الحركات مرتبطة بدرجة النمو الاقتصادي فقد ميز الاقتصاديون بين مجموعة مختلفة من المراحل التي تمر بها الدولة المقترضة لرؤوس الأموال حيث تبدأ عملية التنمية بالمراحل هي:

أ- مرحلة الدول حديثة العهد بالاقتراض:

تتميز هذه المرحلة بوجود عجز في الميزان التجاري وميزان الخدمات وبالتالي في ميزان المعاملات الجارية ووجود فائض في ميزان المعاملات الرأسمالية، إلى جانب قيام الدولة باستيراد الآلات والمعدات اللازمة للتنمية

<sup>1</sup> زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008، ص 75.

فإنها تضطر إلى دفع فوائد القروض التي سبق أن حصلت عليها مما يؤدي إلى عجز ميزان العمليات الجارية، ولأن الدولة تلجأ إلى اقتراض رؤوس الأموال طويلة الأجل من خارج لعلاج العجز في ميزان العمليات الجارية فسوف يكون هناك رصيد موجب في ميزان المعاملات الرأسمالية.

### ب- مرحلة الدول المقرضة المتقدمة:

تتميز هذه المرحلة بوجود فائض في الميزان التجاري، حيث أن الدولة تكون قد استخدمت القروض السابقة في تنمية قواها الإنتاجية الأمر الذي يترتب عليه أنها تستطيع أن تصدر للخارج أكثر مما تستورد من السلع وهذا الفائض في الميزان التجاري لا يمكن الدولة من سداد فوائد القروض التي سبق وأن حصلت عليها في الفترة السابقة وبالتالي يكون ميزان العمليات الجارية في حالة عجز. و لتسوية هذا الوضع تلجأ الدولة مرة أخرى إلى الاقتراض من الخارج الأمر الذي يؤدي إلى ظهور رصيد موجب في ميزان العمليات الرأسمالية.

### ج- مرحلة الدول حديثة العهد بالإقراض:

تتميز هذه المرحلة بوجود فائض في الميزان التجاري لأن الدولة تكون قد توصلت إلى تنمية جهازها الإنتاجي ولهذا فهي تصدر أكثر مما تستورد

- رصيد موجب أو سالب للدخول لاستثمارات. فإذا كان ما تدفعه الدولة هي فوائد و أرباح للخارج أكثر مما تحصل عليه كان الرصيد سالب والعكس يكون الرصيد موجب.
- رصيد موجب لميزان المعاملات الجارية، هذا الرصيد بعضه يصدر إلى الخارج بصورة قروض لدول أخرى بينما يستخدم البعض الآخر في سداد ما سبق وإن حصلت عليه الدولة من قروض.
- رصيد سالب لميزان المعاملات الرأسمالية لأن الدولة تكون قد بدأت في إقراض الدول الأخرى.

### د- مرحلة الدول المقرضة المتقدمة:

- تتميز هذه المرحلة بوجود عجز في الميزان التجاري لأن الاستيراد أكثر من التصدير
- فائض في دخول الاستثمارات بسبب تصدير رأس المال إلى الخارج وهذا الفائض يغطي عجز الميزان التجاري ويجعل رصيد المعاملات الجارية موجب.



- عجز في ميزان العمليات الرأسمالية، إذ أن الدولة تستخدم الدخول في استثماراتها في الخارج لتغطية عجز ميزانها التجاري.<sup>1</sup>

### 5-الاختلال النقدي:

يعتبر التضخم المحلي في الواقع أحد مصادر اختلال ميزان المدفوعات فمن المعروف أن الزيادة في الدخول النقدية في دولة ما تولد طلبا متزايدا على الواردات في هذه الدولة، كذلك ارتفاع مستوى الأسعار داخليا قد يشجع على التحول إلى الواردات البديلة للإنتاج المحلي حيث تكون أسعارها منخفضة إذا ما قورنت بأسعار المنتجات المحلية إضافة إلى الطلب الأجنبي على صادرات هذه الدولة بسبب ارتفاع الأسعار فيها قد يتحول إلى الدول المنافسة وبتالي يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات.

وهذا العجز لا سبيل لعلاجه إلا بتخفيض القيمة الخارجية للعملة ( سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى) أو عن طريق إتباع سياسة انكماشية.

### 6-الاختلال الهيكلي:

هو الاختلال الذي يكون مصدره تغير أساسي في ظروف الطلب أو العرض مما يؤثر على هيكل الاقتصاد القومي و في توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة ويعود هذا الاختلال إلى ما يلي:

- تحول الطلب الخارجي إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر مثل التحول من الفحم إلى البترول.

- تغير عرض عناصر الإنتاج قد يغير عرض العمل بسبب النمو في السكان و عرض الموارد الطبيعية بسبب البحث و الاستكشاف.

- تغير فنون الإنتاج، قد يؤدي إلى التغير في استخدام أحد الأساليب الفنية في الإنتاج وبالتالي توفير في استخدام بعض عناصر الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج وبالتالي زيادة إمكانية التصدير.

<sup>1</sup> زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق الذكر، ص 76.

- التغيير في الأصول المملوكة للدولة بالخارج بسبب استثماراتها الدولية وهو ما يؤدي إلى تغير العائد الذي تحصل عليه من هذه الاستثمارات.
- مستوى المعيشة لسكان الدولة دون أن ترتفع قوتها الإنتاجية بنفس الدرجة، هذا قد يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات بدرجة تفوق قدرة الدولة على التصدير ويمكن علاج هذا النوع من الاختلال من خلال الارتقاء بالفن الإنتاجي و التنظيمي حتى تنخفض تكاليف الإنتاج بالداخل وكذلك الاتجاه نحو فروع الإنتاج الجديدة، إضافة إلى إعادة توزيع الموارد على القطاعات المختلفة والمكونة للاقتصاد القومي وتحديد الشامل للطاقت الإنتاجية لتدعيمقدرة الدول المنافسة.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات و طرق قياسه.

يتعرض ميزان المدفوعات لاختلالات مختلفة وذلك نتيجة لعدة أسباب تقف أمامه.

#### أولاً: أسباب الاختلال:

- هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات وهي:
- **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:** وذلك لوجود علاقة قوية بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد في ذلك البلد، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار البلد ذاته من وجهة نظر البلدان الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلع وبالتالي حدوث اختلال في ميزان مدفوعاته.
- **أسباب هيكلية:** هي الأسباب التي تنشأ خلال عمليات التجارة الخارجية أي ما يتعلق بالصادرات أو الاستيراد إضافة إلى هيكل الناتج المحلي وينطبق ذلك بشكل خاص على الدول النامية.
- **أسباب دورية:** وهي الأسباب التي تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الأقطاب المتقدمة عادة ما يقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي لتلك الأقطار وتدعى بالدورات التجارية مثل: حالات الرخاء والركود التي تحصل دورياً.

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى، وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، مرجع سابق الذكر، ص ص، 216، 217.

- **الظروف الطارئة:** وهي الأسباب العرضية التي تحصل في البلدان، مثل حصول حالات الكوارث الطبيعية، كالفيضانات أو الجفاف أو الزلزال، أو في حالة تدهور البيئة السياسية وهذه الحالات تؤدي إلى الاختلال في ميزان مدفوعات البلدان وما يترتب عليه انخفاض في حصيلة هذه الصادرات من النقد الأجنبي قد يصاحب ذلك تحويلات رأس مالية على البلد مما يسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

- **أسباب أخرى:** من بين الأسباب الأخرى التي قد ينشأ عنها اختلال في ميزان المدفوعات انخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة الأدوات وعناصر الإنتاج التي تدفع هذه الدول إلى اعتماد برنامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي إلى زيادة إستيراداتها من الآلات والمستلزمات الفنية ومستلزمات الإنتاج لفترات طويلة نسبياً، وتهدف هذه الدول من هذا الإجراء إلى رفع مستوى الاستثمار الذي يتجاوز في الغالب قدرتها على الإنجاز الاختياري، ويترتب على التفاوت بين مستوى الاستثمار ومستوى الادخار اتجاهات تضخمية قد تستمر لمدة زمنية طويلة، وإن كل تقدم يؤدي إلى زيادة استيراد الدول النامية، الأمر الذي يجعلها تعاني من عجز مزمن في موازين مدفوعاتها، مما يدفعها إلى اللجوء إلى تمويل إستيراداتها عن طريق القروض طويلة الأجل.<sup>1</sup>

**ثانياً: قياس العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.** يقصد باختلال التوازن حالي الفائض و العجز.

**أولاً-العجز:** يظهر العجز في الميزان عندما تتفوق المعاملات التلقائية المدينة على المعاملات التلقائية الدائنة، وبالتالي فإن التسوية تتم بالفارق فيما بينهما من خلال البنود أسفل الخط مثل السحب من الأرصدة الدولية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 2012، ص 66.

<sup>2</sup> كامل بكري، الاقتصاد الدول، التجارة الخارجية و التمويل، دار الجامعة للطبع و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 2001، ص299.

أنواع العجز: هناك ثلاثة أنواع للعجز و هي:

1-العجز المؤقت: يكون العجز مؤقتا إذا ارتبط ببعض الظروف الاقتصادية قصيرة الأجل مثل: العجز في ميزان المدفوعات في الدول الصناعية بسبب الإضرابات العمالية في صناعات الصادرات ، وهذا العجز يظهر في الحساب الجاري كما أن العجز المؤقت قد ينشأ في حساب رأس المال إذاتسببت التغيرات الواسعة في أسعار الفائدة أو في الظروف السياسية إلى تدفقات ضخمة من رؤوس الأموال قصيرة الأجل للخارج ، ومن هنا ينشا عجز مؤقت في حساب رأس المال ، كما ينشا العجز بسبب عوامل عشوائية كتغير أذواق المستهلكين اتجاه احد سلع التصدير الهامة وربما بسبب تغيرات الأذواق المحلية في زيادات الواردات بشكل مفاجئ .

2-العجز الدائم: يكون العجز دائما إذا استمر لعدد من السنوات بسبب بعض الظروف الاقتصادية غير الملائمة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي بصفة مستمرة ، وتشهد ظاهرة العجز الدائم في موازين مدفوعات البلاد النامية التي تعاني من بطئ زيادة صادراتها بالإضافة إلى ضخامة وارداتها .

3-العجز المستمر: يظهر في الدول المتقدمة بسبب بعض الأزمات الاقتصادية الداخلية التي تستمر لعدد من السنوات مثل: ظروف التضخم الجامح و الفشل في معالجته سنة بعد أخرى ، أو بسبب بعض التغيرات الجذرية التي تصيب جانبا من جوانب النشاط الاقتصادي القومي داخليا و خارجيا فتتطلب حلول أساسية تستغرق سنوات لإتمامها أو ربما بسبب الأزمات الاقتصادية الدورية التي تطول فترتها .<sup>1</sup>

ثانيا-الفائض: يظهر الفائض في ميزان المدفوعات عندما تتفوق المعاملات التلقائية الدائنة على المعاملات التلقائية المدينة و يتطلب هذا الموقف إضافة الفارق بينهما إلى التنبؤ أسفل الخط حتى يتم تسوية الميزان مثل الزيادة الأرصدة الدولية.<sup>2</sup>

أنواع الفائض: للفائض نوعين:

<sup>1</sup> محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مرجع سابق الذكر، ص 297.

<sup>2</sup> عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2000، ص 102.

1- الفائض المؤقت: هو الذي يظهر في موازين مدفوعات الدول التي تسيطر عليها الأوضاع الاقتصادية غير الملائمة ، فهذا الفائض قد يتحقق بسبب ظروف طارئة أو عن طريق إتباع الحكومة سياسات اقتصادية غامدة لخفض الواردات باستخدام الحصص أو برفع التعريفات الجمركية أو عن طريق الرقابة المباشرة أو بتشجيع الصادرات عن طريق الإعانات بصفة مؤقتة أو ربما بسبب ظروف ملائمة قصيرة الأجل في الأسواق الدولية .

2- الفائض المستمر: ويكون الفائض مستمر إذا تكرر حدوثه لعدد من السنوات و كان مرتبطا بقوة النشاط الاقتصادي الداخلي و بسيادة ظروف ملائمة لتجارة البلد الخارجية، فيعتبر فائض مستمر مع ملاحظة أن الفائض في ميزان المدفوعات صورة من صور الاختلال في التوازن.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> السيد محمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق الذكر، ص239.

### المبحث الثالث: آليات وسياسات التسوية في ميزان المدفوعات.

بعد أن تعرفنا على الاختلال في ميزان المدفوعات وتعرفنا على أنواعه و مسبباته، قد يكون من البديهي أن نتساءل عن الكيفية التي يمكن أن يعود إليها التوازن في ميزان المدفوعات من خلال فرض بعض القيود، حيث الطريقة التي يتم توازن فيها ميزان المدفوعات تتوقف أساسا على النظام النقدي السائد في المجتمع، فإننا سوف نعالج هذا الموضوع في ظل النظريتان الكلاسيكية و الكينزية وهي:

#### المطلب الأول: آليات التسوية التلقائية في ميزان مدفوعات.

##### أولا: آلية التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية:

استقر الفكر الكلاسيكي التقليدي في هذا المجال على قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن الخارجي وتأخذ هذه طريقة ثلاثة أشكال هي:

#### 1-التصحيح عن طريق آلية الأسعار: ( قاعدة الذهب)

وتختص هذه الآلية بفترة سريان قاعدة الذهب الدولية وشروطها، ويتطلب تطبيق هذه الآلية توافر ثلاث شروط أساسية مسبقة وهي:

- ثبات أسعار الصرف.
- التوظيف الكامل: الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج داخل الاقتصاد.
- مرونة الأسعار والأجور.

وتمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية الكلاسيكية وتربط هذه الآلية بين حركة الذهب من و إلى الدول مع حالة ميزان مدفوعاتها وكمية النقود المحلية ومستويات الأسعار.

ففي حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة منالذهب إلى الدولة ،يرافقها زيادة في عرض النقود للتداول الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية لهذا الاقتصاد مقارنة بالدول الأخرى وتترتب عن ذلك نتيجتان وهما:

#### 1-انخفاض صادرات الدولة إلى الخارج نظرا لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب.

2- ارتفاع واردات الدولة من الخارج نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني الدولة، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

أما في حالة حدوث العجز في الميزان، فإنه يعني خروج كميات كبيرة من الذهب من الدولة يرافقها انخفاض في عرض النقود للتداول الأمر الذي ينجم عنه انخفاض في مستويات الأسعار المحلية لهذا الاقتصاد مقارنة مع الدول الأخرى، وتترتب عن ذلك نتيجتان هما:

- 1- تشجيع صادرات الدولة إلى الخارج نظرا لانخفاض أسعارها من وجهة نظر الأجانب
- 2- تقليص واردات الدولة من الخارج نظرا لارتفاع أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني الدولة، وتستمر هذه العملية بشكل تلقائي حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.

## 2 - التصحيح عن طريق آلية سعر الصرف:

وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية وإتباع نظام سعر الصرف الحر (ثابت) وعدم تقييده من قبل السلطات النقدية، حيث جاءت هذه الطريقة لتعتمد على التغيرات المترتبة على تغير سعر صرف العملة، باعتبار أن هناك علاقة مزدوجة بين سعر صرف وحالة ميزان المدفوعات، إذ أن ميزان المدفوعات يؤثر على سعر صرف، هذا من جانب ومن جانب آخر يمكن أن يؤثر سعر صرف في ميزان المدفوعات، ففي هذه الحالة يميل ميزان المدفوعات إلى التعادل، وبالتالي يتوازن سعر صرف الطلب المحلي على العملات الأجنبية (لتسديد جانب الالتزامات في ميزان المدفوعات) مع عرض هذه العملات، لكي تتمكن التغييرات في سعر الصرف من أن تحد من العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، ويتحقق ذلك عندما يكون منحني الطلب على الصرف الأجنبي سلبي الاتجاه ومرنا نسبيا و يكون منحني عرض الصرف الأجنبي موجب الميل و مرنا نسبيا. ولعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات لابد من معالجة أسبابه وهي الكيفية التي يتعين بها فهم سياسة التسوية بمعناها الحقيقي.

<sup>1</sup> محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، 2015، الإسكندرية، ص 185.

### 3-التصحيح عن طريق سعر الفائدة:

بافتراض ثبات الطلب على النقود، فإن سعر الفائدة وفقا لهذا المنظور هو دالة متناقصة لكمية النقود، إذ كلما زاد عرض النقود انخفض سعر الفائدة والعكس صحيح، إذ تحدثنا عن حالة العجز في ميزان المدفوعات فإننا نتحدث عن سبب تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وهذا يتبعه انخفاض عرض النقد داخليا وهذا بدوره سيدفع أسعار الفائدة نحو الارتفاع، مما سيحد من تدفق رؤوس الأموال للخارج لارتفاع نسبة العوائد في الداخل على عوائد الاستثمار في الخارج.

### 4-التصحيح عن طريق التغيرات في الرصيد النقدي:

وطبقا لهذه الآلية فإن القوى الناتجة عن الخلل في ميزان المدفوعات سوف تغير الأرصدة النقدية التي بحوزة الأفراد، وهذا بدوره سيؤثر على وضع ميزان المدفوعات، ففي حالة الفائض تحدث زيادة في الأرصدة النقدية التي بحوزة الأفراد مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق على السلع وخدمات الأجنبية (زيادة الواردات) وبالتالي يتم التخلص من الفائض وإعادة التوازن لميزان أما في حالة العجز تتضاءل الأرصدة التي بحوزة الأفراد مما يؤدي إلى تخفيض الإنفاق على السلع وخدمات الأجنبية (انخفاض الواردات) و يتم التخلص من العجز وإعادة التوازن.

ثانيا: آلية التسوية في ضل النظرية الكينزية:تعتمد هذه النظرية على التغيرات في الدخل استنادا إلى الفروض الكينزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخل وأثارها على الصرف الأجنبي و شروط النظرية هي:

- ثبات أسعار الصرف.
- ثبات الأسعار (جمود).
- سيادة حالة التوظيف الناقص.

الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام ( الإنتاج) للبلد وبالتالي في مستوى الدخل المحقق، وعليه عندما يسجل في بلد ما فائض في ميزان المدفوعات نتيجة تزايد الصادرات سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الإنتاج وبالتالي زيادة في معدل الأجور ومنه زيادة الدخل الموزعة،



التي يترتب عليها تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر ويحدث العكس في حالة وجود عجز، حيث أن انخفاض الدخل قد لا يكون بنفس مقدار الانخفاض الحاصل في الإنفاق الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي.<sup>1</sup>

- ويتم تركيزنا على التغيرات الحاصلة على مستوى الدخول وأثارها على الصرف الأجنبي، لتفسير التوازن يعتمد كينز على فكرتين أساسيتين هما:

**1- الميل الحدي للاستيراد:** يعبر عن مقدار التغير في الواردات ( بالزيادة أو النقصان) فيها بالنسبة لمقدار التغير في الدخل ( زيادة أو نقصان)، فهو النسبة بين التغير في الواردات والتغير في الدخل القومي.<sup>2</sup> حيث هناك علامة طردية بين الدخل والاستهلاك، لأن الزيادة في الدخل تؤدي مباشرة إلى الزيادة في الاستهلاك، وبالتالي زيادة الطلب على الواردات من أجل تلبية الاحتياجات. ولأن الواردات (M) ترتبط ارتباطاً مباشراً بالدخل الكلي (Y) ولتأخذ أبسط أشكال هذه الدالة وعلى الشكل الخطي الآتي:<sup>3</sup>

$$M = my$$

m: عدد ثابت نسميه الميل الحدي للاستيراد  $0 < m < 1$

-الاستيراد في الفترة القصيرة:

$$M = Ma + my$$

حيث

Ma: الواردات المستقلة أي  $Ma > 0$  أي الدولة تستورد حتى لو كان الدخل معدوماً وذلك

باللجوء للاقتراض.

<sup>1</sup> السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية السياسات، مرجع سابق الذكر، ص 141.

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 77.

<sup>3</sup> بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر-عنابة- 2007، ص 198.

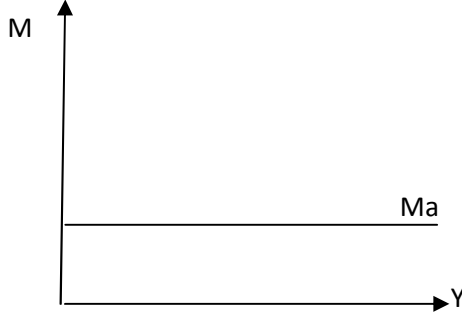
M: فتعبر عن الميل الحدي للاستيراد والذي يعني أثر الزيادة في الدخل على الاستيراد ويمكن التعبير

عنه بالعلاقة التالية:

$$m = dM/ dy$$

حيث أن:

$$0 < m < 1$$



حيث m

Y: دخل قومي.

Ma: واردات مستقلة.

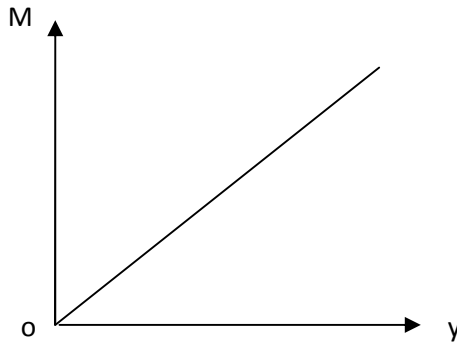
M: الواردات.

-الاستيراد في الفترة الطويلة:

كذلك  $Ma = 0$  في الفترة الطويلة وهي تعتمد على مستوى الدخل  $y$  وليست مستقلة عنه،

وهكذا فإن صورة الاستيراد تصبح  $M = my$ .

ومنه الشكل البياني يكون كالتالي:<sup>1</sup>



حيث نلاحظ أن منحنى الاستيراد ينطلق من مركز الإحداثيات لأن:  $Ma = 0$

<sup>1</sup> السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية السياسات، مرجع سابق الذكر، ص 143.

### 1- مضاعف التجارة الخارجية:

المقصود بمضاعف التجارة الخارجية هو نسبة التغير في الدخل القومي إلى ذلك التغير الذاتي ( أصلي) في الإنفاق الذي تولد عن تحقيق فائض أو تسبب في حدوث عجز في ميزان المدفوعات الدولة مع دولة أخرى، وهكذا توجد علاقة تبادلية بين الدخل القومي وبين ميزان المدفوعات فعن طريق مضاعف التجارة الخارجية تؤثر الصادرات على مستوى الدخل.

ونظرا لوجود علاقة إيجابية بين الدخل و الطلب على الواردات فإن مستوى الدخل ذاته يرتبط بحالة ميزان المدفوعات.

فزيادة الصادرات قد تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة في الفترات اللاحقة ومن ثم تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وبصفة عامة نلاحظ أن دور التجارة الخارجية في تحقيق تنمية الدخل القومي للدول المتخلفة يتم عادة عن طريق العلاقات بين مختلف الدول.<sup>1</sup>

### - انتقادات النظرية الكينزية:

- إن الاعتماد على آلية الأسعار فقط دون تدخل السلطات الاقتصادية يرتبط بوجود مخاوف حقيقية بتعرض الاقتصاد لموجات من التقلبات الاقتصادية التي تستغرق زمنا طويلا حتى يتم القضاء على الخلل الذي يهدد المركز الاقتصادي الخارجي للدولة.

- إن التغيرات في الدخل لا تضمن معالجة الخلل في ميزان المدفوعات طبقا للآلية الكينزية ذلك لأنه في حالة العجز فإن انخفاض الدخل قد لا يكون بمقدار الانخفاض نفسه الحاصل في الإنفاق ما يؤدي بدوره إلى انخفاض في الطلب على الصرف الأجنبي، ولهذا السبب يمكن أن تتدخل السلطات العامة من أجل إجراء تغييرات مناسبة ( مقصودة) في الدخل بالقدر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق الذكر، ص ص 77، 78.

<sup>2</sup> السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي، النظرية والسياسات، مرجع سابق الذكر، ص 143.

ثالثاً: آلية التسوية في ظل تدخل السلطات العامة:

يحدث التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة في الدولة من خلال قيام بالتغيرات في مستويات الدخل القومي وهو ما يتعارض مع سياسة الاستقرار في الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة، وهي السياسة التي تعطيها الدولة الأولوية بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي، وفي هذه الحالة تلجأ السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات حيث هناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني وإجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني ومن بين الإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني هي:

- بيع الأسهم والسندات المحلية أو العقارات للأجانب للحصول على نقد الأجنبي.
- استخدام أدوات السياسة التجارية للضغط على الاستيراد، مثل الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن.
- استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى الدولة في تصحيح الخلل في ميزان، أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني هي:
- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي، أو البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية... الخ
- بيع الأسهم والسندات التي تمتلكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الدول للحصول على النقد الأجنبي.<sup>1</sup>

رابعاً: آلية التسوية نتيجة لتغير الكتلة النقدية:

- إن تغير حجم الكتلة النقدية المتداولة يؤدي إلى حدوث تسوية تلقائية لميزان وتمس كل من:
- مستوى أسعار السلع والخدمات، فوجود عجز يؤدي بضعف الطلب وبالتالي إلى التغير التلقائي للأسعار بتوفر المرونة الكاملة للعرض وطلب.

<sup>1</sup> جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سابق الذكر، ص 172.

- مستوى أسعار الفائدة المحلية: بحيث توجد علاقة عكسية بين حجم الكتلة النقدية وأسعار الفائدة، فحالة العجز تؤدي إلى تدفق الذهب إلى الخارج مما يتطلب سعر فائدة مرتفع لاسترجاعه.
- حجم الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الجمهور، فوجود عجز يؤدي إلى نقص في كتلة النقدية في الداخل مما يضعف الطلب ويشجع على التصدير، وبهذا يزيد حجم الصادرات وينعكس على ميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

ولفهم كيفية استخدام الكتلة النقدية يجب التوقف على وجهة نظر النقديين في أثر التوسع النقدي في حالة الاقتصاد المغلق، و في حالة الاقتصاد المفتوح والتطورات التي لحقت بهذا الإطار على النحو التالي:<sup>2</sup>

**أثر النقود في حالة الاقتصاد المغلق:** يؤدي التوسع النقدي أي زيادة المعروض النقدي إلى الآثار التالية:

- 1- وجود فائض في كمية الأرصدة النقدية التي بحوزة القطاع الخاص.
- 2- زيادة الإنفاق على السلع المحلية.
- 3- إذا كان الناتج عند مستوى التوظيف الكامل فإن زيادة الإنفاق سوف تؤدي إلى وجود فائض في الطلب في سوق السلع وارتفاع الأسعار.
- 4- زيادة الأسعار مما يؤدي إلى تخفيض الحيازات النقدية الحقيقية حتى يتم تخفيض زيادة الإنفاق عن الناتج .

**أثر زيادة النقود في حالة الاقتصاد المفتوح:** تؤدي زيادة المعروض النقدي إلى الآثار التالية:

- 1- وجود فائض في حيازة النقود لدى القطاع الخاص.
- 2- زيادة الإنفاق على السلع المحلية والمستوردة.

<sup>1</sup> عقي لخضر، ميزان المدفوعات وأثاره على التجارة الخارجية، دراسة حالة بلدان المغرب العربي من 1990 إلى 2009،

رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران، 2010-2011، ص 32.

<sup>2</sup> السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي، النظرية والسياسات، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2011،

3- يؤدي عجز ميزان المدفوعات إلى تخفيض المعروض النقدي تدريجياً إلى أن تعود كمية النقود المحازة إلى مستواها الأول

### -الانتقادات الموجهة للمنهج النقدي: ( الكتلة النقدية)

لقد واجه المدخل النقدي العديد من الانتقادات لاعتماده على تحليل مشاكل والخلل في ميزان المدفوعات باستخدام أدوات النظرية النقدية وهي:

- الاختلال في ميزان المدفوعات لا يمكن تفسيره كظاهرة نقدية، تتعلق بشكلية الموازنة بين الفائض في العرض والطلب على النقود في السوق، فقد يكون هناك احتمال للتوازن بين الإنفاق والدخل المتوقع وفي الوقت نفسه يمكن أن يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات أو أكثر.
- المدخل النقدي يعكس استقرار الطلب على النقود فإن هذا يعني عدم إمكانية التنبؤ بالعجز أو الفائض في ميزان المدفوعات وذلك من ناحية التغيرات في عرض النقود.
- في الجانب العملي وفي المدى البعيد والمرتبط بالسياسات والتحليل نجد أن مستوى الدخل وأسعار الفائدة تتغير بصورة واضحة مع كمية النقود وبالتالي نجد من صعوبة التنبؤ بالتحركات ميزان المدفوعات في عرض النقود.

لا يوجد ما يضمن دائماً العلاقة القوية بين التغيرات في عرض النقود المحلية ومستوى الاحتياطات الأجنبية.

- هناك بعض علامات الاستفهام الهامة فيما يخص افتراض أساس للمدخل النقدي والذي يشير إلى عدم إمكانية تدخل السلطات النقدية، وذلك في حالة تأثير التغيرات في الاحتياطات العالمية على عرض النقود المحلية.

## المطلب الثاني: سياسات التسوية التلقائية في ميزان المدفوعات:

هناك عدة مناهج لتسوية الخلل في ميزان المدفوعات نذكر منها:

### 1- منهج المرونات لميزان المدفوعات:

أظهرت النظريتان الكلاسيكية والكيينزية بعض العيوب في تفسير التصحيحات الممكنة للاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، حيث اعتمدت كليهما على ثبات أسعار الصرف التي قلما توجد في الوقت الحاضر. فقد استندت النظرية الكلاسيكية على مجموعة من الفروض الغير الواقعية في حين أكدت النظرية الكييزية على أهمية السياسة المالية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات والتي أدت إلى نتائج اقتصادية واجتماعية غير مرغوب فيها.

ومن ثم ظهر منهج المرونات ليعتمد على التغيرات المترتبة على تفسير سعر صرف العملة من خلال إجراء تخفيض في قيمة العملة، والتي سوف تؤثر على الموقف التجاري للبلد المعني حيث ستزداد الصادرات وبالتالي ستؤثر على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه، ومن ثم سيتأثر وضع ميزان المدفوعات.

ولكن استخدام منهج المرونات قد لا يؤدي إلى الهدف المرجو منها وذلك لأسباب التالية:

- إن نجاح تخفيض قيمة العملة المحلية ( أي: زيادة سعر صرف أجنبي) سيتوقف في المقام الأول على مرونة الطلب على الصادرات ومرونة الطلب على الواردات.
- تعتمد آثار عملية تخفيض قيمة العملة على معطيات مهمة للاقتصاد المعني وخاصة مدى القدرة الاستيعابية ( الامتصاص) له، أي درجة التوظيف السائد في الاقتصاد ( إن كان في حالة توظيف كامل أو قريب منها أو دونها) حيث أن كل من هذه الأوضاع آثار مختلفة على حالة ميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> كاظم عبادي الجاسم، جغرافية التجارة الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015، ص 115.

مميزات نظرية أسلوب المرونات: يتميز هذا الأسلوب بما يلي:

يعتمد على طريقة تحويل الإنفاق عن طريق تغييرات سعر الصرف، وجوهر هذه الفكرة هو تحويل الإنفاق إما على السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين وبالتالي زيادة الواردات. أو من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من طرف المقيمين وبالتالي زيادة الصادرات.

لا يهتم هذا الأسلوب بجميع عناصر ميزان المدفوعات إذ أنه يركز فقط على الصادرات والواردات، السلع والخدمات.<sup>1</sup>

إن مختلف النقاشات حول مدى ملائمة تحليلات تصحيح ميزان المدفوعات تأتي على أساس العلاقة بين سعر الصرف وتطور رصيد الميزان التجاري لذا فإن المنحنى « J » يمثل توضيح بسيط للإشكالية الخاصة وأنه أصبح وسيلة تحليل أسعار الصرف العائمة، ويتأسس هذا المنحنى على الملاحظات التجريبية أكثر منها نظرية.

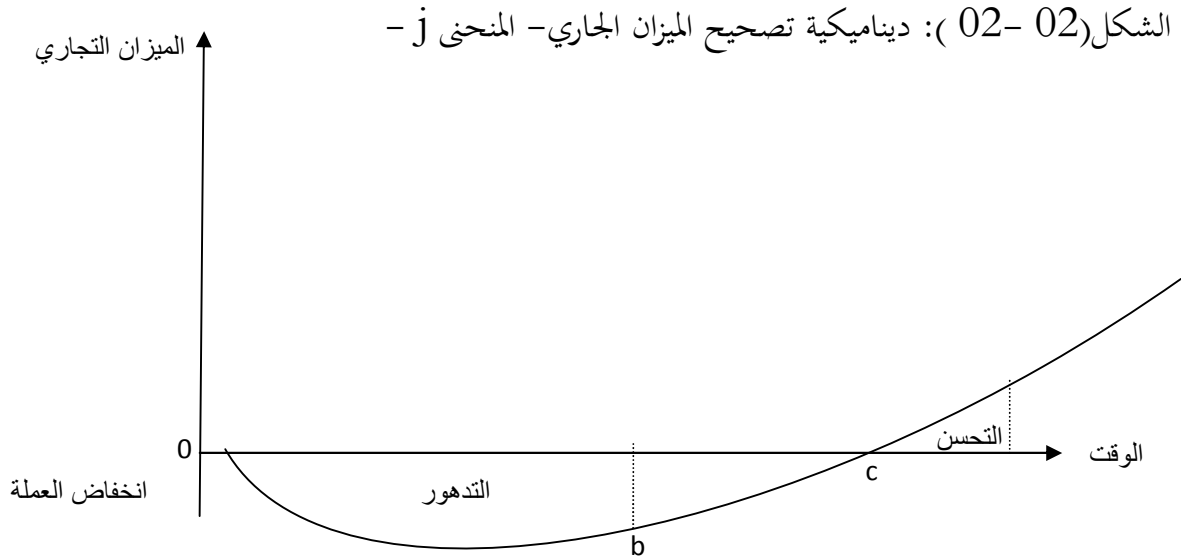
يوضح منحنى « J » بياناً أنه عقب انخفاض العملة المحلية يبدأ الميزان الجاري في التدهور لكي يتحسن فيما بعد، فوق رد فعل التيارات التجارية لتغييرات سعر الصرف يؤخذ بالعين الاعتبار. في الواقع أن أسعار السلع المتبادلة دولياً تتصرف بأكثر سرعة لتغير معطى في سعر الصرف من الكميات أو المستويات، بحيث أن هذه الأخيرة لا تصحح فوراً عقب التغير أو التعديل للأسعار النسبية، والبيان التالي يمكن أن يوضح ديناميكية تصحيح الميزان الجاري كما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المثالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى المنظومة

المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، الواقع والتحديات، جامعة شلف، ص 336، 337.

<sup>2</sup> فتنى مايا، العولمة المالية وأثارها على نظام الصرف، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2017، ص 210.





المصدر: جورج بأكلي، سوميتديساي، ترجمة، أحمد المغربي، علم الاقتصاد، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2013، ص 123.

وما يمكن ملاحظته من الشكل أن النقطة A تمثل العجز في الميزان التجاري و الانتقال من النقطة A إلى النقطة B يوضح استمرار التدهور في الميزان التجاري نتيجة لتزايد ارتفاع أسعار الواردات المقومة بالعملة الأجنبية و في المقابل انخفاض حصيلة الصادرات المقومة بالعملة المحلية ، في حين أن انتقال النقطة B إلى النقطة C راجع لتغير أسعار الصادرات وهذا بدوره يؤدي إلى تراجع الواردات نتيجة لارتفاع أسعارها بالعملة المحلية.<sup>1</sup>

## 2- منهج الاستيعاب لميزان المدفوعات (الامتصاص):

يمكن تعريف ميزان المدفوعات وفق مفهوم الامتصاص ( الاستيعاب) على أنه الفرق بين المحصلات الكلية للمقيمين في دولة ما، وبين المدفوعات الكلية أو (الإنفاق الكلي) لهؤلاء المقيمين ( فيما عدا السلطات النقدية)، وبمعنى آخر، فإن الميزان عبارة عن الفرق بين الدخل القومي والإنفاق القومي للاقتصاد ما. ومعنى ذلك أن ميزان المدفوعات، في نطاق مدخل الامتصاص، يبين الفرق بين ما ينتجها المجتمع وما

<sup>1</sup> عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2012، ص 102.

يستوعبه، من هذا الإنتاج، وبهذا المفهوم فالعجز في الميزان يعني أن الإنفاق القومي يزيد عن الدخل القومي، والعكس صحيح في حالة فائض أي أن الدخل القومي يزيد عن الإنفاق القومي.

بداية ينبغي إظهار الدور المشترك بين الأسعار و الدخل من خلال هذا المدخل، من المعلوم أن مشاكل ميزان المدفوعات تنشأ بسبب الاختلال بين الدخل المحلي والإنفاق، وهذا يجب أن يحلل بمدى أوسع من مدخل المرونة ولذلك فإن هذا المدخل يركز على الحقيقة القائلة بأن الاختلالات الحساب الجاري يمكن أن تعتبر كالفرق بين الناتج المحلي والإنفاق المحلي.<sup>1</sup>

وباستخدام هذا المنهج يمكن المساعدة في فهم وتقييم الأداء الخارجي للاقتصاد أثناء فترات الانكماش والتوسع، ومن ثم إذا كان الاقتصاد يمر بحالة الانكماش هل من الضروري أن يتحسن الميزان الجاري وتحسن قيمة عملته؟ هل من الضروري أن يحدث العكس في حالة التوسع؟

فهي حالة التوسع يزداد الدخل الحقيقي ومن ثم يزيد الإنفاق أو الاستيعاب وتتوقف النتيجة المتمثلة في تحسين أو تدهور الميزان الجاري.

ومن ثم يقوم هذا المنهج عن أن الاختلال في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد، وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية. وبينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضا جراء التزايد في صادراته سوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتواكبها زيادة في معدل الأجور ومن ثم الدخل الموزعة، وسيترتب على ذلك زيادة الدخل وتنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل مضاعف الواردات مما يؤثر على عودة التوازن في الميزان، ويحدث العكس في حالة وجود عجز في الميزان.<sup>2</sup>

### الانتقادات الموجهة لمنهج الاستيعاب:

من أهم ما أخذ على المنهج الاستيعاب أنه يتجاهل تأثيرات ظاهرة الاختلالالاقتصادي الخارجي عن كمية النقود المتداولة وما تمارسه من تغيرات على مستوى الدخل مثل:

\* تغيرات مستوى الأسعار المحلية مقارنة مع الأسعار الخارجية.

<sup>1</sup> هجبر زكي عدنان أمين، الاقتصاد الدولي، النظرية والتطبيق، مرجع سابق الذكر، ص 247.

<sup>2</sup> السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي، النظرية والسياسات، مرجع سابق الذكر، ص 144.

\* تغيرات مستوى الأسعار للفائدة المحلية مقارنة بالمستويات العالمية لها.

\* مقدار الأرصدة التي يحتفظ بها الأفراد.

\* كما يعطي هذا المنهج العلاقة بين تغير الإنفاق و تغير الدخل في إحداث التوازن مع أنه :

لا يوجد ضمان لتحقيق التوازن التلقائي بسبب تغيرات الدخل المحلي .

**المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات وعلاقته بسعر الصرف:**

**أولاً- المؤشرات الاقتصادية:** يمكن معرفة الوضعية الاقتصادية لبلد ما عن طريق ميزان مدفوعاته، وهذا بفضل مؤشراتته الاقتصادية:

### 1- علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي:

لدينا العلاقة التالية والتي تحقق المساواة بين الموارد والاستخدامات في اقتصاد ما:

$$Y = C + I + (X - M) \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

Y : الإنتاج من السلع مقيما بالنتاج الداخلي الخام (PI B) بسعر السوق في فترة معينة.

C: الاستهلاك الداخلي الخاص والعمومي.

I : الاستثمار الداخلي الخاص والعمومي.

X : الصادرات من السلع.

M : الواردات من السلع.

من العلاقة 1 يمكن استنتاج ما يلي:

$$Y - (C + I) = X - M \dots \dots (2)$$

حيث: C + I يمثل الاستخدامات الداخلية ونرمز لها EL ومنه:

$$Y - EL = X - M \dots \dots (3)$$

حيث:

Y - EL يمثل الفائض أو العجز في الناتج الداخلي.

X - M : يمثل رصيد الميزان التجاري.

فإذا حقق البلد فائض من الناتج الداخلي ( $Y - EL > 0$ ) فهذا يعني أن الاستخدامات الداخلية تغطي كل الناتج الداخلي الخام، ويوجه الباقي منه (الفائض) إلى التصدير، وهو ما يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري في هذه الحالة ( $X - M > 0$ ).

**2- معدل التغطية (TC):** وهو عبارة عن نسبة الصادرات (X) إلى الواردات (M) من السلع

$$Tc = (x/M) 100 \dots (4)$$

هذا المعدل يبين مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من (100) فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات، ولذا يجب على البلد البحث عن موارد آخر لتمويل وارداته.

**3- معدلا لتغطية (TD):** وهو عبارة عن نسبة الواردات من السلع (M) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB)

$$TD = (M/PIB) 100 \dots (5)$$

وكلما أن هذا المعدل أصغر بكثير يعني أن هذا البلد ليست له تبعية وطيبة للخارج.<sup>1</sup>

**4- معدل القدرة على التصدير (TE):**

وهو عبارة عن نسبة الصادرات من السلع M إلى الناتج المحلي PIB

$$TE = (X / PIB) 100 \dots (6)$$

وكلما كان هذا المعدل كبير فإن ذلك يدل على أن للبلد قدرات كبيرة للاعتماد على قطاع التصدير .

**5- معدل القدرة على سداد الواردات (CRM):**

هذا المعدل يقيم بعدد الأيام، حيث كلما كان عددها كبير فإن ذلك يعني أن البلد قادر على تسديد فاتورة وارداته في أقرب وقت ممكن ومن المستحسن أن لا يقل عن تسعين يوم و ثلاثة أشهر، وهو عبارة

عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف (RC) إلى الواردات (M)

$$CRM = (RC/M) 360 \dots (7)$$

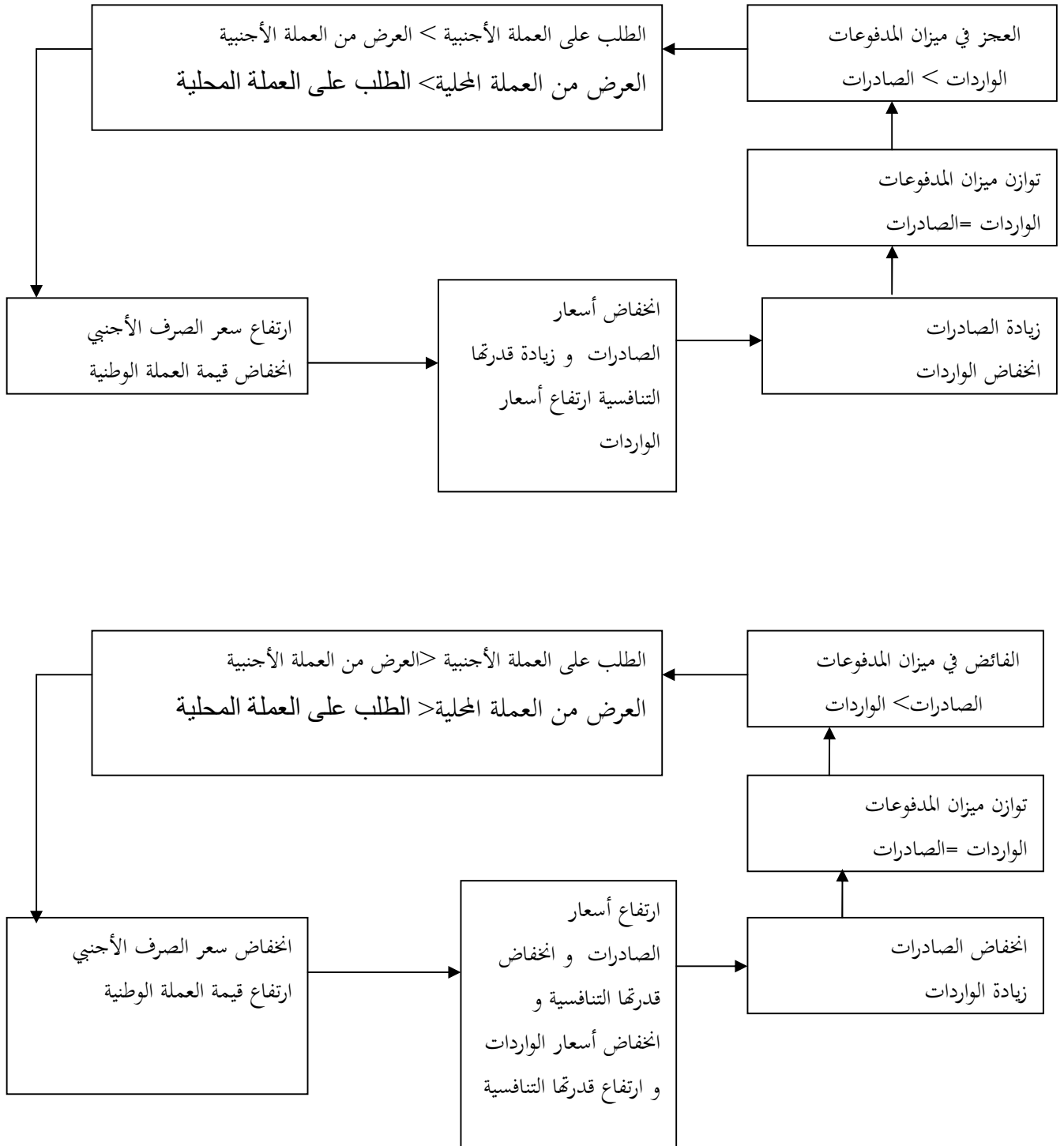
ثانيا: العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات :

<sup>1</sup> جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2014، ص 177.

من المعروف أن عرض الصرف الأجنبي يستمد مصدره من مختلف المعاملات سواء جارية أو رأس مالية التي تظهر في الجانب الدائن أو جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات، و الذي يمثل في نفس الوقت طلب الغير مقيمين على العملة الوطنية، وبالمثل فان الطلب على العملة الأجنبية يمثل في المقابل عرض المواطنين للعملة الوطنية الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين أو جانب المدفوعات، وعليه فان التوازن في سوق الصرف الحرة يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات وفقا لما يعرف بالتوازن السوقي MARKET BALANCE حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بالأرصدة الدولية، حيث يمثل العجز فائض عرض من العملة المحلية في سوق الصرف مما يعمل على انخفاض القيمة الخارجية لها، ويعطي بدوره الميزة التنافسية للسلع و الخدمات و الأصول المالية التي تصبح أرخص نسبيا، فينتج بذلك الصادرات و يقلل من الواردات و يفترض استمرار انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية حتى يختفي العجز، و بالمثل في حلة الفائض الذي يمثل فائض الطلب على العملة الوطنية، حيث يفترض استمرار ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية الذي يعطي الميزة التنافسية للسلع و الخدمات و الأصول المالية الأجنبية حتى يختفي الفائض و يستعيد الميزان توازن<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص318.

شكل (02-03): علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات .



المصدر: محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص318.

## خلاصة الفصل:

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية و أداة أساسية في التحليل الاقتصادي، وبالتالي فهو تسجيل نظامي يعكس مجمل المعاملات التي تتم في فترة زمنية محددة بين مختلف المواطنين المقيمين والغير المقيمين، وبهذا فهو الحجر الأساس الذي يبنى عليه اقتصاد ما ، و يظهر المركز المالي لدولة مع باقي الدول.

فميزان المدفوعات سمته الرئيسية هي تحقيق التوازن الخارجي بين جانبي المدين و الدائن و هذه الحالة نادراً ما تتحقق نتيجة لتعرضه لعدة صدمات مفاجئة تجعله عرضه للاختلال. إلا أن هذه الاختلالات تمت معالجتها عن طريق مجموعة من الآليات والسياسات، وفي النهاية تبقى معظم الدول تسعى لتحقيق التوازن من أجل كسب قوة اقتصادية.

# الفصل الثالث



### تمهيد.

بعد الصعوبات المالية و النقدية التي و واجهت الجزائر نتيجة تراجع مداخيلها من الصادرات بسبب انخفاض أسعار المحروقات ، من هذا المنطلق قامت الجزائر بالإجراءات تتعلق بالسعر الصرف و العمل على تنظيم القطاع المصرفي و ذلك من خلال تطبيق مجموعة من التخفيضات قصد العودة بالدينار الجزائري إلى قيمته الحقيقية بعدما كانت تتبع نظام التثبيت الذي لم يحقق الهدف المرجو منه ، و عليه قامت الجزائر بتبني سياسة صرف جديدة يسمى تعويم المدار و كان الهدف منه هو تعديل ميزان المدفوعات باعتباره المتعرض الأكبر لتقلبات أسعار الصرف نتيجة الاختلال الداخلي المصحوب بعدم توازن بين العرض و الطلب مما اثر سلبا على الاقتصاد العام بالصفة عامة و الميزان بصفة خاصة .

## المبحث الأول: تطور أنظمة أسعار الصرف في الجزائر.

تعرض النظام المصرفي الجزائري لعدة انعكاسات عادت سلبا على الاقتصاد الوطني الذي كان له تأثير كبير على العملة الوطنية نتيجة تعرضها لعدة تقلبات اقتصادية و سياسية، حيث قامت بإرساء قواعد لتحقيق استقرار سعر صرف الدينار الجزائري من خلال تخفيض قيمته، ومن أجل تحقيق مستويات نمو مقبولة في النشاط الاقتصادي وفي سبيل الوصول إلى نظام صرف يناسب السياسات الاقتصادية الموضوعة .

## المطلب الأول: أنظمة الصرف المطبقة في الجزائر قبل حدوث أزمة 1986.

عرفت أنظمة تسعير الدينار الجزائري و الصرف عدة تغيرات يمكن تلخيصها عبر المراحل التالية :

### 1- واقع نظام الصرف في الجزائر ما بين 1964-1973.

حددت الجزائر سعر صرف الدينار بما يعادل 18,0 غراما من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي خلال الفترة 1964 تاريخ إنشاء العملة الوطنية و تاريخ تخفيض الفرنك الفرنسي .

شرعت الجزائر خلال هذه الفترة التي تميزت بضعف الفرنك الفرنسي في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي والذي يتطلب استقرار سعر الصرف و يمكن القول هنا أن تطبيق المخطط الثلاثي كان من الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض على الرغم من استمرار العملة الوطنية في علاقتها الثابتة مع الفرنك الفرنسي .

لقد أدى ضعف العملة الفرنسية خلال هذه المدة إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف العملات من أجل تسديد الواردات الجزائرية، وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف المشاريع الاستثمارية . أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة، تم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري .

### 2- واقع نظام الصرف في الجزائر ما بين 1974-1986.

تم تحديد قيمة الدينار الجزائري خلال هذه المرحلة على أساس سلة مكونة من أربعة عشر عملة من ضمنها الدولار الأمريكي ، حيث منحت لكل عملة من هذه العملات ترجيحاً محدداً على أساس وزنها في التسديدات الخارجية كما تظهر في ميزان المدفوعات وعلى هذا الأساس يتم حساب سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري.<sup>1</sup>

## المطلب الثاني: أنظمة الصرف المطبقة في الجزائر بعد حدوث أزمة 1986.

### 1- واقع نظام الصرف الثابت ما بين 1986-1994

تميزت هذه المرحلة في صدور العديد من التشريعات و النصوص التنظيمية التي كانت ترمي في مجملها إلى توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية ، و تكريس الطابع التجاري لمعاملاتها بالإضافة إلى المشاركة الفعلية لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي و العمل على رفع الرقابة على الصرف و التجارة الخارجية بشكل تدريجي ، و عليه تم صدور قانون 12/86 بتاريخ 19/08/1986 المتعلق بالبنوك و القرض الذي أعطى دوراً كبيراً للبنوك التجارية و البنك المركزي في الاستفادة التدريجية لصلاحياتها في تنظيم مجال الصرف و التجارة الخارجية .

و بصدر قانون النقد و القرض 10/90 الصادر بتاريخ 14/04/1990 الذي أحدث منعرجاً في التوجه الاقتصادي و المتعلق بالنقد و القرض لدراسة حالة السوق، حيث اهتم بتجسيد الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد و إدارة التعهدات المالية الخارجية واستقرار سوق الصرف ، كما أسندت عملية الرقابة على الصرف إلى مجلس النقد و القرض باعتباره مجلس إدارة بنك الجزائر، و في إطار تعزيز المرحلة الانتقالية (من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر ) تم تبني سياسة سعر الصرف المتعدد بشكل مؤقت خلال ثلاث سنوات بهدف إعادة هيكلة التجارة الخارجية و خاصة من جانب الواردات .

كما أصبح لأي كيان مدرج في السجل التجاري الجزائري الحق في عملية الاستيراد و الحصول على الائتمان بالنقد الأجنبي بكامل الشروط الملائمة، حيث أزيلت جميع القيود على تراخيص الاستيراد.

<sup>1</sup> محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 155.

## 2- واقع نظام الصرف المرن بداية سنة 1994.

عرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة مرحلة تحول فعلي و تغير تدريجي وفق قواعد العرض و الطلب بداية أواخر 1994، وإصدار قرار التحلي عن نظام الربط الذي تبنته الجزائر في 1974.

اعتبرت هذه المرحلة بمثابة إعلان عن بداية التحرر الفعلي للدينار الجزائري حيث أصدر بنك الجزائر في 1995/12/23 لائحة رقم 08/95 تدعو فيها عن تبني نظام آخر للصرف وهو نظام التعويم المدار في إطار ما يسمى بسوق الصرف ما بين البنوك القائمة على بيع و شراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكل حر يوميا.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: مرحلة تعديل الدينار الجزائري.

إن الانخفاض الحاد الذي شاهده أسعار البترول سنة 1986 عرض الاقتصاد الوطني إلى أزمة كبيرة نتج عنها عجز في ميزانية الدولة و ميزان المدفوعات، وهو ما حتم على السلطات إجراء تعديلات جوهرية في نظام الصرف لديها.

تميزت هذه المرحلة بإحداث تعديلات طفيفة في طريقة حساب معدل صرف الدينار اعتمادا على مقاييس تم اتخاذها من طرف السلطات النقدية بهدف تخفيض قيمة العملة الوطنية، وهو التخفيض الذي أخذ شكلا غير معلن في البداية ليصبح هذا التخفيض بعد ذلك رسميا من سنة 1991 وهذا بالموازاة مع صدور برنامج التعديل الهيكلي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي، اعتمد هذا الأخير على إعداد برنامج حمل في طياته قواعد صارمة لتسيير مستوى تدهور الدينار حيث كانت تقوم هذه الإجراءات على توسيع الأسعار بما يتلاءم مع متطلبات الانفتاح الاقتصادي و تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الدينار .

<sup>1</sup> عطاء الله بن طيرش، اثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة غرداية، 2010-2011، ص ص 102-103.

و بناءا عليه قامت السلطات النقدية في سبتمبر 1991 بأول تخفيض رسمي للدينار مقارنة مع الدولار الأمريكي<sup>1</sup>.

### 1-دوافع تخفيض الدينار.

هناك عدة دوافع أجبرت السلطات الجزائرية إلى تخفيض قيمة عملتها نذكر منها:

- ✓ عجز ميزان المدفوعات.
- ✓ ضعف احتياطات الصرف.
- ✓ ارتفاع مستوى المديونية الخارجية.
- ✓ عجز الميزانية .

### 2- إنشاء سوق الصرف الموازي.

إن الهدف من مراقبة الصرف هو حماية الاحتياطات الدولية في حال اختلال ميزان المدفوعات ، و لكن هذه الطريقة التي تحد من ممارسة نشاط الصرف تساعد من هروب الأموال إلى الخارج مما يساعد على ظهور السوق الموازية للتعامل في الصرف الأجنبي.

شاع سوق الصرف الموازي مع بداية تدهور قيمة الدينار الجزائري في بداية الثمانينات ،إلا أن تفتح الفرد الجزائري خاصة الشباب منه و نظرة الانبهار إلى المجتمعات الأوروبية و فقدان الكثير من الكميات في السوق الجزائرية بفعل السياسة الاقتصادية المنتهجة ،جعل الطلب على الصرف يتزايد و أصبح المهاجرين في فرنسا يفضلون تحويل أموالهم إلى الوطن عن طريق السوق السوداء بدل تحويلها عن طريق الحوالات أو

<sup>1</sup> زراقة محمد ،آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات ، دراسة قياسية ،حالة الجزائر ،رسالة ماجستير ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2015-2016،ص106.

البنوك ، و أمام هذا التزايد المستمر للطلب على الصرف في السوق السوداء تلاشت تحويلات المهاجرين عن طريق السوق الرسمية ، و أصبحت تحول إلى الدينار عن طريق هذه السوق وفق الأسعار السائدة.<sup>1</sup>

### 2-1 أسباب ظهور سعر الصرف الموازي.

يتطور سعر الصرف الموازي نظرا لقلّة و ندرة العملة الصعبة فيصبح البنك المركزي عاجزا عن تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة ،هذا الأمر يدفع من يرغب في الحصول على العملة الصعبة بشرائها بأعلى سعر ممكن ،الشيء الذي شجع مالكي العملة الصعبة من بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الرسمي إن حجم السوق الموازي للصرف يعتمد على نوع من العمليات التي يتضمنها البرنامج الحكومي لمراقبة الصرف ،فإذا كانت الدولة تراقب كل العمليات التجارية فيتطور و ينمو سعر الصرف الموازي، أما إذ ما تم تلبية بعض من هذه العملات من قبل البنك المركزي و البنوك التجارية يؤدي إلى نقص في حجم السوق الموازي.<sup>2</sup>

### 3-طريقة التسعير :

إن تحرير التجارة الخارجية و نظام الصرف الذي بدأ في أبريل 1994 في إطار قيادة برنامج الاستقرار في سعر الصرف، سمح باستخدام إعادة التوازن للأسعار النسبية من خلال تصحيح سعر صرف الدينار الجزائري ،هذا الإطار سمح بإعادة تشكيل احتياطات الصرف بإرساء فكرة قابلية تحويل التجارة الفعلية للدينار الجزائري .

يحدد سعر الصرف حسب طريقة التسعير عن طريق المزاد العلني، إذ يستهدف هذا التدعيم قابلية تحويل الدينار في ظل الوضعية الحسنة لسعر الصرف الرسمي و الانخفاض المتزايد لسعر الصرف في السوق الغير رسمية،تعتمد هذه الطريقة على جلسات يومية تعقد في مقر بنك الجزائر إذ تجمع ممثلي البنوك التجارية

<sup>1</sup> محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري و إشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية ، -الواقع والتحديات-ص346.

<sup>2</sup> مولاي بوعلام ، سياسة سعر الصرف في الجزائر ،دراسة قياسية ،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ، 2005-2006 ص58.

برئاسة ممثل بنك الجزائر و تبدأ هذه الجلسة بتبادل وجهات النظر حول الوضعية الاقتصادية و المالية والسياسية للجزائر والخارج، التي يمكن أن تؤثر على توجهات سوق الصرف، و بعد ذلك يبدأ رئيس اللجنة بإجراءات التسعير بناء على العروض التي تقدمها البنوك التجارية في بداية كل جلسة و كذا على ضوء ما يتوفر من العملة الأجنبية .

سمحت هذه الطريقة ببيان القدرة على إشباع طلب المتعاملين على العملات الأجنبية ووفرت للصارفة فرصة تعميق معارفهم، ولكن أهم من ذلك مكنت من تحديد سعر صرف شبه حقيقي يخضع لقانون العرض و الطلب.<sup>1</sup>

### 4- سوق الصرف ما بين البنوك .

في إطار تحرير التجارة الخارجية و نمط الصرف المعتمد في إطار برنامج التعديل الهيكلي قام بنك الجزائر عن طريق تعليمة رقم 95-08 في 23 ديسمبر 1995 الخاصة بسوق الصرف، سوق ما بين البنوك للصرف، حيث تعتبر هذه السوق مفتوحة للبنوك و المؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة و المرخصة لهم بمبادلة العملات الصعبة فيما بينهم و يحتفظ بوضعيات الصرف الواجب احترامها دائما.

من هنا يتحدد سعر الدينار الجزائري حسب العرض و الطلب، فكل متدخل في السوق بإمكانه التخلي أو اكتساب عملة صعبة حسب حاجته لهذه العملة، فكل العمليات التي تحتاج إلى سوق نقدي للعملات من أجل التوظيف أو القرض لا يمكن أن تتحقق، لهذا من الأفضل التفكير في تدخل بعض المؤسسات و المنشآت كعارضة في سوق الصرف وهذا من أجل خلق المنافسة .

و إيرادات هذه البنوك تأتي من العملات الصعبة عن طريق الشراء في سوق الصرف أو من إيرادات حصتها من الصادرات خارج المحروقات، و المبالغ المحصل عليها من القروض المالية بالعملة الصعبة حيث تستعمل من أجل تغطية احتياجاتها في المجالات التالية:

—عملية الاستيراد للسلع و الخدمات الخاصة بالمتعاملين الاقتصاديين.

<sup>1</sup> فتنى مايا، العولمة المالية و أثرها على نظام الصرف، مرجع سابق الذكر، ص ص 287-288.

-تسديد الآجال الخاصة بالمديونية الخارجية .

بعد التوقف عن مراقبة الصرف على تجارة السلع و الترتيب الجزئي للتحويل الجاري للدينار رُخص للبنوك تقديم العملة الصعبة للمستوردين.<sup>1</sup>

### 4-1:قابلية تحويل الدينار الجزائري:

بدأت عملية التحويل الجاري للدينار في جوان 1995 مع السماح بنفقات الصحة و التعليم مع العلم انه يسمح بها في إطار قطع مبررة و في حدود مبالغ سنوية، إذ أن نفقات السفر إلى الخارج للمقيمين صُرح بها في أوت 1997 حيث أكمل هذا الحق عملية تحويل الدينار بالنسبة للمبادلات الخارجية الجارية وهو ساري المفعول منذ بداية سبتمبر 1997 على مستوى شباييك البنوك و المؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة في حدود مبلغ سنوي .

كذلك سمح بنك الجزائر بطلبات العملات الأجنبية تحت الاحتياط ،وهو أن العملات الصعبة تكون موجهة لتنفيذ المدفوعات أو التحويلات.

إن التحويل الجاري للدينار يتماشى في نفس الاتجاه مع الرقابة على الصرف، خصوصا فيما يخص التناسب ما بين التدفقات المالية و تدفقات السلع و الخدمات بين الجزائر و باقي العالم ،وكذا نظامية حركة رؤوس الأموال، إذ يساهم التحويل الجاري للدينار في تشجيع الاستثمارات الأجنبية في إطار استقرار سعر الصرف الحقيقي الفعلي، حيث تستفيد هذه الاستثمارات الأجنبية من ضمان تحويل الفوائد و الناتج التخلي المحتمل عن الأصول ولا يتم هذا الضمان إلا بجرية فتح حسابات بالعملات الصعبة.<sup>2</sup>

### 4-2 نظام الرقابة على الصرف.

<sup>1</sup> مولاي بوعلام ،سياسة سعر الصرف في الجزائر ،دراسة قياسية ، مرجع سابق الذكر ،ص51.

<sup>2</sup> فتني مايا ،العولمة المالية و أثرها على نظام الصرف ، مرجع سابق الذكر ،ص 294-295.



بدأ العمل بمراقبة الصرف الأجنبي بعد الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي، و ذلك بهدف مراقبة التدفقات النقدية في السوق الدولية و تأثيراتها على الدينار من أجل المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري، و إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة من أجل تمويل النشاطات ذات الأولوية، حيث قامت بترشيد استعمال الموارد من العملة الصعبة و التقليل من خروجها إلى الخارج، بمعنى الحد من تسرب رؤوس الأموال للخارج .

يقصد بالرقابة على الصرف تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية التي بجميزة الدولة حسب الحاجات الضرورية للوطن ، وكذلك بالسهر على عمليات التنازل و الحيابة على بعض عناصر الأملاك الوطنية من طرف الأشخاص المقيمين بالخارج، فإجراءات الرقابة على الصرف تعني تقليص الفارق الكبير من المدفوعات الدولية، حيث تخصص الرقابة على الصرف لمراقبة كل التدفقات المالية بين البلد المحلي و العالم الخارجي أي تسعى الدول من خلال فرضها في تحسين و ترشيد استخدام ما هو متوفر لديها من العملة الصعبة و توزيعها وفقا للأولويات المحددة .

تمكن عملية الرقابة على الصرف الدولة من ممارسة التأثير المباشر على العرض و الطلب على العملات الأجنبية، وعلى تحديد سعر صرف عملاتها الوطنية، كما تهدف إلى المحافظة على توازن ميزان المدفوعات و غالبا ما تطبق الرقابة بهدف تجنب تخفيض العملة، حيث تفرض مع هذه السياسة من أجل ضمان نجاحها وإعادة التوازن لميزان المدفوعات، و لكن هذه السياسة تحد من ممارسة نشاط الصرف و بالتالي تساهم في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج مما يساعد على ظهور السوق الموازي نظرا لندرة العملة فيصبح البنك المركزي عاجزا عن رغبات طالبي العملة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> دوحة سلمى، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 174.

## المبحث الثاني: تطور ميزان المدفوعات الجزائري.

ذكرنا سابقا ان ميزان المدفوعات هو السجل الاجمالي الذي تدون فيه كل العمليات مع العالم الخارجي وهو ما يؤكد العلاقة الوثيقة بينه و بين سعر الصرف، باعتبار هذا الاخير من الاليات البالغة الاهمية في التأثير على وضعية ميزان المدفوعات، وهو ما حتم علينا معرفة التطورات التي عرفها ميزان المدفوعات في فترة الدراسة ( 1990 - 2016).

والجدير بالذكر ان توازن ميزان المدفوعات بالجزائر يعتمد بدرجة كبيرة على المداخيل التي يدرها قطاع المحروقات (حوالي 97% من اجمالي الصادرات)، وهو ما اثبتته التجربة بعد ازمة 1986 ، حيث سجل ميزان المدفوعات اكبر عجز له في تلك السنة نتيجة تناقص حجم الفائض في الميزان التجاري ناهيك عن العجز المسجل في حساب راس المال.

### المطلب الأول: تطور الميزان التجاري الجزائري .

يعتبر الميزان التجاري من اهم مكونات ميزان المدفوعات ،وهو يسجل كافة البنود ذات الطابع المادي وخاصة مجمل حركات السلع من صادرات وواردات الدولة من والى الدول الاخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة .

ان الميزان التجاري الجزائري لا يختلف في هيكله عن بقية دول العالم الا فيما يتعلق باظهاره للدور

الاستراتيجي الذي يلعبه قطاع المحروقات في جانب الصادرات البترولية التي تشكل المورد الاساسي لمداخيل الدولة .

## الفصل الثالث تطورات سعر الصرف و انعكاساته على ميزان المدفوعات الجزائري

والجدول التالي بين تطور الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة (1990-2016).

الجدول رقم (-03-01): تطور رصيد الميزان التجاري في الفترة (1990-2016).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات السلعية F.o.b	الواردات السلعية F.o.b	رصيد الميزان التجاري
1990	12,96	8,78	4,18
1991	12,33	6,86	5,47
1992	11,51	8,30	3,21
1993	10,41	7,99	2,42
1994	8,89	9,15	-0,26
1995	10,26	10,10	0,16
1996	13,22	9,09	4,13
1997	13,82	8,13	5,69
1998	10,14	6,63	1,51
1999	12,32	8,96	3,36
2000	21,65	9,35	12,30
2001	19,01	9,48	9,61
2002	18,71	12,01	6,70
2003	24,47	13,32	11,14
2004	32,22	17,95	14,27
2005	46,33	19,86	26,47
2006	54,74	20,68	34,06
2007	60,59	36,35	34,24
2008	78,59	37,99	40,60
2009	45,18	37,99	7,78

2010	57,09	38,89	18,20
2011	72,88	46,92	25,96
2012	71,73	51,56	20,66
2013	64,71	54,98	9,72
2014	59,99	59,67	0,32
2015	34,57	-52,65	-18,08
2016	29,31	-49,43	-20,12

المصدر : www.bank-of-algeria.dz

يظهر لنا من خلال الجدول تقلص حجم فائض الميزان التجاري اعتبارا من سنة 1990 الى غاية 1994 وهي السنة التي شهدت عجزا في الميزان التجاري قدر ب 206 مليون دولار ، واعتبارا من هذه السنة وبالموازاة مع اتخاذ السلطات بعض الاجراءات التعديلية لعل اهمها تخفيض قيمة الدينار اضافة الى عقد اتفاق القرض الموسع مع صندوق النقد الدولي، فقد اعاد التحسن في وضعية الميزان التجاري الذي سجل عودة الفائض فيسنة 1995 ليستمر هذا الفائض الى غاية 1998 ليتقلص من جديد على اثر انخفاض اسعار البترول ثم يرتفع مجددا سنة 1999 مع زيادة الصادرات البترولية وهو الامر الذي استمر طوال السنوات اللاحقة باستثناء سنتي 2015 و 2016 اللتان سجل فيهما انخفاض كبير في حجم الفائض بفعل التدهور في اسعار النفط وهو ما يثبت صحة فرضية ان البلدان النامية شديدة الحساسية لتقلبات اسعار المواد الاولية المصدرة والتي تعتمد عليها بدرجة كبيرة في بنية هيكلها .

#### -المطلب الثاني: تطور حساب راس المال الجزائري.

يعتبر حساب راس المال ثاني اهم مكونات ميزان المدفوعات ، كونه يمثل صافي الحركات الخاصة برؤوس الاموال ويقصد براس المال تلك القوة الشرائية التي تنتقل من والى الدولة دون ان تخصص للحصول على سلع ذات طابع استهلاكي ، اي انه يسجل جميع المعاملات المتعلقة بالاصول المالية غير المنتجة ، وتشكل هذه المعاملات اساسا من التحويلات المختلفة و القروض قصيرة الاجل و المساعدات و الهبات والمنح النقدية وغيرها .

## الفصل الثالث تطورات سعر الصرف و انعكاساته على ميزان المدفوعات الجزائري

إن السمة الأساسية لهذا الحساب في الجزائر هي العجز الدائم خصوصا في فترة التسعينات وبداية الالفية الجديدة، و يرجع السبب في ذلك الى نقص تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية الى الداخل مقابل التدفقات الكبيرة الخارجة من الدولة والتي تمثلت اساسا في خدمة الديون، اما التحسن في هذا الحساب فلم يتجاوز تقليص حجم العجز فيه.

و الجدول التالي يبين تطور حساب راس المال في الفترة(1990-2016).

الجدول رقم ( 03-02):تطور رصيد حساب راس المال في الفترة(1990-2016).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	رصيد حساب راس المال
1990	-
1991	-
1992	-1,07
1993	-0,81
1994	-2,54
1995	-4,09
1996	-3,34
1997	-2,29
1998	-0,83
1999	-2,40
2000	- 1,36
2001	-0,87
2002	-0,71
2003	-1,37
2004	-1,87
2005	-4,24

2006	-1,22
2007	-0,99
2008	2,54
2009	3,46
2010	3,18
2011	2,37
2012	-0,36
2013	-0,86
2014	3,55
2015	-0,25
2016	0,19

المصدر: [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

يظهر من خلال الجدول اعلاه ان حساب راس المال ظل يعاني من العجز خلال الفترة (1992-2008) وهذا ما يدل على ان الجزائر كانت انذاك دولة مستوردة لرؤوس الاموال في ضل اعتمادها على الاقتراض الخارجي لتمويل سياستها الاقتصادية، ويمكن ارجاع هذا العجز الى الضغط الكبير الذي تشكله الديون الخارجية على مداخيل المحروقات، حيث توجه نسبة معتبرة منها الى تسديد قيمة هذه الديون اضافة الى ارتفاع نسبة خدمة الدين.

وابتداءا من سنة 2008 بدا حساب راس المال بالتحسن، حيث قدر حجم الفائض في تلك السنة ب54،2 مليار دولار، وذلك لارتفاع حجم الاستثمارات الاجنبية الصافية والتي بلغت 3،5 مليار دولار سنة 2010، اضافة الى زيادة القروض قصيرة الاجل والتي قدرت ب77،1 مليار دولار في نفس السنة، لينخفض مرة اخرى من سنة 2012 الى 2016.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>دريس رشيد، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000 - 2012 الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، جامعة الجزائر، العدد 11 ص 29.

المطلب الثالث: تطور الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات الجزائري.

إن تراكم الاحتياطات الرسمية للصرف الاجنبي بنسب متزايدة منذ بداية الالفية الجديدة مكنت الدولة من تغطية حجم الواردات المختلفة من السلع و الخدمات ، كما جعلتها قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الديون المترتبة عليها طوال الفترة الممتدة من منتصف سنة 2000 ، كل هذه العوامل ساعدت الدولة على تقوية وضعيتها المالية في مواجهة الصدمات المختلفة ، وهو الشيء الذي ظهر جليا عند حدوث الازمة المالية العالمية لسنة 2008 وتدهور اسعار البترول سنة 2009.<sup>1</sup>

وهو ما بين ان استقرار ميزان المدفوعات الجزائري يرتبط بصورة وثيقة بالوضع الاقتصادي الدولي ، كما انه يمتاز بحساسية شديدة لارتفاع او انخفاض اسعار النفط و تقلبات الصرف . والجدول التالي يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات للفترة (2009-2016).

الجدول رقم (03-03): تطور الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات للفترة (2009-2016).

الوحدة:مليار دولار

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات
2009	3,86
2010	15,58
2011	20,14
2012	12,06
2013	-0,134
2014	-5,88
2015	-27,54
2016	-26,03

المصدر : . www.bank-of-algeria.dz

<sup>1</sup> Banque d'algérie , rapport annuels 2014, p44.

إن الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات بدأ يسجل فائض منذ بداية سنة 2000 والذي قدر ب7,57مليار دولار. وهو المستوى الذي استقر عنده الى سنة 2003 ، ثم تضاعف 5مرات تقريبا ليصل الى اعلى مستوى له على الاطلاق مسجلا فائضا قدره 36,99مليار دولار سنة 2008، ثم تراجع بشكل كبير سنة 2009وهي السنة التي شهدت تدهور اسعار البترول مسجلا مستوى 3,86مليار دولار، ولكنه ما لبث حتى ارتفع من جديد في السنوات الاحقة بالغا مستوى فائض قدر ب06، 12 مليار دولار سنة 2012 . ثم انخفض الى 134 مليون دولار سنة 2013، وسجل عجزا بقيمة 5,88 مليار دولار سنة 2014 وواصل العجز الى غاية سنة 2016 بقيمة 26,03.



## المبحث الثالث: تطورات أسعار الصرف وانعكاساته على ميزان المدفوعات الجزائري.

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الاقتصاد القياسي و مفهوم السلاسل الزمنية و الكشف عن ما إذا كانت مستقرة أم لا بالاستعانة ببعض الاختبارات الإحصائية.

### المطلب الأول: تعريف الاقتصاد القياسي.

يعتبر الاقتصاد القياسي أحد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بقياس و تحليل العلاقات الاقتصادية مستعينا بالنظرية الاقتصادية و الرياضيات و الأساليب الإحصائية بهدف تحليل واختبار النظريات الاقتصادية المختلفة من جهة و رسم سياسات و اتخاذ القرارات و التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل من جهة ثانية.

### أولاً- تعريف الاقتصاد القياسي:

- يعنى علم الاقتصاد القياسي بتوصيف و قياس العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية و يكون الاسم الاصطلاحي العلمي الاقتصاد القياسي (Econométries) من كلمتين أصلهما إغريقي (Economie) وتعني اقتصاد، و (Matrice) و معناها قياس.<sup>1</sup>

- يهتم الاقتصاد القياسي بقياس العلاقات الاقتصادية بعد تحويلها إلى صيغ رياضية و ذلك من خلال بيانات واقعية بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تعرضها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر ووضع بعض السياسات أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الرزاق بني هاني، الاقتصاد القياسي المبادئ الإحصائية، دار ألوائل للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، عمان، 2014، ص17،

<sup>2</sup> عبد القادر محمد عبد القادر، طرق قياس العلاقات الاقتصادية مع تطبيقات الحاسب الالكتروني، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1990 ص 662.

- يعرف علم الاقتصاد القياسي بأنه العلم الذي يدرس العلاقات الاقتصادية بأسلوب كمي مستخدماً النظرية الاقتصادية والأسلوب الإحصائي.<sup>1</sup>

ثانياً - أنواع الاقتصاد القياسي : يقسم الاقتصاد القياسي إلى فئتين هما:<sup>2</sup>

### 1- الاقتصاد القياسي النظري:

يهتم بتنمية و تطوير الطرق و الأساليب الإحصائية في مجال قياس العلاقات الاقتصادية أو تفسير أو التنبؤ بسلوك الظواهر الاقتصادية أو اتخاذ القرارات الاقتصادية.

### 2- الاقتصاد القياسي التطبيقي:

هو الذي تطبق فيه أساليب الاقتصاد القياسي في مجال محدد من مجالات النظرية الاقتصادية مثل : الطلب و العرض ، الإنتاج و الاستهلاك ، الادخار و الاستثمار .... الخ و الهدف منه هو قياس العلاقات الاقتصادية في مجال من هذه المجالات و اختبار مدى الإنفاق بين النظرية و الواقع ، بالإضافة إلى التنبؤات الخاصة بتطوير الظاهرة في المستقبل .

ثالثاً- أهداف الاقتصاد القياسي : هناك ثلاثة أهداف يسعى مستخدم القياس الاقتصادي إلى تحقيقها:<sup>3</sup>

- اختبار النظرية الاقتصادية: عادة ما يبني الاقتصاديون نظرياتهم على مجموعة من الفرضيات بين متغيرات عدة بقصد فهم الظواهر الاقتصادية و التنبؤ بحدوثها و هنا فإن القياس الاقتصادي يهتم بتحليل تلك الظواهر موضوع البحث ، من خلال إيجاد قيم عددية لاختبار قوة المتغير المستقل في تغيير سلوك المتغير التابع

<sup>1</sup> محمد صالح تركي القرشي، مقدمة في الاقتصاد القياسي مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، ط1، عمان، الأردن، 2004 ، ص13 .

<sup>2</sup> سمير محمد عبد العزيز ، الاقتصاد القياسي مدخل في اتخاذ القرارات ، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 1997 ، ص 26 .

<sup>3</sup> كامل علاوي كاظم الفتلاوي ، حسن لطيف الزبيدي ، القياس الاقتصادي ، النظرية و التحليل ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، ط1، عمان 2011 ، ص22 .

- اتخاذ القرار الاقتصادي: تساعد تقنيات القياس الاقتصادي متخذ القرار الاقتصادي سواء على مستوى المؤسسة أو الدولة على عقد المقارنات بين القيم العددية للمعلومات المقدرة.

-التنبؤ باتجاه المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن: إن أهم أهداف القياس الاقتصادي هو التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية وهو أمر من الصعب الاستغناء عنه في ظل ظروف التطور الاقتصادي، و قد وضع الاقتصاديون مراحل متقدمة في تصميم النماذج القياسية واسعة النطاق و التي يمكن استخدامها في التنبؤ بحالة اقتصاد ما في المستقبل و أصبح هذا المنهج يستمد أسسه من القياسات التي تجرى على العلاقات الرابطة بين أطراف الحركة كما سادت في الماضي،ومن ثم يفترض أن هذه العلاقات سوف تبقى سليمة في جوهرها و تظل سائدة في المستقبل .

### رابعا :منهجية البحث في الاقتصاد القياسي.

هناك أربعة مراحل رئيسية في أية دراسة للاقتصاد القياسي، وهي موضحة بشكل مختصر فيما يلي:<sup>1</sup>

- **تخصيص النموذج:** تشمل إيجاد متغيرات النموذج، الصياغة الرياضية للنموذج، المعرفة المسبقة لإشارة وحجم معالم النموذج.

- **تقدير النموذج:** وتشمل تجميع البيانات ( بيانات مقطعية، سلاسل زمنية،...)، تمييز الدالة، اختبار درجة الارتباط فيما بين المتغيرات المستقلة لتحديد درجة أو مشكلة التعدد الخطي، واختيار تقنية التقدير المناسبة للنموذج.

- **تقييم النموذج:** وتعتمد على ثلاثة مقاييس أساسية وهي:

- المقاييس الاقتصادية المعروفة مسبقا، أو مقاييس النظرية الاقتصادية. مقاييس النظرية الإحصائية أو الاختبارات الإحصائية.

- مقاييس نظرية القياس الاقتصادي أو مشاكل القياس الاقتصادي.

- **تقييم قوة التنبؤ للنموذج المقدر:** عن طريق التأكد من استقرار المقدرات، اختبارات التنبؤ والمحاكاة.

<sup>1</sup> حسين علي بخت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص30.

## المطلب الثاني: دراسة السلاسل الزمنية و بعض الاختبارات الإحصائية.

من المعروف أنه يمكن تصنيف البيانات التي يتم تحليلها إحصائيا إلى نوعين: بيانات قطاعية، وبيانات السلاسل الزمنية، وهذه الأخيرة هي المعنية بالدراسة .

### أولا: تعريف السلسلة الزمنية.

السلسلة الزمنية هي مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة، وبمعنى آخر هي متتالية لقيم متغير إحصائي خلال مجالات زمنية متساوية (أسبوع، شهر، سنة....) ، أو هي مجموعة من المعطيات لظاهرة ما مشاهدة عبر الترتيب التصاعدي للزمن.

وينبغي التذكير إلى أنه عند بناء السلسلة الزمنية، وقبل استخدامها في التحليل أو التوقع، لابد من التأكد من أن مستوياتها قابلة للمقارنة فيما بينها، وهو شرط أساسي لصحة أي تحليل وأي تقدير وأي توقع، وفيما يلي العناصر اللازمة في ذلك:<sup>1</sup>

- أن تأخذ السلسلة الزمنية قيمها على فترات متساوية، فمثلا لا يجوز أن تعبر بعض مستويات السلسلة عن عدد المواليد خلال كل شهر، وبعض المستويات الأخرى تعبر عن عدد المواليد خلال كل سنة، فالمقارنة بين المستويات هنا غير ممكنة :

- أن تكون جميع مستويات السلسلة خاصة بمكان معين، سواء كان إقليميا أو ولاية أو مؤسسة، فلا يجوز أن تعبر بعض المستويات عن مؤشر خاص بمجال معين، وأخرى خاصة بمجال أوسع مثلا:

- أن تكون وحدة القياس لجميع مستويات السلسلة الزمنية موحدة

- أن تكون طريقة ومنهجية قياس جميع المستويات موحدة

<sup>1</sup> شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي ، محاضرات و تطبيقات ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، ط1، عمان،

وتجدر الإشارة إلى أن السلاسل الزمنية عادة ما تعطى جاهزة وقابلة للتحويل مباشرة، حيث يتطلب الأمر في أغلب الأحيان إجراء بعض التعديلات لجعل المستويات قابلة للمقارنة وفقا للشروط المذكورة أعلاه.

## 1-أنواع السلاسل الزمنية :

### 1-1-السلسلة الزمنية المستقرة :

تعرف السلسلة الزمنية المستقرة بالسلسلة الزمنية التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن، أي عدم وجود اتجاه عام والتي يكون متوسطها الحسابي و تباينها ثابت عبر الزمن

- خصائص السلسلة الزمنية المستقرة :

تعتبر السلسلة مستقرة إذا توفرت فيها الخصائص التالية:

$$E(Y_t) = E(Y_{t+K}) = \mu$$

\*ثبات متوسط القيم عبر الزمن

\*ثبات التباين عبر الزمن

$$E(Y_t) = E(Y_t - E(Y_t))^2 = \text{Var}(Y_{t+K}) = E((Y_{t+K} - E(Y_{t+K}))^2) = \sigma^2 = \text{Var}(Y_0)$$

### 1-2 السلسلة الزمنية غير مستقرة.

السلاسل الزمنية غير المستقرة هي تلك السلاسل ذات الاتجاه العام، قد يصعب أحيانا تحديد طبيعة السلسلة الزمنية (المستقرة أو غير مستقر) سواء بالملاحظة البسيطة أو حتى بالرسم البياني، هنا نلجأ إلى استخدام مقاييس الإحصائية للاختبار وجود أو عدم وجود الاتجاه العام في السلسلة أبسط هذه المقاييس وأكثرها استعمالا هي القيام بتقسيم السلسلة الزمنية إلى قسمين متساويين ثم حساب المتوسط الحسابي لكل قسم، فإذا كانت المتوسطان الحسابيان متساويين أو قريبين من بعضهما نقول أنه لا يوجد اتجاه في

السلسلة الزمنية و بالتالي فهي مستقرة أما إذا كان هناك عدم تساوي ملحوظ فإننا نستنتج أن السلسلة غير مستقرة.<sup>1</sup>

ثانيا: إستقرارية السلاسل الزمنية.

قبل دراسة أي نموذج قياسي، أو أي علاقة سواء كانت في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ)، أو في المدى الطويل (علاقة التكامل المتزامن)، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية (المتغيرات) المستعملة في التقدير.

إذا نقوم بدراسة درجة استقرارها وتكاملها باستعمال اختبارات الجذور الأحادية، ليأتي بعدها إمكانية وجود علاقة بين السلاسل في المدى الطويل.

### 1- اختبارات ديكي فولر (Dickey Fuller) :

نفترض نموذج من الشكل  $AR(1)$  لسلسلة أحادية، تكون لدينا فيها ثلاثة حالات حسب قيم  $(\phi)$ .

\*  $|\phi| < 1$ : السلسلة  $X_t$  مستقرة، والمشاهدات الحالية لها وزن أكبر من المشاهدات الماضية.

\*  $\phi = 1$ : السلسلة  $X_t$  غير مستقرة، والمشاهدات الحالية لها نفس وزن المشاهدات الماضية، وبالتالي يجب تحديد درجة تكامل السلسلة.

\*  $|\phi| > 1$ : السلسلة  $X_t$  غير مستقرة وتباينها يتزايد بشكل أساسي مع  $(t)$  والمشاهدات الماضية لها وزن كبير مقارنة بالمشاهدات الحالية.

<sup>1</sup> عبد العزيز برنة، تقلبات أسعار الصرف و انعكاساتها على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2014، مرجع سابق الذكر، ص145.

### 1-1 اختبار ديكي-فولر البسيط (DF-1979).

يقترح ديكي-فولر اختبار فرضية العدم التالية:

$$\begin{cases} H_0 : |\varphi| = 1 \\ H_1 : |\varphi| < 1 \end{cases}$$

حيث تعني فرضية العدم أن المتغير له مسلك عشوائي بينما الفرضية الثانية فتعني أنه مستقر، ولاختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير النماذج الثلاثة التالية باستعمال طريقة المربعات الصغرى:

$$X_t = \varphi X_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الأول:}$$

$$X_t = \varphi X_{t-1} + c + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثاني:}$$

$$X_t = \varphi X_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثالث:}$$

نقوم بتقدير معالم  $\varphi$  نرمز لها  $\hat{\varphi}$  للنماذج الثلاثة بعدما نقوم بحساب  $t_{\hat{\varphi}}$  الذي يمثل اختبار Student.

إذا كان  $t_{\hat{\varphi}} > t_{tab}$  إذن نقبل الفرضية الصفرية  $H_0$ ، أي وجود الجذر الوحدوي (Racineunitaire) و بالتالي السيرورة (processes) غير مستقرة.

### 1-2: اختبار ديكي فولر الصاعد (ADF).

ليكن لدينا النموذج من الشكل  $AR(p)$ :

$$A_m(B)U_T = \varepsilon_t ; \varepsilon_t \rightarrow N(0, \delta_\varepsilon^2) \text{ حيث:}$$

فإذا كان  $(\varphi)$  يمثل أكبر جذر لكثير الحدود  $A(B)$  فإنه يكتب على الشكل التالي:

$$A(B) = (1 - \varphi B)(1 - \alpha_1 B - \alpha_2 B^2 - \dots - \alpha_{\varphi-1} B^{\varphi-1})$$

$$\Delta X_T = \varphi X_{t-1} - \sum_{j=2}^{\varphi} \varphi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

وبعد القيام بعمليات حسابية نجد : العلاقة السابقة نحصل على النماذج التالية:

$$\Delta x_t = \varphi x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\varphi} \varphi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

الشكل الأول:

$$\Delta x_t = c + \varphi x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\varphi} \varphi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

الشكل الثاني:

$$\Delta x_t = c + bt + \varphi x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\varphi} \varphi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

الشكل الثالث:

توزيعات قوانين مقدرات نماذج (ADF) هي نفسها الخاصة بنماذج (DF) وبالتالي يمكننا الرجوع إلى نفس الجدول للحصول على القيم النظرية للإحصائيات المحسوبة .

قبل تطبيق اختبار ديكي فولر لابد من إيجاد درجة التأخير للسلسلة وهذا من أجل تحديد نوع الاختبار الذي سيستعمل في الكشف عن الجذر الأحادي لمركبة الاتجاه العام في السلسلة.

وبعد إيجاد درجة التأخير نتبع الخطوات التالية:

- نقوم بملاحظة Correlogramme للسلسلة، وذلك بتحديد الأعمدة (Les Pics) الخارجة عن مجال الثقة لدالة الارتباط الذاتي البسيطة الجزئية PACF ودوال الارتباط الذاتي

.ACF

- من خلال ملاحظتنا ل Correlogramme لمختلف السلاسل، تظهر لنا دوال الارتباط الذاتي الجزئية PACF ودوال الارتباط الذاتي ACF تخرج عن مجال الثقة حتى تأخيرات معتبرة وبالتالي هذه السلاسل غير مستقرة وإثبات وجود الجذر الأحادي نقوم بتطبيق ديكي- فولر (DF) البسيط، أو الصاعد (ADF) على مختلف السلاسل.



## 2-دراسة السببية :

حتى تتمكن من معرفة مدى التأثير الممكن أن تحدثه متغيرة على متغيرة أخرى و يجب علينا تطبيق اختبار السببية، فالسببية هدفها هو البحث عن أسباب أو سبب الظواهر العلمية، والاقتصاد كعلم يهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية، فنقول عن متغيرة أنها لا تؤثر في متغيرة أخرى إذا كان إدخال متغيرة إضافية في النموذج لا يؤدي إلى تغيير المتغيرة المتأثرة، بمعنى آخر يدرس اختيار السببية بمفهوم جرنجر إمكانية إعدام معامل بعض المتغيرات في النموذج، اقترح جرنجر معيار تحديد العلاقة السببية التي تتركز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، تعريف السببية يتركز كلياً على توقع السلاسل الزمنية حيث إذا كانت  $X_1$  سلسلة زمنية،  $X_2$  سلسلة أخرى والقيم السابقة لهذه الأخيرة تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة لـ  $X_1$  وهذه المعلومات غير مستمرة في أي سلسلة أخرى مستعملة لحساب التوقع في هذه الحالة نقول أن  $X_2$  يسبب  $X_1$ .

إذن نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى.<sup>1</sup>

### ثالثاً: التكامل المتزامن .

#### 1- مفهوم التكامل المشترك بين متغيرين

تحليل التكامل المشترك يسمح بتحديد جيد وواضح للعلاقة الحقيقية بين متغيرين وهذا بالبحث عن وجود شعاع إدماج مشترك ثم إزالة أثره.

#### 2- خصائص حول رتبة التكامل :

✓ تكون السلسلة متكاملة من الرتبة "d" ونكتب:  $X_t \rightarrow I(d)$ ، حيث تطلب إجراء الفروقات عليها "d" مرة لجعلها تستقر، ومنه  $a + bx_t \rightarrow I(d)$  حيث a و b ثابتين غير معدومين.

✓ لتكن  $X_{1t}$  و  $X_{2t}$  سلسلتين متكاملتين من الرتبة "d = 0" إذن:

$$\left. \begin{array}{l} X_{1t} \rightarrow I(0) \\ X_{2t} \rightarrow I(0) \end{array} \right\} \Rightarrow aX_{1t} + bX_{2t} \rightarrow I(0)$$

<sup>1</sup> بجلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005، مرجع سابق الذكر، ص 82.

### 3- شروط التكامل المشترك:

نقول ان السلسلتين  $Y_t$   $X_t$  متكاملتان اذا توفرت الشروط التالية :

1. إذا خضعتا إلى اتجاه عام عشوائي (Tendance Stochastique) له نفس رتبة الفرق "d".

2. التوافق الخطي لهاتين السلسلتين يسمح بالحصول على سلسلة ذات رتبة فرق أقل:

$$X_t \rightarrow I(d)$$

$$Y_t \rightarrow I(d)$$

رابعا: نموذج تصحيح الخطأ: ECM: في الواقع وفي هذه الحالة المحدودة يجب أن تكون السلسلتين متزامنتي التكامل و غير مستقرة يطرح مشكلة في التقدير، فالنوعية الإحصائية الجيدة للنموذج ( $R^2$  عالي ومعاملات ذات معنوية) هي ناتجة عن عدم استقرار المتغيرات، فالمطلوب هو إزالة العلاقة المشتركة من جهة، والبحث عن العلاقة الحقيقية بين المتغيرات من جهة أخرى، وهو هدف نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

نموذج تصحيح الخطأ يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل .

### 1- التكامل المتزامن بين متغيرين:

إن دراسة السلاسل الزمنية الطويلة تتطلب منا إجراء اختبارات، وذلك بإتباع طريقة التكامل المتزامن بين متغيرين، إننا أمام سلسلة زمنية طويلة يكون خطر ترجمة النتائج بطريقة خاطئة أمرا واردا، وتكون نتائج الاختبارات الإحصائية كاذبة، وحتى نتفادى مثل هذه المشاكل نستعمل الطرق التقليدية الخاصة بالتكامل المتزامن.<sup>1</sup>

### 1-1- الاختبارات الخاصة بطريقة التكامل المتزامن بين متغيرين: ولإبراز ذلك نقوم بتقديم طريقة

<sup>1</sup> موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة تلمسان ، 2009 ، ص ص 194 - 195.

الملخصة كما يلي: Engel- Granger

المرحلة الأولى: في هذه المرحلة نقوم باختبار درجة تكامل المتغيرات، لأن الشرط الأساسي للتكامل المتزامن بين المتغيرين أن يكونا متكاملين من نفس الدرجة. ففي حالة عدم تحقق هذا الشرط لا يمكن أن تكون السلسلتان مزامنتي التكامل بمعنى:

$$\begin{aligned} X_t &\rightarrow I(d) \\ Y_t &\rightarrow I(d) \end{aligned}$$

المرحلة الثانية: يتم في هذه المرحلة تقدير العلاقة في المدى الطويل، وذلك إذا تحقق الشرط الأساسي للتكامل

إن شرط تحقيق علاقة التكامل المتزامن بين السلاسل أن يكون  $e_t$  الباقي المنتج من هذا الانحدار عبارة عن

$$e_t = Y_t - \left( \hat{\alpha}_1 X_t + \hat{\alpha}_0 \right) \quad \text{سلسلة زمنية مستقرة}$$

المطلب الثالث: دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري.

أولاً: متغيرات الدراسة: نبدأ عملية صياغة النموذج القياسي عن طريق تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة قياسية و تعد مرحلة تعيين النموذج و مرحلة تقدير معامله من أهم مراحل الاقتصاد القياسي.

1- تعيين المتغيرات الداخلة في النموذج :

أ- المتغير التابع: هو ميزان المدفوعات و نرسم له بالرمز BP .

ب- المتغير المستقل: يمثل سعر الصرف و نرسم له بالرمز CH.

2- تحديد الشكل الرياضي للنموذج: و يأخذ النموذج الصيغة الرياضية العامة التالية :

$$BP = \alpha_0 + \alpha_1 CH + \varepsilon_t$$

3- تقدير معلمات النموذج: وتمر مرحلة التقدير بالخطوات التالية:

1- جمع البيانات: هي عبارة عن سلسلة زمنية للفترة الممتدة من 1990-2016 حسب بنك المعلومات ons.dz

2- اختبار طريقة القياس: سيتم تقدير معلمات النموذج بطريقة التكامل المتزامن و نموذج تصحيح الخطأ و التي تعد الأفضل من وجهة نظر المعايير الاقتصادية و الإحصائية و القياسية لأنها تراعي الأجل القصير و الطويل ، كما سوف نعتمد في بناء النموذج على مستوى المعنوية 5% عند مختلف الاختبارات وذلك بالاستعانة ببرنامج EVIEWS 9.0.

ثانيا :دراسة استقراره السلاسل الزمنية .

بعد تعيين النموذج يمكننا دراسة استقراره السلاسل وفق الطريقتين :

\*دالة الارتباط الذاتي و الارتباط الذاتي الجزئي .

\*الاختبارات الإحصائية ADF.

1-دراسة الاستقرارية عن طريق دالة الارتباط الذاتي :

لدراسة استقراره السلاسل الزمنية يتم استخدام طريقة الجذر الحدودي للتعرف على تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات الإحصائية محل الدراسة ، ولمعرفة ما إذا كانت هذه السلاسل مستقرة أم لا .

وسوف نعتمد في هذه الدراسة على اختبار ديكي فولر (dickey fuller) الذي يعتمد على

قبول الفرضية العدم بوجود جذر وحدوي (عدم استقراره السلاسل)

الشكل (01-03):دراسة الاستقرارية لكل من CH و BP بطريقة AC و PAC

CH							BP						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.636	0.636	8.5730	0.003			1	0.804	0.804	13.686	0.000
		2	0.437	0.054	12.869	0.002			2	0.645	-0.00...	23.039	0.000
		3	0.214	-0.14...	13.966	0.003			3	0.488	-0.08...	28.762	0.000
		4	-0.01...	-0.20...	13.971	0.007			4	0.364	-0.01...	32.165	0.000
		5	-0.12...	-0.02...	14.396	0.013			5	0.245	-0.06...	33.823	0.000
		6	-0.10...	0.131	14.703	0.023			6	0.099	-0.17...	34.118	0.000
		7	-0.00...	0.144	14.705	0.040			7	-0.05...	-0.14...	34.202	0.000
		8	0.048	-0.02...	14.789	0.063			8	-0.18...	-0.09...	35.365	0.000
		9	0.174	0.105	15.995	0.067			9	-0.29...	-0.12...	38.840	0.000
		10	0.045	-0.29...	16.087	0.097			10	-0.36...	-0.02...	44.751	0.000
		11	-0.06...	-0.12...	16.290	0.131			11	-0.39...	-0.01...	52.861	0.000
		12	-0.20...	-0.11...	18.828	0.093			12	-0.39...	0.033	61.976	0.000

من خلال ملاحظتنا للشكل أعلاه يتضح أن سلسلة سعر الصرف و سلسلة ميزان المدفوعات غير مستقرة عند المستوى، أي أن محل الدراسة تقع خارج فترة حدود الثقة 95%.

## 2-دراسة الاستقرار عن طريق الاختبارات الإحصائية ADF.

لدراسة السلاسل الزمنية إذا كانت مستقرة أم لا هناك عدة اختبارات منها:

### 1-اختبار ديكي فولر بطريقة ADF UNIT ROOT:

الجدول (03-04):نتائج اختبار ADF .

UNIT ROOT TEST RESULTS	TABLE			

(ADF)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
	At Level		
		BP	CH
With Constant	t-Statistic	- 0,2974	- 0,6770
	Prob.	0,9121	0,8350
With Constant & Trend	t-Statistic	- 1,8736	- 1,9087
	Prob.	0,6379	0,6201
Without Constant & Trend	t-Statistic	1,5147	1,1432
	Prob.	0,9641	0,9299
	At First Difference		

من خلال الجدول نلاحظ أن احتمالات prob للسلسلتين (BP و CH) عند المستوى :

$$prob_1 > 0,9121$$

$$Prob_2 > 0,6379$$

$$Prob_3 > 0,9641$$

ومنه الاحتمالات الثلاثة  $Prob > 0,05$  وبالتالي قبول الفرضية العدم التي تدل على وجود الجذر

الوحدوي، وعليه السلسلتين غير مستقرتين.

ومن اجل إزالة مركبة الجذر الوجودي في السلسلتين BP و CH و تجري عملية الفروقات من الدرجة الأولى I(1) على كل سلسلة<sup>1\*</sup>.

القيام بالفروقات من الدرجة الأولى I(1).

	At First Difference		
		d(BP)	d(CH)
With Constant	t-Statistic	4,8086	4,5185
	Prob.	0,0009	0,0016
With Constant & Trend	t-Statistic	5,1026	4,4125
	Prob.	0,0021	0,0096
Without Constant & Trend	t-Statistic	4,6093	4,3270
	Prob.	0,0001	0,0001

من خلال الجدول نرفض فرضية وجود جذر وحدوي في سلسلتين DCH و D BP ، لان prob < 0.05 وفي الأخير نستنتج أن السلسلتين DCH و DBP هما سلسلتان مستقرتان من

الدرجة الأولى I(1)

### 3-دراسة السببية بين متغيرات الدراسة:

\*-تم اعتماد طريقة الفروقات باعتبارها الشائعة رغم أن هناك علماء الاقتصاد القياسي من يشير إلى تحديد صيغة السلسلة ts و ds تم اعتماد الطريقة المثلى لاستقرار كل منهما .

إن لدراسة السببية بين المتغيرات تسمح لنا بالصياغة الصحيحة للنموذج، وهذا لمعرفة المتغيرات التي تسبب في ظاهرة معينة لذلك استعملنا في دراستنا اختبار granger للسببية لكي نتمكن من معرفة اتجاهات السببية.

جدول (03-05) اختبارات سببية granger

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 1990 2016			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DBP does not Granger Cause DCH	24	5.36100	0.0127
DCH does not Granger Cause DBP		7.21586	0.0066

حسب اختبار سببية أنجل جرانجر فان المتغيرات المستقلة تأثر في المتغير التابع، لان  $prob < 0.05$  ومنه فان سعر الصرف يسبب في ميزان المدفوعات و في الجانب الآخر يستجيب سعر الصرف للتغيرات في ميزان المدفوعات ، أي هناك Feed Breck التغذية العكسية.

4-تقدير معلمات النموذج.

يتم الاعتماد لتقدير العلاقة بين CH و BP على النمذجة الخطية و هذا بناء على ما تمت عليه الدراسات السابقة وتتسم معالم النموذج محل الدراسة وفق المعادلة التالية :

$$BP = \alpha_0 + \alpha_1 CH$$

1 - اختبار علاقة التكامل المتزامن و نموذج تصحيح الخطأ.



عند دراستنا الاستقرارية لسلاسل تبين لنا إن هذه السلاسل مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى لكل سلسلة ومن نتائج هذه الدراسة فإن إمكانية وجود مسار مشترك بين هذه المتغيرات في المدى الطويل، ومن خلال اختبار التكامل المتزامن تحصلنا على المعادلة التالية :

$$BP=6848.31-4235.74CH$$

بعد القيام بعملية التقدير تصبح معالم اختبار الجذر الوحدوي لدالة البواقي كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (03-06) :نتائج اختبار ديكي فولر للبواقي E

	At Level	ECM
With Constant	t-Statistic	-8.3580
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.92501
	<b>Prob.</b>	<b>0.0004</b>
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.0440
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>

نجد أن  $prob < 0.05$  التي تعني رفض الفرضية العدم و بالتالي السلسلة E مستقرة و منه نستنتج أن

السلاسل السابقة متكاملة و متزامنة -  $I(1)$  و على هذا الأساس يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ  $BP \rightarrow I(1)$  و  $CH \rightarrow I(1)$

E

## 2-تقدير نموذج تصحيح الخطأ E

من شروط التكامل المتزامن أن تكون السلاسل متكاملة من نفس الدرجة 1(I) و سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى.

و بعد التحقق من الشروط السابقة يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام طريقة انجل جرا نجر كالتالي:

المرحلة الأولى: نقوم بتقدير العلاقة في المدى الطويل

$$BP=6848.31 - 4235.74CH$$

$$(0.032) \quad (0.012)$$

$$R^2= 0.74 \quad sig(f) = 0.017 \quad DW =1.72$$

مما سبق يمكن تقدير دالة سلسلة البواقي كالتالي:

$$E=BP -6848.31+4235.74CH$$

المرحلة الثانية: تقدير العلاقة في المدى القصير

$$DBP=638.37-2681.48DCH-1.22 ECM_{(-1)}$$

$$(0.000) \quad (0.001) \quad (0.0023)$$

$$R^2=0.713 \quad SIG (f)= 0.032 \quad DW= 1.71$$

وهذا يدل على أن هناك علاقة تصحيحية للمتغيرات ما يضمن وجود مسار مشترك للتكامل المتزامن، حيث عرف تناسباً عكسياً، أي انه يعمل على تصحيح اتجاه التكامل المشترك ب 1,22.

التفسير الاقتصادي و الإحصائي:

1-التفسير الإحصائي في المدى الطويل :

المعنوية الكلية: تبين من مخرجات EViews9.0 أن النموذج المحصل عليه بلغ معنوية كلية حيث سجل  $R^2 = 0.74$  أي أن المتغير المفسر CH اثر في تفسير تغيرات BP وان للمتغيرات العشوائية اثر بقيمة 26%

وقد بلغت قيمة فيشر  $\text{sig}(f) = 0.017 > 0,05$  أي أن النموذج معنوية .

المعنوية الجزئية :معنوية  $\alpha_0$  : سجلت قيمة t-student معنوية عند درجة الثقة 95% ب  $0,032 > 0,05$  أي أن المعامل الحر  $\alpha_0$  معنوي .

معنوية  $\alpha_1$  : لقد بلغت  $\text{sig}(t) = 0,012 > 0,05$  أي ان التغير في اثر CH على BP معنوي عند مستوى الثقة 95% .

التفسير الاقتصادي في المدى الطويل :

-اثر  $\alpha_1$  : من مخرجات المعادلة تبين أن BP يستجيب عكسيا ل CH ، حيث أي تغير في CH بوحدة نقدية واحدة فان BP يستجيب عكسيا ب 4235,74 مليار دولار، وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية .

-اثر  $\alpha_0$  : من مخرجات المعادلة تبين أن CH يستجيب عكسيا ل BP ، حيث أي تغير في CH بقيمة معدومة فان BP يستجيب عكسيا ب 6848,31 مليار دولار، وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية.

التفسير الإحصائي في المدى القصير :

المعنوية الكلية: تبين من مخرجات EVIEWS9.0 ان النموذج المحصل عليه بلغ معنوية كلية حيث سجل  $R^2 = 0.713$  أي أن المتغير المفسر CH اثر في تفسير تغيرات BP وان للمتغيرات العشوائية اثر بقيمة 28,7%

وقد بلغت قيمة فيشر  $\text{sig}(f) = 0.032 > 0,05$  أي ان النموذج معنوي .

المعنوية الجزئية: معنوية  $\alpha_0$  : سجلت قيمة t-student معنوية عند درجة الثقة 95% ب  $0,05 > 0,000$  أي أن المعامل الحر  $\alpha_0$  معنوي .

معنوية  $\alpha_1$  : لقد بلغت  $0,05 > \text{sig}(t) = 0,001$  أي أن أي تغير في اثر CH على BP معنوي عند مستوى الثقة 95% .

معنوية  $\alpha_2$ : تبين أن نموذج تصحيح الخطأ ECM كان معنوي، حيث بلغ

$$0.005 < \text{Sig}(t)=0.032$$

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة و ضعيه كل من سعر الصرف في الجزائر و كذلك قمنا بتحليل مكونات ميزان المدفوعات خلال الفترة التي واكبت أزمة 1986 و ما خلفته من ديون كبيرة أدى بالجزائر إلى تسديد فاتورة عالية ، ما جعلها تتبنى مجموعة من لإصلاحات الاقتصادية و التجارية للحد من الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات كون أن سعر الصرف المؤشر الاقتصادي الذي يركز عليه الميزان ، وبالتالي يجب على الجزائر أن تسعى لتحقيق مرونة أكبر في سعر الصرف ، و العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية و عدم الاعتماد على المحروقات و ذلك لتدعيم عملية تكوين احتياطي النقد الأجنبي لمواجهة الواردات و بناء سياسة نقدية يقوم عليها الاقتصاد الوطني .

خاتمة

## خاتمة

إن التجارة الدولية تقوم على مجموعة من الأسس و السياسات التي تضبط أدائها و تضمن تحقيق الأهداف المرجوة لكل طرف و التي يسعى من خلالها إلى تعظيم مكاسب من هذه العملية ، باعتبار أن سعر الصرف هو المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، حيث اي عملية دخول أو خروج للعملات ينتج عنها تيار من التدفقات النقدية يتوجب تدوينها في سجل منظم و مرتب وهذا الأخير يسمى ميزان المدفوعات، لأنه يقوم بتسوية مختلف المعاملات الدولية التي تجرى بين الدول. وكان الهدف من الدراسة السابقة هو محاولة الإجابة على الإشكالية المتمثلة في ما مدى فعالية سعر الصرف في التأثير على وضعية ميزان المدفوعات الجزائري ، حيث لاحظنا أن الجزائر تلجأ إلى آلية السوق و تدخل السلطات العامة لمعالجة الاختلالاتو تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، إذ يمثل سعر الصرف أداة ربط بين قيمة السلع و الخدمات و الأسعار في السوق المحلية مع نظيرتها في السوق الأجنبية ، كونه يعبر عن عدد الوحدات من عملة ما مقابل الحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، و الجزائر كونها دولة نفطية شهدت أزمات كثيرة ناتجة عن أسعار النفط ما جعلها تتبنى مجموعة من الإجراءات، من بينها تبني سياسة تخفيض العملة من اجل تحقيق التوازنات الخارجية و العمل على تشجيع الصادرات و الحد من الواردات.

إن استخدام الدول لسياسة سعر الصرف لم يكن الغرض منه القضاء على اختلالها الخارجي و إنمائية اقتصادها للدخول إلى الاقتصاد العالمي و مواكبة تطوراته خاصة مع الاتجاه نحو تطبيق أسعار صرف أكثر مرونة ، وكانت الجزائر واحدة من الدول التي قامت بتغيير تدريجي لسياسة صرفها.

و الجدير بالذكر أن أي تغير في أسعار الصرف التي تحدث تلقائيا نتيجة تفاعل قوى العرض و الطلب على العملات في سوق الصرف لها اثر على كبير ميزان المدفوعات.

وفي إطار سعي الجزائر لتحسين اقتصادها و اندماجها في الاقتصاد العالمي و تحسين ميزان مدفوعاتها عملت على زيادة صادراتها خارج المحروقات كونها تمتلك قدرات هائلة تمكنها من التخلص من تبعيتها لقطاع المحروقات و تعتبر الصادرات خارج المحروقات المصدر و الأمل لنهوض بالاقتصاد الوطني .

### اختبار الفرضيات

- من خلال دراستنا تم التأكيد على أن الفرضية الأولى صحيحة ، إذ يتم تسوية المعاملات الاقتصادية الخارجية على أساس سعر صرف العملة، حيث يتعرض لتغيرات مستمرة نتيجة لعوامل اقتصادية و غير اقتصادية و نظرا للعلاقة الموجودة بين سعر الصرف و مختلف القطاعات الاقتصادية للدولة ، فان كل دولة تنفرد بسياسة صرف خاصة بها تتماشى بما يخدم اقتصادها و سياستها الاقتصادية .
- الفرضية الثانية التي مفادها أن سعر الصرف آلية فعالة لموازنة ميزان المدفوعات و التي نؤكدنا عن طريق انتهاج الدولة لسياسة تخفيض العملة المحلية التي تزيد من الصادرات المحلية و تحد من الواردات الأجنبية ، لكن هذا لن يتحقق إلى بتوفير شروط هامة تتعلق بمرونة كل من الصادرات و الواردات وكذا الجهاز الإنتاجي مع فرض الرقابة على الصرف .
- أما الفرضية الثالثة التي تنص على أن الدولة تدخل كطرف مكمل لآليات السوق في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، حيث أثبتت الدراسة صحتها و ذلك بغض النظر عن آليات السوق في تصحيح الاختلال، حيث وجدنا أن تدخل السلطات لتصحيح الاختلال أمر لا بد منه وذلك من خلال بيعها لبعض العقارات المحلية للأجانب من اجل الحصول على نقد أجنبي .
- أما في ما يخص الفرضية الأخيرة التي عبرت عنها الدراسة التطبيقية وجدنا أن أي تغير في سعر الصرف يؤثر على ميزان المدفوعات ، وهذه دلالة للأثر الفعال الذي يتركه تغير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات .

### النتائج و التوصيات



## خاتمة

### نتائج الدراسة

- سعر الصرف هو أداة لإعادة توازن ميزان المدفوعات من خلال آليات السوق و تدخل السلطات العامة ، كذلك هو أداة لربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي .
- يعتبر التحول من نظام الصرف الثابت إلى نظام التعويم أمر في غاية التعقيد ، سواء كان هذا التنظيم منظم أو غير منظم ، كما أن له شروط يجب أن تتوفر في الدولة العازمة على التحول حيث يجب أن يكون لديها احتياطي كافي من الصرف و يجب عليها أن تضع قواعد لتدخل البنك المركزي في سوق الصرف .
- يظهر لنا أن ميزان المدفوعات انه المركز المالي لدولة اتجاه العالم الخارجي ، كونه يعتبر دائما متوازنا من الناحية المحاسبية و لكنه مختلا من الناحية الاقتصادية في غالب الأحيان ، و قصد استرجاع الميزان لتوازنه لابد على الدولة أن تتحكم جيدا في السياسة النقدية و المالية .
- إن تحسن ميزان المدفوعات في الجزائر لايعني بالضرورة الخروج من الأزمات نهائيا مدام قطاع المحروقات يشكل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري .

### التوصيات

- تنوع المنتجات الموجهة للتصدير خارج المحروقات ، فالجزائر تمتلك ميزة تنافسية في قطاعات هامة كالزراعة ، الصناعات الاستخراجية ، الصناعة التقليدية ، السياحة .
- القضاء على الأسواق الموازية للصرف كعامل لتدهور الدينار الجزائري و كسب ثقة المستثمر ، إضافة الى تنوع الاحتياطات من العملات الأجنبية .
- العمل على تطوير سوق الصرف الأجنبي، وذلك من اجل أن يصبح الدينار الجزائري يتحدد في السوق حسب العرض و الطلب .

## خاتمة

---

- إعادة النظر في طبيعة وكفاءة الإطار الساهرة على توجيه و تسيير الأموال ، مع الإلحاح على استشارة أهل الاختصاص و الباحثين الاقتصاديين .
- العمل على تنويع الصادرات تكون ذات جودة و نوعية تتماشى مع متطلبات المستهلكين و قابلة للمنافسة .
- بناء اقتصاد قائم على تنويع النشاطات في مختلف المجالات من خلال تشجيع الأفراد على الاستثمار في مجالات قد تعود بفائدة كبيرة على الاقتصاد .

# قائمة المراجع والمصادر

- 1- احمد محمد المنذور، مقدمة في الاقتصاد الكلي ،مؤسسة شباب الجامعة للنشر ، الإسكندرية ،1995.
- 2-إيمان عطية ناصف ، مبادئ الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 2008.
- 3-السيد محمد احمد ألسيرتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية و التطبيق، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، 2011.
- 4-الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة السابعة ، بن عكنون ، الجزائر ، 2010.
- 5-الطاهر لطرش ، الاقتصاد النقدي و البنكي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر.
- 6-بريش السعيد ، الاقتصاد الكلي ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، عنابة ، 2007.
- 7-بسام حجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات، الطبعة الأولى، لبنان، 2003.
- 8-توفيق عبد الرحيم، يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
- 9-جميل محمد خالد ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، الاكاديميون لنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن ، 2014.
- 10-جمال الدين برقوق ، مصطفى يوسف ، الاقتصاد الدولي ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 2016.
- 11-حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة، دار الزهراء الشرق.

- 12-خالد واصف ألوزاني ، احمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر و التوزيع الطبعة التاسعة ، عمان ، 2008.
- 13-خالد واصف ، مبادئ الاقتصاد الدولي بين النظرية و التطبيق ، دار الوائل للنشر و التوزيع ، الطبعة العاشرة ، الأردن ، عمان ، 2009.
- 14-دريد كامل آل شيب ، المالية الدولية ، دار اليازوري العلمية لنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2011.
- 15-دومينيك سلفادور ، نظريات وسائل في الاقتصاد الدولي ، الدار الدولية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1998.
- 16-زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية الجديدة لنشر ، الإسكندرية ، 1999.
- 17-زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية و المالية بين النظرية و التطبيق ، دار الراهة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن ، 2008.
- 18-زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، 2004.
- 19-سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الكتاب الأول، دار المصرية اللبنانية، لنشر و التوزيع الطبعة الأولى، القاهرة، 1991.
- 20-سي محمد كمال ، صباغ رفيقة ، المالية الدولية و الأزمات المالية ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2017.
- 21-سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الكتاب الثاني، دار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1994 .
- 22-سمير محمد عبد العزيز ، الاقتصاد القياسي ، مدخل في اتخاذ القرارات ، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 1997.

- 23- حسين علي بخيت، سحر فتح الله ، الاقتصاد القياسي ، دار اليازوري لنشر و التوزيع ، عمان ، 2009.
- 24- شقيري نوري موسى و آخرون ، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، 2012.
- 25- شيخي محمد ، طرق الاقتصاد القياسي ، محاضرات و تطبيقات ، دار الحامد لنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2012.
- 26- صبحي تادرس قريصة ، مدحت محمد العقاد ، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1983 .
- 27- عادل احمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- 28- عدنان تايه النعيمي ، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة لنشر و التوزيع و الطباعة ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2012.
- 29- عادل احمد حشيش ، أسامة محمد ألفوزي و آخرون ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 1998.
- 30- عبد الرحمن يسري احمد، الاقتصاديات الدولية، دار الجامعة للطبع و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 2007.
- 31- عبد مجيد قدي ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، الديوان الوطني للمطبوعات ، الطبعة الأولى ، من عكنون ، الجزائر ، 2003.
- 32- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2011.

- 33- عبد الرزاق بني هاني ،الاقتصاد القياسي المبادئ الإحصائية ، دار الوائل لنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، عمان ،.2004
- 34- عبد القادر محمد عبد القادر ، طرق قياس العلاقات الاقتصادية مع تطبيقات الحاسب الالكتروني ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، 1990.
- 35-فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2004.
- 36-فتني مايا ، العولمة المالية و أثرها على نظام الصرف ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2017.
- 37-كامل بكري ، الاقتصاد الدولي ، التجارة الخارجية و التمويل ، دار الجامعية ، الطبع النشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 2001.
- 38-كاظم عبادي الجاصم ، جغرافية التجارة الدولية ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2015.
- 39-كامل علاوي كاظم حسن لطيف الزبيدي ، قياس الاقتصادي النظرية و التحليل ، دار الصفاء لنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2011.
- 40-لحو موسى بوخاري ، سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية ، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 2010.
- 41-محمود يونس ، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 .
- 42-مجدي محمود شهاب السوزي عادلي ناشر ، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية ،.2010

- 43-متولي عبد القادر ، الاقتصاد الدولي ، النظرية و السياسات ، دار الفكر للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2011.
- 44-محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية للنشر، الإسكندرية، 2001 .
- 45-محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود و البنوك، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.
- 46-محمود يونس محمد ، عبد النعيم محمد مبارك ، أساسيات علم الاقتصاد ، الدار الجامعية ، الإسكندرية و بيروت العربية .
- 47-مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار الحامد لنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2015.
- 48-محمد فوزي أبو سعود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات ، دار الجامعية ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، 2004.
- 49-محمد احمد الدوري، التجارة الخارجية، دار شموع الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007.
- 50-محمد دياب ، التجارة الدولية في عصر العولمة ، دار المنهل اللبناني للدراسات و التوثيق ، الطبعة الأولى، بيروت ، 2010.
- 51-محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الأولى ، بن عكنون ، الجزائر ، 1996.
- 52-محمد عربي ساكر ، محاضرات في الاقتصاد الكلي ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2006.



- 53- ماهر كنج شكري ، مروان عوض الله ، المالية الدولية ، العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين النظرية و التطبيق ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2004.
- 54- مسعود مجيطة ، دروس في المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، 2010.2013
- 55- موسى سعيد مطر ، شقيري نوري موسى و آخرون ، التمويل الدولي ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2008.
- 56- محمد صالح تركي القرشي ، مقدمة في الاقتصاد القياسي ، مؤسسة الوراق لنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2004.
- 57- نوزاد عبد الرحمن العتيبي ، منجد عبد اللطيف الخشالي ، مقدمة في المالية الدولية ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2007.
- 58- نعمة الله نجيب إبراهيم ، النظرية الاقتصادية ، الاقتصاد التحليلي الجمعي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، 2013.
- 59- هجير عدنان زكي أمين ، الاقتصاد الدولي النظرية و التطبيقات ، إثراء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2010.
- 60- هيل عجمي ، جميل الجانبي ، التمويل الدولي و العلاقات النقدية الدولية ، دار وائل لنشر ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2013.

### الرسائل الجامعية:

- 1- بغداد زيان ، تغيرات سعر صرف الاورو و الدولار و أثرهما على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية ، مذكرة ماجستير ، جامعة وهران ، 2012 ، 2013.

- 2-بوداي سليمة ، محاولة نمذجة سلوك سعر صرف الدولار و الاورو ، دراسة قياسية ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2012،2013.
- 3-بهلول مقران ،علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005 ،رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2010.
- 4-خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت و النظام التعويم المدار و تأثيره على ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير، جامعة مسيلة، 2010،2012 .
- 5-دوحة سلمى ، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري ، حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بسكرة ، 2014،2015.
- 6-زرافة محمد، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2015.
- 7-عبد العزيز برنة ، تقلبات أسعار الصرف و انعكاساتها على الميزان التجاري ، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999- 2014 جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2015،2016.
- 8-عبد الجليل هجيرة ، اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة تلمسان ، 2012،2013.
- 9-عقي لخضر، ميزان المدفوعات و أثره على التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة وهران ، 2010،2011.
- 10-عطا الله بن طيرش ، اثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة غرداية ، 2010،2011.
- 11-لعراب سارة ، اثر مخاطر الصرف على المؤسسة الاقتصادية و طرق تغطيتها ، دراسة حالة شركة حمود بوعلام ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر 3، 2013،2014.

12-مولاي بوعلام ، سياسات سعر الصرف في الجزائر ، دراسة قياسية ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2005،2006.

13-موري سمية ، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية ، دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة تلمسان ، 2009.

### المجلات:

1-دريس رشيد ، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2012، جامعة الجزائر ، العدد ، 11،2014

2-عابد بن عابد العبد لي ، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك و تصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل الاقتصاد الإسلامي ، جامعة أزهر ، العدد ، 32، 2007.

3-محمد ناصر حميداتو ، عبد القادر شويرفات ، اثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري ، دراسة تحليلية و قياسية للفترة 1989،2014،جامعة حمة لخضر ، الوادي ، مجلة الباحث ، العدد ، 16 ، 2016.

### المؤتمرات و الملتقيات

محمد راتول ، تحولات الدينار الجزائري و إشكالية التخفيضات المتتالية و فق نظرية أسلوب المرونات ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية -الواقع و التحديات .

### مواقع الانترنت:

[http:// kadaking.yool.com/t21 topic.](http://kadaking.yool.com/t21%20topic)

[http://www.bank.of-algeria.dz.](http://www.bank.of-algeria.dz)

## المطبوعات:

خروف مسير ، مطبوعة دروس أعدت للوفاء بمتطلبات مقياس المالية و التجارة الدولية ، جامعة قلمة

## القوانين و التشريعات:

قانون 90-10 المؤرخ في 14 - 04-1990 المتعلق بالنقد و القرض .

قانون 86-12- المؤرخ في 19- 08- 1986 المتعلق بالنظام البنوك و القرض .

## ملخص

تهدف الدراسة إلى قياس اثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات من خلال تحديد مختلف الجوانب النظرية الخاصة بآلية الصرف ومكونات ميزان المدفوعات، إضافة إلى التطرق للعلاقة التفاعلية بينهما. حيث استخدم في الدراسة اختبار التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ في المدى القصير و الطويل، وقد بينت الدراسة أن هناك علاقة طويلة الأجل و متكاملة بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات، مما يفسر أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات. **كلمات مفتاحية:** سعر الصرف ، ميزان المدفوعات ، التكامل المشترك ، نموذج تصحيح الخطأ .

## Résumé

L'objectif de l'étude est de mesurer l'effet du taux de change sur la balance des paiements en déterminant les différents aspects théoriques du mécanisme d'échange et des composantes de la balance des paiements, ainsi que de traiter de la relation interactive entre eux. L'étude a montré qu'il existe une relation à long terme et intégrale entre le taux de change et la balance des paiements, ce qui explique qu'il existe une relation inverse entre le taux de change et la balance des paiements.